بسم اللّه الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك / **عبد اللّه بن عبد العزيز آل سعود**

صاحب السمو الملكي

الأمير / **سلطان بن عبد العزيز آل سعود**

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء

صاحب السمو الملكي

الأمير / **نايف بن عبد العزيز آل سعود**

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
ووزير الداخلية

المصرف الأكبر
لتمويل الأفراد في السعودية

المحتويـــات

أعضاء مجلس الإدارة	5
تقرير مجلس الإدارة	8
ملخص النشاط خلال العام	18
القوائم المالية الموحدة	28
إيضاحات حول القوائم المالية	34
تقرير مراجعي الحسابات	74
الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل (2)	78

أعضاء مجلس الإدارة

* سليمان بن عبدالعزيز الراجحي	رئيس مجلس الإدارة
* عبدالله بن سليمان الراجحي	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
* سليمان بن صالح الراجحي	عضو مجلس الإدارة
عبدالله بن عبد العزيز الراجحي	عضو مجلس الإدارة
* صلاح بن علي أبا الخيل	عضو مجلس الإدارة
محمد بن عبدالعزيز الراجحي	عضو مجلس الإدارة
محمد بن عبدالله الراجحي	عضو مجلس الإدارة
علي بن أحمد الشدي	عضو مجلس الإدارة
سعيد بن عمر العيسائي	عضو مجلس الإدارة
محمد بن عثمان البشر	عضو مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن خالد الغفيلي	عضو مجلس الإدارة

* أعضاء اللجنة التنفيذية

المصرف الأول في
السعودية – يوروموني
EUROMONEY
2009
Awards for
excellence
#1 rated Bank in KSA
Al Rajhi Bank

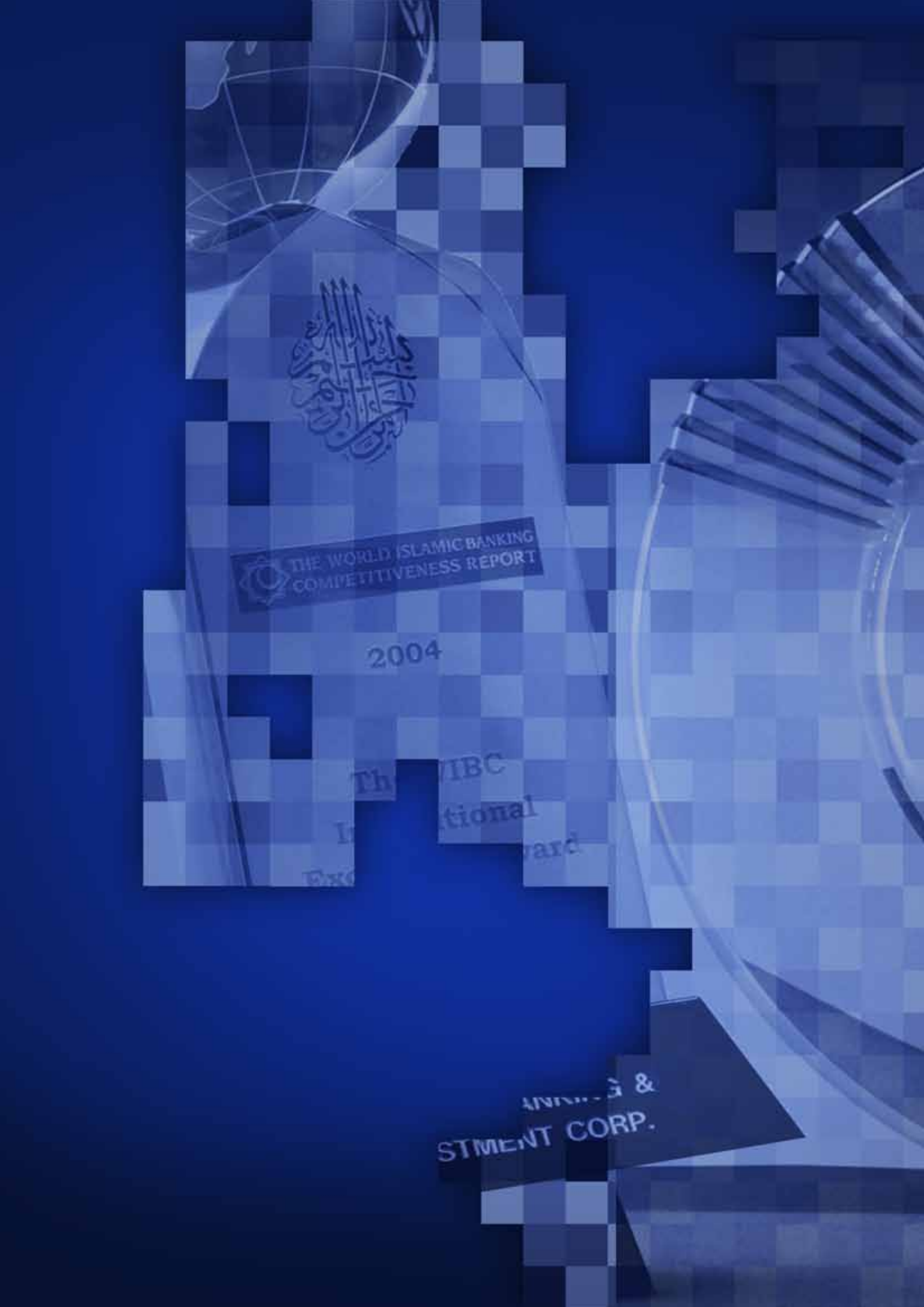
THE WORLD ISLAMIC BANKING COMPETITIVENESS REPORT
2004

تقرير مجلس الإدارة

حضرات الأخوة المساهمين الكرام:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لكم تقريره السنوي عن نشاطات المصرف للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2009م .

لقد نجح المصرف في تحقيق النمو في أنشطته المختلفة بما يتواكب مع الأوضاع الإقتصادية المحلية، واستطاع المصرف تحقيق نتائج جيدة رغم الظروف العالمية ليؤكد قوة ومتانة الإقتصاد الوطني، حيث تفيد المؤشرات بأن الأنشطة الإقتصادية القطاعية للمملكة العربية السعودية قد حققت إستقراراً ونمواً إيجابياً وتوسعاً ملحوظاً في أنشطتها مما انعكس على توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني وتنويعها.

كذلك تشير التوقعات الإقتصادية بمشيئة الله إلى استمرار النمو في قطاعات المملكة الإقتصادية المختلفة، ومن ضمنها القطاع المصرفي خلال العام المالي القادم 2010م.

لقد أنهى المصرف عامه الثاني والعشرين في 2009م بالعديد من الانجازات، إذ تم التركيز على تطوير الخدمات المصرفية، وتقديم منتجات تمويلية تلائم إحتياجات العملاء - الأفراد والشركات - تعزيزاً للدور الريادي للمصرف في العديد من الأنشطة المصرفية.

إجمالي الموجودات بالمليون ريال

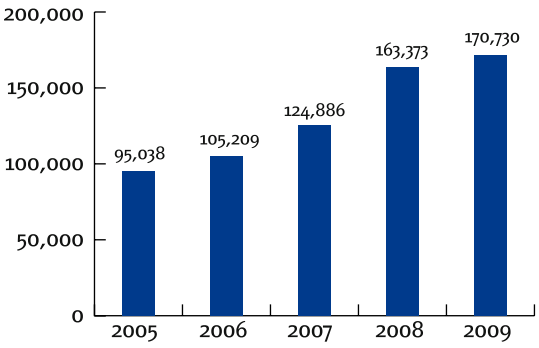

نمو الموجودات

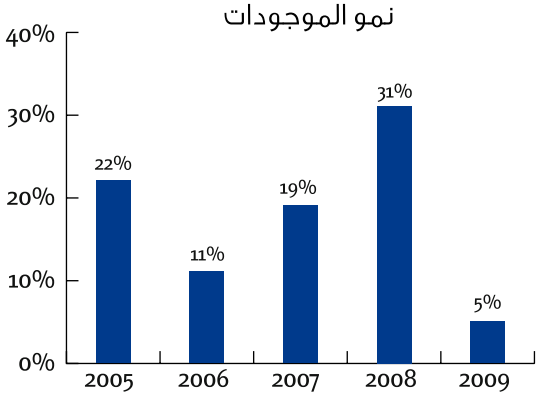

النتائج المالية

حقق المصرف أرباحاً صافية عن العام الماضي 2009م بلغت 6,767 مليون ريال، مقابل 6,525 مليون ريال للعام 2008م بنسبة ارتفاع قدرها 4%، حيث بلغ صافي إيرادات التمويل والاستثمار 9,354 مليون ريال في مقابل 8,494 مليون ريال في العام المالي 2008م بنسبة ارتفاع قدرها 10%، وبلغت إيرادات الخدمات المصرفية 1,973 مليون ريال في مقابل 1,724 مليون ريال وبنسبة ارتفاع أكثر من 14%، فيما بلغ إجمالي دخل العمليات 11,505 مليون ريال مقابل 10,575 مليون ريال وبنسبة ارتفاع بلغت 9%.

وقد اتسمت محفظة التمويل بالتنوع ما بين المتاجرة، والاستصناع، والإجارة، والمرابحة، والبيع بالتقسيط، حيث بلغ صافي أرصدتها 149 مليار ريال مقارنة بمبلغ 141 مليار ريال في عام 2008م وبمعدل نمو قدره 6%، في حين ارتفعت حقوق المساهمين لتصل إلى 29 مليار ريال مقابل 27 مليار ريال وبنسبة زيادة بلغت 6.3% وارتفع إجمالي الموجودات إلى 171 مليار ريال في مقابل 163 مليار ريال بنسبة زيادة بلغت 5% .

كما بلغت أرصدة العملاء 121 مليار ريال في مقابل 117 مليار ريال بنسبة زيادة 3.4%، الأمر الذي يعكس ثقة المتعاملين مع المصرف ونمو حصته في القطاع المصرفي. هذا وقد حقق المصرف عائداً على معدل الموجودات بلغ 4.1% في حين بلغ العائد على معدل حقوق المساهمين 24%، وبلغ ربح السهم الواحد 4.51 ريال في مقابل 4.35 ريال في العام المالي 2008م.

معدل العائد على الموجودات

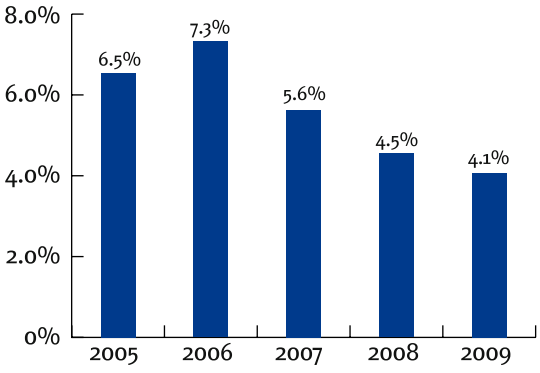

أثر الأنشطة الرئيسية في المصرف

فيما يلي تحليل بإجمالي موجودات ومطلوبات المصرف ودخل ومصاريف العمليات، وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2009-2008 للمصرف.

2009 (بآلاف الريالات السعودية)

	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	69,770,859	50,978,976	49,561,176	418,718	170,729,729
إجمالي المطلوبات	94,498,367	33,941,558	11,877,507	1,671,413	141,988,845
إجمالي دخل العمليات	7,153,698	2,167,368	1,721,536	462,690	11,505,292
إجمالي مصاريف العمليات	(2,922,525)	(1,253,525)	(337,851)	(224,163)	(4,738,064)
صافي الدخل	4,231,173	913,843	1,383,685	238,527	6,767228

2008 (بآلاف الريالات السعودية)

	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	63,139,914	53,589,887	46,154,110	489,313	163,373,224
إجمالي المطلوبات	71,441,566	51,714,002	11,527,193	1,658,664	136,341,425
إجمالي دخل العمليات	5,780,527	2,454,772	1,996,514	343,454	10,575,267
إجمالي مصاريف العمليات	(2,801,269)	(694,159)	(379,021)	(176,214)	(4,050,663)
صافي الدخل	2,979,258	1,760,613	1,617,493	167,240	6,524,604

ملخص نتائج أعمال المصرف للخمس السنوات الماضية (بآلاف الريالات السعودية)

	2009	2008	2007	2006	2005
إجمالي الموجودات	170,729,729	163,373,224	124,886,482	105,208,744	95,037,981
صافي التمويل والاستثمارات	151,595,350	142,287,129	104,875,445	89,563,188	80,134,684
إجمالي المطلوبات	141,988,845	136,341,425	101,280,370	85,029,268	81,568,687
إجمالي حقوق الملكية	28,740,884	27,031,799	23,606,112	20,179,476	13,469,294
ودائع العملاء	120,533,020	116,611,043	89,725,167	73,397,980	70,112,192
صافي الأرباح	6,767,228	6,524,604	6,449,657	7,301,891	5,633,327
ربح السهم	4.51	4.35	4.30	5.41	8.35

التحليل الجغرافي للإيرادات

تتحقق إيرادات المصرف من نشاطاته في المملكة العربية السعودية وخارجها والجدول التالي يوضح طبيعتها:

	من داخل المملكة	من خارج المملكة
	6,782,697	(15,469)

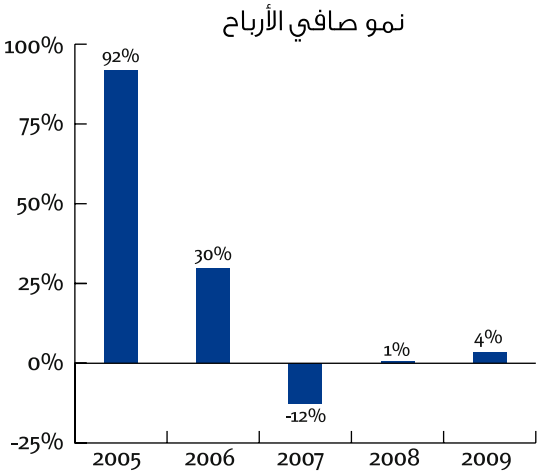

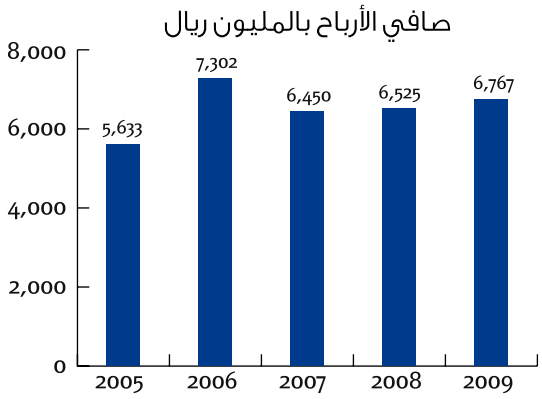

الشركات التابعة

يملك المصرف شركات تابعة تساعده في إدارة أنشطته وتنويع إيراداته، ويوضح الجدول التالي نسبة وطبيعة ملكية الشركات كما في 2009/12/31م :

	نسبة الملكية		طبيعة النشاط
	2009	2008	2009
إس بي سي المحدودة / برتش فيرجن آيلاندز	-	99%	نشاط عقاري
اربنت فات المحدودة / المملكة المتحدة	-	100%	نشاط عقاري
الراجحي للاستثمارات المحدودة / لندن	-	100%	خدمات استشارية
شركة آرا (I) المحدودة / جيرسي	-	99%	تأجير طائرات
شركة الراجحي للتطوير المحدودة / الرياض	99%	99%	نشاط عقاري
شركه الراجحي المصرفية للاستثمار المحدودة/ماليزيا	100%	100%	خدمات بنكية
شركة الراجحي المالية	99%	99%	خدمات مالية

توزيع الأرباح

يوزع المصرف أرباحه الصافية بعد خصم جميع المصروفات العامة، والزكاة، والتكاليف الأخرى وفقاً للمادة 41 من النظام الأساسي للمصرف، والأنظمة، والتعليمات ذات العلاقة. ونتيجة للأداء المتميز وما تحقق بفضل الله من صافي أرباح لهذا العام، فإن مجلس الإدارة يوصي بتوزيع الأرباح على النحو التالي:

(بآلاف الريالات السعودية)	
أرباح العام	6,767,228
أرباح مبقاة من العام الماضي	121,286
أرباح مرحلية موزعة على المساهمين عن النصف الأول بواقع «1.25» ريال لكل سهم	(1,875,000)
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني بواقع «1.50» ريال لكل سهم	(2,250,000)
المحول إلى الاحتياطي النظامي	(1,691,807)
احتياطي عام	(366,465)
زكاة مستحقة	(327,459)
أرباح مبقاة ترحل للعام القادم	**377,783**

مجلس الإدارة

يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة مكون من 11 عضواً، تنتخبهم الجمعية العامة العادية كل ثلاث سنوات، ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم وهو ما يسمح به النظام الأساسي للمصرف. ويتم تصنيف الأعضاء وفقاً للتعريفات الواردة بالمادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية على النحو التالي:

الاسم	المهام الوظيفية	صفة العضوية	العضوية في الشركات المساهمة الأخرى
سليمان بن عبدالعزيز الراجحي	رئيس مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	شركة اسمنت ينبع، شركة نادك الزراعية
عبدالله بن سليمان الراجحي	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	عضو مجلس إدارة تنفيذي	شركة الراجحي للتأمين
سليمان بن صالح الراجحي	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة مستقل	
عبدالله بن عبد العزيز الراجحي	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	شركة تبوك الزراعية
صلاح بن علي أبا الخيل	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة مستقل	
محمد بن عبدالعزيز الراجحي	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة مستقل	شركة الجبس الأهلية
محمد بن عبدالله الراجحي	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة مستقل	شركة تبوك الزراعية
علي بن أحمد الشدي	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة مستقل	
سعيد بن عمر العيسائي	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة مستقل	
محمد بن عثمان البشر	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة مستقل	
عبدالعزيز بن خالد الغفيلي	عضو مجلس الإدارة (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	شركة صافولا

التغير في نسبه ملكيـة أسـهم المصرف لـرئيـس وأعضـــاء مجـــلس الإدارة وكبـــار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر

عدد الأسهم بداية العام	نسبه الملكية في بداية العام	صافي التغير خلال العام	نسبة التغير خلال العام	عدد الأسهم نهاية العام	نسبه الملكية في نهاية العام
495,162,970	33.01%	150,159,106	10.01%	645,322,076	43.02%

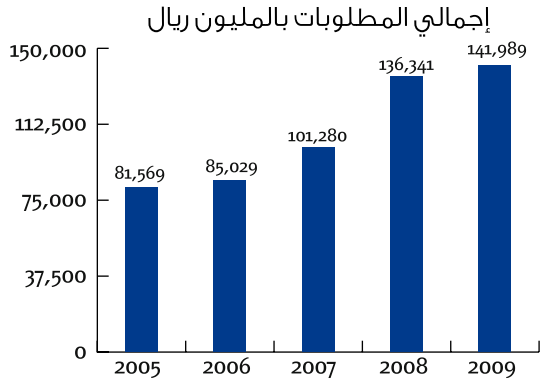

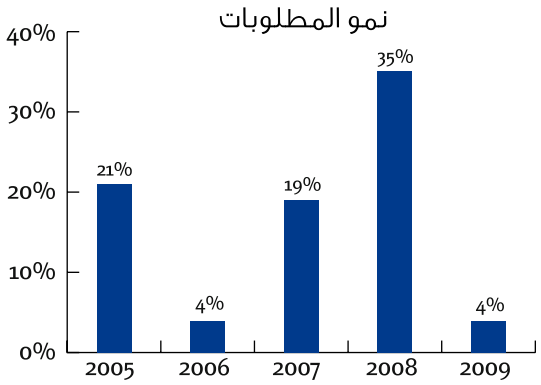

هذا وقد عقد مجلس الإدارة 6 اجتماعات خلال عام 2009م كالتالي:

	التاريخ	عدد الحضور	نسبه الحضور
.1	2009/01/19	8	72%
.2	2009/02/23	10	91%
.3	2009/05/16	9	82%
.4	2009/08/16	8	73%
.5	2009/10/20	10	91%
.6	2009/12/28	10	91%

الاسم	عدد حضوره
سليمان بن عبدالعزيز الراجحي	ست جلسات
عبدالله بن سليمان الراجحي	ست جلسات
سليمان بن صالح الراجحي	ست جلسات
عبدالله بن عبد العزيز الراجحي	ست جلسات
صلاح بن علي أبا الخيل	ست جلسات
محمد بن إبراهيم العيسى*	جلستين
محمد بن عبدالعزيز الراجحي	لا يوجد
محمد بن عبدالله الراجحي	أربع جلسات
علي بن أحمد الشدي	خمس جلسات
سعيد بن عمر العيسائي	أربع جلسات
محمد بن عثمان البشر	ست جلسات
عبدالعزيز بن خالد الغفيلي**	ثلاث جلسات

ويمارس مجلس إدارة المصرف مهامه من خلال اللجان الرئيسية المشكلة من أعضاء مجلس الإدارة فيما عدا لجنة المراجعة التي تضم خمسة أعضاء غير تنفيذين تقوم اللجنة التنفيذية، والتي يرأسها رئيس مجلس الإدارة بجميع المهام والسلطات التي يخولها إياها مجلس الإدارة ودراسة كافة الأمور التي يتطلب المجلس تقديم توصيات بشأنها أو اتخاذ القرارات المناسبة حيالها، وقد عقدت اللجنة 7 جلسات خلال عام 2009م، وتتكون من الأعضاء التالية أسمائهم (سليمان بن عبدالعزيز الراجحي، عبدالله بن سليمان الراجحي، صلاح بن علي أبا الخيل، سليمان بن صالح الراجحي). أما لجنة الترشيحات والمكافآت، المكونة من ثلاثة أعضاء وهم (عبدالله بن سليمان الراجحي (رئيساً)، صلاح بن علي أبا الخيل، سليمان بن صالح الراجحي)، فتقوم بالمهام المناطة إليها وفق لائحتها التنفيذية. أهمها التوصية باختيار أعضاء مجلس الإدارة والتوصية كذلك للمجلس بشأن تعيين كبار التنفيذيين وتحديد رواتبهم ومكافآتهم، وقد عقدت اللجنة عدد 7 جلسات خلال عام 2009م. في حين تقوم لجنة المراجعة بدور أساسي وهام في مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بواجباته النظامية المالية والمحاسبية، إضافة إلى مهمات التدقيق المحاسبي والتنسيق مع المراجعين الخارجيين، وتتكون من الأعضاء التالية أسمائهم (سليمان بن صالح الراجحي، سلطان بن محمد السلطان، علي بن أحمد الشدي، عبدالله بن إبراهيم السياري، عبدالرحمن بن صالح الفيز). علماً بأن العضو الأخير متخصص في الأمور المالية والمحاسبية وقد عقدت اللجنة 5 جلسات خلال عام 2009م.

*آخر جلسة حضرها العضو محمد العيسى هي الجلسة 128 في تاريخ 2009/05/16م

**أول جلسة حضرها الأستاذ / عبد العزيز الغفيلي هي الجلسة 129 في تاريخ 2009/08/16م

المكافآت والتعويضات

يقوم المصرف بدفع مصاريف ومكافآت حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء اللجان المنبثقة عنه استناداً للمادة (19) من النظام الأساسي للمصرف، كما يقوم بدفع رواتب ومكافآت وتعويضات لكبار التنفيذيين حسب العقود الموقعة معهم. وفيما يلي تفاصيل المصاريف والمكافآت والرواتب المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة ولسبعة من كبار التنفيذيين في المصرف متضمنة الرئيس التنفيذي والمدير المالي.

البيان	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	كبار التنفيذيين
الرواتب والتعويضات	2,598,000	-	6,282,384
البدلات	685,500	144,000	1,332,498
المكافآت الدورية والسنوية	3,031,000	2,340,667	5,384,785
الخطط التحفيزية	-	-	3,325,000
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	-	-	-
الإجمالي	**6,314,500**	**2,484,667**	**16,324,667**

العقوبات والجزاءات المفروضة على المصرف

لم يتعرض المصرف لأي جزاءات أو غرامات ذات أهمية تذكر خلال العام المالي 2009م.

العقود مع ذوي العلاقة

بخلاف المعلومات الواردة في إيضاح رقم (29) في القوائم المالية، فلا يوجد مصالح جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ونائبه والمدير المالي.

إجمالي حقوق الملكية بالمليون ريال

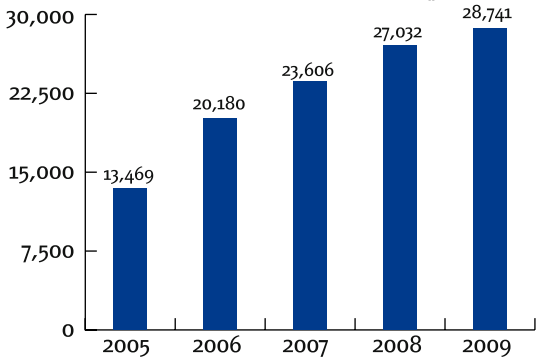

نمو حقوق الملكية

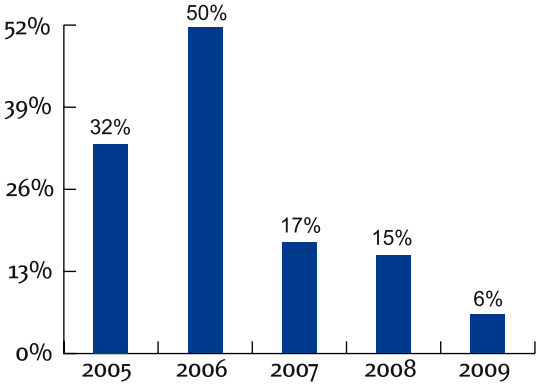

المدفوعات النظامية

الجهة	بآلاف الريالات السعودية
الزكاة المستحقة على المساهمين	327,459
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	139,598
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	552
المجموع	**467,609**

مزايا وبرامج الموظفين

تدفع مزايا وتعويضات الموظفين في المصرف خلال أو في نهاية مدة الخدمة طبقاً لنظام العمل السعودي وسياسات المصرف، وقد بلغ رصيد مخصص نهاية الخدمة كما في نهاية عام 2009م 557 مليون ريال.

بناء على قرار مجلس الإدارة رقم 9 بتاريخ 1990/3/22م وقرار الجمعية العامة بتاريخ 1410/11/20هـ الموافق 1990/5/15م، تم تخصيص 150 ألف سهم من أسهم المصرف لصندوق العاملين وفقاً لشروط محددة، وقد اعتبرت قيمتها 15 مليون ريال دين على الصندوق كجزء من قرض بدون مقابل قدمه المصرف للصندوق بمبلغ 50 مليون ريال، وقد تم سداد القرض بالكامل، وقد نمت تلك الأسهم من خلال عملية المنح المجانية الموزعة كأرباح لزيادة رأس مال المصرف لبعض من السنوات الماضية حتى بلغ عدد الأسهم بعد التجزئة طبقاً لقرار هيئة السوق المالية 30 مليون سهم حتى تاريخ 2009/12/31م. كما وافق مجلس الإدارة بتاريخ 2007/11/5م قيام المصرف بمنح الصندوق قرض بدون مقابل بمبلغ 125 مليون ريال على أن يسدد خلال سنتين وتم سداد مبلغ 70 مليون من القرض والمتبقي 55 مليون سيتم سدادها لاحقاً، وعلى أن يتم استثمار أصول وموارد الصندوق، وتوزيع عوائده لتمويل برنامج مشاركة موظفي المصرف في أسهمه، وبرنامج منح أسهم المصرف للموظفين المتميزين، وبرنامج منح الموظفين سلف شخصية بدون مقابل، وذلك وفقا للقواعد والشروط الخاصة بكل برنامج والمعتمدة من مجلس الإدارة، وكذلك أي مشروع آخر خاص بموظفي المصرف يوافق عليه مجلس الإدارة لاحقاً.

هذا ويُعد الصندوق شخصية اعتبارية مستقلة له قوائم مالية مستقلة لا تُدرج ضمن القوائم المالية الموحدة للمصرف.

معدل العائد على حقوق المساهمين

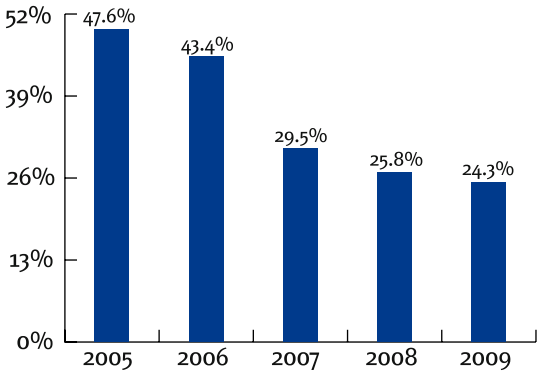

دفاتر الحسابات

يؤكد مجلس الإدارة بأنه:

- تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل المناسب وفقاً للسياسات والمعايير المحاسبية المتبعة
- لا يوجد ثمة شكوك بشأن قدرة المصرف على المضي قدماً في مواصلة نشاطه

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية:

- تم إعداد نظام الرقابة الداخلية على أسس سليمة ويتم تدعيم فاعليته من خلال ما يلي:

– وجود إدارات متخصصة في مجال المراجعة، والرقابة على الإلتزام، وإدارة المخاطر المختلفة للمصرف
– وجود لجنة مراجعة، وبما يدعم إرساء أفضل الممارسات في مجال الحوكمة، والمساهمة في تعزيز استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين، ويقدم إليها بصورة دورية ومنتظمة تقارير عن الوحدات و/أو الأنشطة محل المراجعة، بما يمكن من توفير تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلية ومدى فاعليته

- يتم مراجعة مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية من قبل إدارة المراجعة الداخلية وفقا لخطة سنوية معتمدة من لجنة المراجعة، كما يتم مراجعة بعض جوانب الرقابة الداخلية بشكل دوري من خلال مراجعي الحسابات، وكذلك من خلال أعمال الفحص الذي يتم من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي

- يتم إيلاء العناية الكافية بنتائج مراجعة نظام الرقابة الداخلية، والتأكد من التعامل مع أي ملاحظات تتكشف بجدية والعمل على متابعة تصويبها ووضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرارها

المخاطر المستقبلية

من المتوقع أن يواجه مصرف الراجحي تحديات متزايدة في عام 2010م بسبب الأزمة العالمية وما ينجم عنه على الصعيد العالمي من التباطؤ الذي يتوقع أن يؤثر على السوق في المملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن تباطؤ النمو الاقتصادي قد يجمع مع زيادة البعد عن أخذ أي مخاطر وهذا بدوره متوقع أن يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في الإقراض، وتدهور نوعية الأصول والربحية. ولذلك وفي حين تدني نسبة الاستثمارات من القطاع الخاص فإنه من المتوقع أن يقابله استثمارات كبيرة في الأصول المدعومة حكومياً على نطاق الإقتصاد المحلي، وعلى هذا فإن مصرف الراجحي ما زال في وضع جيد لمواجهة تحديات الزيادة المتوقعة ولديه الإمكانية للإستفادة من امتيازاتها المحلية الكبيرة.

ودائع العملاء بالمليون ريال

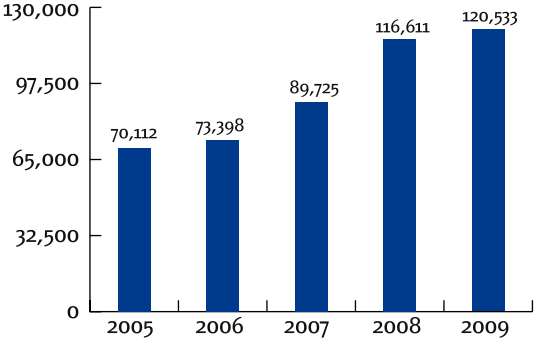

لائحة حوكمة الشركات

بصفة عامة، يعمل المصرف وفقاً لأحكام وإرشادات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وقد طبقت إدارة المصرف أحكام اللائحة الإلزامية ومعظم أحكامها الاسترشادية، ويوجد لدينا بعض البنود الاسترشادية الواردة في لائحة الحوكمة والتي لم يتم تطبيقها من قبل المصرف في العام المالي 2009م هي الآتي:

• التصويت التراكمي

لم يعمل المصرف بعد بمقتضيات التصويت التراكمي حيث أنها من المتطلبات الاسترشادية، وإن كانت التهيئة للعمل به في طور الإعداد، ويتوقع في المستقبل القريب تطبيق هذا النظام من التصويت، علماً بأن عملية التوعية بمزايا هذا النظام لمساهمي المصرف ضرورية لتحقيق الفائدة المرجوة منه

• نظام حوكمة خاص بالمصرف

يعمل المصرف بمعظم متطلبات لائحة الحوكمة وبكل المتطلبات الإلزامية الواردة فيه، والمصرف الآن في طور إعداد لائحة حوكمة خاصة به تراعي متطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة سوق المال، بالإضافة إلى متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. علماً بأن المصرف يفضل التروي في عدم كتابة اللائحة الخاصة بالمصرف حتى صدور لائحة حوكمة الشركات التي تعتزم مؤسسة النقد إصدارها قريباً

• سياسة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح

السياسة تحت الإعداد حيث تحتاج لأن تكون شاملة وهادفة لحماية كل المصالح بما فيها تبيان سياسة المصرف تجاه المسؤولية الاجتماعية وهي إحدى ركائز عمل المصرف في الوقت الحالي

نمو ودائع العملاء

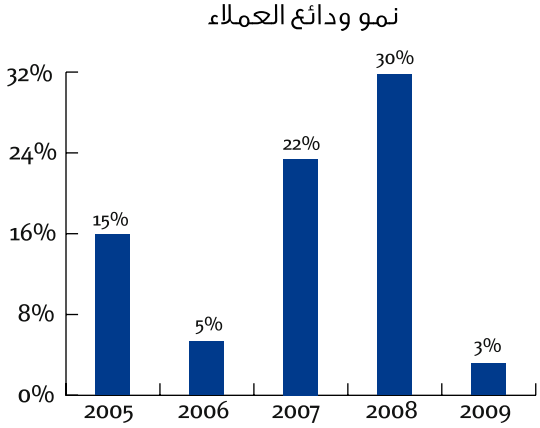

مراجعي الحسابات

تم في الجمعية العامة العادية للمساهمين المنعقدة في 2009/02/23م إعادة تعيين السادة إرنست ويونغ (ERNST&YOUNG) و الجريد وشركاه (Price Waterhouse Coopers) كمراجعين قانونيين لحسابات المصرف للعام المالي 2009م. وستقوم الجمعية العامة العادية القادمة بإذن الله بإعادة تعيين المراجعين الحاليين أو اختيار غيرهم للعام المالي 2010م، وذلك بناء على توصية لجنة المراجعة في هذا الشأن.

الخاتمة

إن مجلس الإدارة يعبر عن سروره واعتزازه بما حققه المصرف من نتائج إيجابية خلال العام 2009م. وبهذه المناسبة فإنه يرفع أسمى آيات شكره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله ورعاه، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني ووزير الداخلية ولحكومتنا الرشيدة.

كما يقدم شكره الجزيل لمقام وزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية على تعاونهم ومساندتهم ودعمهم المتواصل لتطوير القطاع المصرفي مما كان له الأثر والدور الكبير في دعم الإقتصاد الوطني ونموه.

ويتقدم المجلس بالشكر الجزيل لأصحاب الفضيلة رئيس وأعضاء الهيئة الشرعية في المصرف على جهودهم المخلصة ومساهمتهم في إبداء الرأي الشرعي فيما يعرض عليهم من استفسارات تتعلق بالأعمال والأنشطة المصرفية والاستثمارية التي يقدمها المصرف لعملائه، سائلين المولى عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء.

وينتهز المجلس هذه الفرصة أيضا ليعبر عن شكره وتقديره للأخوة المساهمين وعملائنا الكرام ومراسلينا الأعزاء على دعمهم وثقتهم وتعاونهم الذي كان له أثره في تحقيق مزيداً من التقدم والازدهار للمصرف، كما ينقل خالص شكره وتقديره لجميع العاملين بالمصرف، على جهودهم المخلصة وتفانيهم في تأدية واجبهم ومهام عملهم.

مجلس الإدارة

تحقيق أعلى أرباح لـ 5
سنوات متتالية بين
المصارف السعودية

ملخص النشاط خلال العام

المجموعة الشرعية

أنشأ المصرف منذ تأسيسه هيئة شرعية مستقلة يعتمد تكوينها وتقر لائحتها من قبل الجمعية العامة لضمان خضوع جميع أعمال المصرف لموافقة الهيئة ومن ثم رقابتها من خلال إدارة الرقابة الشرعية المرتبطة بها.

وقد بلغ عدد القرارات الصادرة من الهيئة منذ إنشائها حتى نهاية العام 2009م (901) قراراً منها (50) قراراً خلال هذا العام فقط. كما عقدت الهيئة خلال العام 2009م (40) اجتماعاً أجازت من خلاله عدداً من المنتجات، والعقود، والاتفاقيات، والنماذج، وعالجت عدداً من الملحوظات وأجابت على عدد من الاستفسارات.

وتتكون المجموعة الشرعية من الإدارات التالية:

1- إدارة أمانة الهيئة الشرعية:

تقوم بإعداد الموضوعات لعرضها على الهيئة الشرعية والتحضير لاجتماعاتها، وقد أعدت أمانة الهيئة الشرعية أكثر من (200) موضوع للعرض على الهيئة الشرعية خلال هذا العام، تم خدمتها بالبحوث والمعلومات الفقهية والمصرفية اللازمة. كما أسهمت أمانة الهيئة الشرعية في ابتكار وتطوير عدداً من المنتجات وإيجاد البدائل الشرعية المناسبة.

2-إدارة الرقابة الشرعية:

تشرف على أعمال المصرف فيما يتعلق بتطبيق قرارات الهيئة. وقد قامت الإدارة بأكثر من (160) زيارة رقابية في الإدارة العامة، والفروع المصرفية، ومراكز التحويل، وصالات المتاجرة وغيرها.

وقد تبنت إدارة الرقابة -خلال هذا العام- العمل على مشروع تدريبي توعوي شامل لجميع موظفي المصرف، وقد أعدت خطة متكاملة لذلك، تم من خلالها تنفيذ عدد من الدورات التدريبية، وإصدار عدد من المطبوعات التوعوية للموظفين، كما تم نشر مطبوعات عامة في فقه المعاملات.

المجموعة المصرفية للأفراد

- تقدم المجموعة المصرفية للأفراد مجموعة متكاملة من المنتجات المالية والخدمات المصرفية للأفراد، بما في ذلك من حسابات جارية وتمويل شخصي وتمويل عقاري وتمويل للسيارات، تتوافر هذه المنتجات في مختلف فروع المصرف على امتداد المملكة

- عمدت المجموعة المصرفية للأفراد، من خلال عملية توسيع شبكة الفروع المصرفية، إلى افتتاح 19 فرعاً جديداً وإلى تجديد فروع قائمة وعددها 48 فرعا

- يعتبر تحويل الراجحي عنصر آخر مهم من مكونات المجموعة المصرفية للأفراد الأساسية. فتحويل الراجحي يقدم منتجات خدمات مصرفية عن بعد لقاعدة واسعة من العملاء، وبتغطية شاملة تصل إلى أكثر من 50 وجهة. وفي العام 2009م، تم افتتاح 8 مراكز جديدة للخدمات المصرفية عن بعد

- على صعيد الخدمات الالكترونية، تم إضافة 250 صراف آلي جديد و2350 نقطة بيع. مما يجعل مصرفنا هو الأول في المملكة من حيث توفير مثل هذه الشمولية في الخدمة المصرفية وامتلاك هذا العدد من الفروع ونقاط البيع وتقديم هذه الفعالية في الخدمات المصرفية بواسطة الإنترنت والهاتف المصرفي. فقد وصل عدد العملاء المسجلين في خدمة الهاتف المصرفي إلى حوالي 1,8 مليون عميل

- بلغ عدد العملاء الذين يستعملون الخدمات المصرفية بواسطة الإنترنت إلى أكثر من مليون، بمعدل عمليات تحويل وصل إلى 2 مليون في الشهر الواحد

- عمل مصرفنا إلى تعزيز شمولية خدمات الهاتف المصرفي الجوال «جوال الراجحي/موبايل». فأطلق مؤخراً الخدمة المصرفية بواسطة الإنترنت من خلال الهاتف الجوال

- على نطاق أوسع، قام مصرفنا بتعزيز تواصله مع العملاء وتوثيقه من خلال توفير ما يلي:

– وسائل إلكترونية عند تنفيذ عمليات التحويل من أي فرع من الفروع
– إصدار فوري لبطاقات الائتمان في مختلف الفروع
– تقرير إلكتروني عبر الخدمة المصرفية بواسطة الإنترنت
– شاشات للصراف الآلي، جديدة وسهلة الاستعمال

المجموعة المصرفية للشركات

- باعتبار مصرف الراجحي واحداً من أفضل المصارف الإسلامية في العالم، تقدم المجموعة المصرفية للشركات لعملائها، سواء في قطاع الشركات أم قطاع التجارة، مجموعة واسعة من الحلول المالية الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية كالمرابحة والمشاركة، والاستثناء، والإجارة والبيع بالأجل (BAI Ajel). في العام 2009م، استمرت مجموعات الشركات بدعم تواصلها مع القطاعات المصرفية للشركات والتجارية منها عبر تقديم أفضل الحلول المصرفية، على الرغم من الظروف الإقتصادية العالمية الصعبة

- تؤمن المجموعة المصرفية للشركات بأن العمليات المصرفية هي واحدة من أهم الإحتياجات

للشركات. في ضوء ما سبق، استمرت مجموعة الشركات بقوة بمتابعة استثماراتها الرامية إلى تحسين قاعدة العمليات المصرفية في العام 2009م، وستعمد إلى الاستمرار بها في العام 2010م أيضاً، أي أنها ستعزز الخصائص والقدرات من أجل البراعة في إرضاء العملاء. تحتل حالياً العمليات المصرفية لمجموعة الشركات مركزاً مهماً على مستوى منتجات إدارة النقد، والخدمات المالية التجارية في العالم. وخير دليل على ذلك ما يلي من تفصيل:

إدارة النقد والحلول الالكترونية

- خلال العام 2009م، خضعت قاعدة العمليات المصرفية الإلكترونية الخاصة بالشركات بنجاح إلى العديد من التعزيزات والتحسينات لأدائها الوظيفي بما في ذلك تجديد بوابة ربط العملاء عبر الإنترنت بغية تسهيل العمليات المصرفية الإلكترونية و فعاليتها وكلفتها. هذه التحسينات أدت إلى إرتفاع عدد العملاء المسجلين في الخدمات الإلكترونية إلى 49% كما أثرت في الناتج النهائي لحجم العمليات إذ ارتفع إلى 46%

- اكتمل إنشاء نظام خدمة بيان الرواتب وانتقل عملاء الشركات من النظام القديم إلى النظام الجديد. فأضحت السرية والحماية عنصراً مهماً من عناصر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وعليه، اتخذت المجموعة المصرفية للشركات خطوة جوهرية تجاه تحسين السرية والحماية من خلال منح كل العملاء المسجلين في هذه الخدمات رموز أمنية خاصة، مخضعةً خدمات مصرفنا الإلكترونية إلى أعلى معايير السلامة العالمية، ومن المتوقع أن ينتقل كل العملاء المسجلين في هذه الخدمات إلى هذا البروتوكول الجديد في الفصل الأول من عام 2010م

التمويل التجاري وشبكة الموردين

- في العام 2009م، خضعت وحدة التجارة إلى إعادة هيكلة وأضحى واضحاً للعملاء تحسن مستوى تسليم أو تنفيذ خدمات مصرفنا، فقد تحسنت أوجه عديدة من عمل المصرف، واستمرت في توسيع انتشار خدمات المصرف عامةً بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية

- أطلق مصرفنا خدمة التجارة الإلكترونية حيث بدأ العملاء باستعمالها

- أصبح استيراد وتصدير المنتجات والخدمات وتسليمها يتم إلكترونياً عبر المصرف، الأمر الذي رفع مستوى الخدمة وما زال يساهم في تقليص مدة الأداء بالنسبة للعملاء

مجموعة الخزينة

تقدم مجموعة الخزينة باقة من خدمات التمويل وعمليات تبادل العملات الأجنبية لعملائها وللإدارات الأخرى بالمصرف، وتلعب المجموعة دوراً رائداً في أسواق تبادل العملات الأجنبية محلياً وإقليمياً ودولياً، محققة حصة سوقية معتبرة، وذلك نتيجة لما يتمتع به مصرفنا من تميّز وتفرد قوي في عمليات التجزئة المصرفية

- يركز فريق التمويل والاستثمار على إستيفاء متطلبات تمويل المصرف وتنفيذ ما يلزم من استراتيجيات لإدارة السيولة، وقد استفاد الفريق من نسبة الأرباح المتحققة والممثلة للفارق بين الأصول والإلتزامات المستحقة بطريقة فعالة بهدف تعظيم الربحية وتحقيق مستويات سيولة جيدة وفقا لما هو مطلوب

- يقوم فريق إدارة السيولة، بإدارة الحسابات الخاصة بالمصرف في أكثر من أربعين (40) بلداً مختلفاً مما يساهم في توفير خدمات التحويل التي يطلبها العملاء وتقديمها لهم

- تخلل العام 2009م، العديد من التحديات في جميع الأسواق المالية، إثر تفجر الأزمة المالية العالمية وتفاقم استمرارها، لكن المركز المالي القوي لمصرفنا مصحوباً برغبة الأسواق القوية للتعامل ائتمانياً مع مصرف الراجحي، أديا إلى تمكين مجموعة الخزينة من الحصول على التمويلات أو الموارد المالية المطلوبة بيسر وسهولة ومن دون أية صعوبات، كما نجحت مجموعة الخزينة من الاستفادة من الفرصة التي أتيحت لها بسبب تأرجح أو تذبذب أسواق تبادل العملات الأجنبية

- تم تحقيق وإنجاز ما تقدم من خلال تزويد العملاء بما يلزم من معلومات بشأن تحركات الأسواق في الوقت المناسب وذلك من خلال رسائل البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة ذات الوسائط المتعددة، وقد مكن ذلك الجهد، عملائنا الكرام من مواكبة الأسواق ومتابعتها بطريقة مستمرة ومنتظمة وساعدهم في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، واستمرت مجموعة الخزينة في بناء قاعدة عملائها ووسعت أكثر وأكثر من نطاق خدماتها وعملياتها جغرافياً بهدف تحسين مصادر السيولة وتطويرها وتنمية أعمال تبادل العملات الأجنبية وتعظيمها

الراجحي كابيتال

- الراجحي كابيتال هو الاسم الذي يدرج مصرفنا تحته مختلف استثماراته المصرفية خصوصاً أن مصرف الراجحي يمتلك نسبة 99% منها، وهذه الشركة مرخص لها من هيئة السوق المالية

- أُنشأت الشركة بهدف تحقيق استثمارات مصرفية متكاملة تشمل الأعمال التالية:

- إدارة الأصول
- الوساطة
- الاستثمارات المصرفية
- الخدمات المالية والعقارية
- الأسهم الخاصة

إدارة الأصول

• تختص إدارة الأصول باستراتيجيات الاستثمار سواء الفردي أم المؤسساتي، وتقدم فئة كاملة من الأصول والمنتجات الإدارية، الموافقة لمبادئ الشريعة، إلى المستثمرين الأفراد، وصناديق التقاعد، والمؤسسات الخيرية، وغيرها من الاستثمارات المؤسساتية

• أعدت إدارة الأصول سجلاً عبر الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة معادلة المخاطر/مقابل العائدات في كل فئات الأصول، وتتضمن استراتيجات المدخول الثابت أموالاً نقدية، وسلع. كما تقدم حلولاً خاصة وفقاً للمواصفات والاحتياجات، أما استراتيجيات الأسهم فهي تعتمد على أبحاث جوهرية ودراسات تحليلية نوعية يطبقها مدراء لهم باع طويل في هذا المجال

الوساطة

• ارتفعت حصة الوساطة في السوق إلى أكثر من 20%، سنة بعد سنة وذلك بالرغم من العوامل المانعة القوية التي طرأت عامةً مثل خطة إعادة الهيكلة وارتفاع حدة المنافسة مع المنافسين القدامى والجدد على حد السواء، والفضل في ذلك يعود إلى العمل الجماعي والجهود المتضافرة، والالتزام المستدام، والمبادرات الموجهة لصالح العملاء، كل هذه الركائز زادت من حصة السوق، ومكنت مصرفنا من احتلال المركز الثاني في المملكة على هذا الصعيد

• في العام 2009م، تم الإعداد لمجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تعظيم شبكة المبيعات، وتحسين فعالية العمليات المصرفية، ورفع نسبة إرضاء العملاء. فقد ركزت خطة إعادة الهيكلة في العام 2009م على الخدمات وعلى الوظائف التجارية للعملاء وفقاً لإحتياجاتهم ولطلباتهم. خير دليل على حسن تركيز الوساطة على تحسين الوسائل الإلكترونية، هو الزيادة بنسبة 500% التي سجلها العملاء في قاعدة خطوط الإتصال الهاتفي وفتح آفاق حديثة لوظائفهم التجارية

الاستثمار المصرفي

• يؤمن الاستشارة المالية وخدمات ضخ رؤوس الأموال إلى الشركات والحكومات في الأسواق الواقعة ضمن أهدافنا. من هنا، طور مصرفنا مقاربة متكاملة لتغطية العملاء وتنظيم العمل المصرفي من خلال الصناعة، والمنتجات، والمجموعات الجغرافية، يعمل المصرفيين أو أصحاب المال في الراجحي كابيتال مع باقة من الخبراء في أسواق الأسهم المالية وأسواق القروض المالية لمساعدة العملاء على تحقيق أهدافهم الاستراتيجية والمالية

• استطاع مصرفنا، في العام 2009م، أن يكرس موقعه كواحد من أفضل المصارف الاستثمارية الرائدة في عمليات أسواق الأسهم المالية في المملكة العربية السعودية، فقد أنجزت الراجحي كابيتال استحقاقات مهمة تضمنت أنشطة مصرفية كالإكتتاب والقيادة في الإدارة وتلقي إجمالي 4,8 مليار ريال سعودي عبر الإكتتاب العام وحقوق الإصدارات المالية في أسواق البورصة السعودية

الخدمات المالية والعقارية

• في عام 2009م، استمرت أنشطتنا الخاصة بأسواق القروض المالية بمساعدة العملاء في بعض أهم عملياتهم المالية. فقد دعمت الراجحي كابيتال قدراتها في المجالين المالي والعقاري من خلال التركيز على توظيف المهنيين في الخدمات المالية والعقارية وعلى الفرق التي تؤمن تعهدات قروض جديدة

إجمالي التمويل والاستثمارات بالمليون ريال

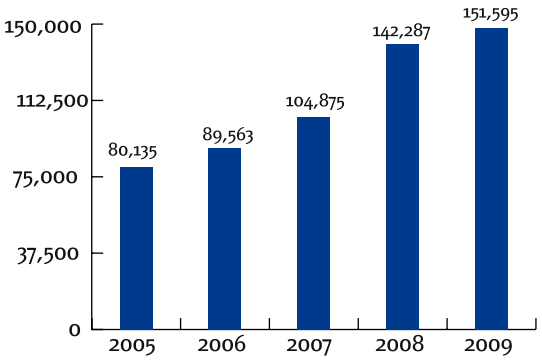

معدل نمو التمويل والاستثمارات

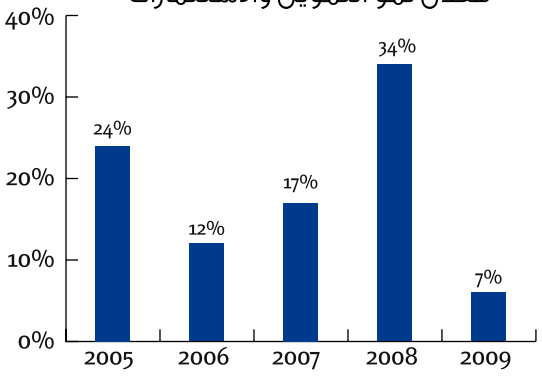

• زاد العملاء حتى في ظل تدهور النمو في العالم والمنطقة، من كمية الأنشطة التي يتعاملون فيها معنا، فاستطاع مصرفنا تكريس أنشطته كواحدة من أفضل الأنشطة الرائدة في أسواق التمويل المالية في المملكة، وذلك يعود إلى انجاز مصرفنا في العام 2009م استحقاقات مهمة في عملياته كأداء

صفة الاستشارة المالية والتسويات بفائض بلغ 5 مليار ريال سعودي

وعلى الرغم من ضعف توقعات مشروع التمويل في العام 2010م، تتمتع الخدمات المالية والعقارية بدعامة عمليات وتعهدات العام 2009م الصحيحة. لذلك، سيتمحور التركيز في العام 2010م على تنفيذ التعهدات القائمة.

الأسهم الخاصة

- في العام 2009م، أطلق مصرف الراجحي نشاطه الخاص بالأسهم من خلال الإلتزام النوعي بالاستثمار العقاري، والنمو المالي، وتطور الهيكلية، وغيرها من القطاعات الاقتصادية

- الجدير بالذكر أن مصرفنا زاد عدد طاقمه المهني المعني بإدارة النمو وخدمات الأسهم الخاصة. كما حدد أولوية تحقيق أفضل أداء وأفضل تنفيذ لهذه الخدمات بمهنية عالية ونزاهة وتفان، من أجل بناء أفضل فئة لتقديم خدمات الأسهم على مستوى المنطقة

أداء مصرف الراجحي- ماليزيا

- في العام 2009م، وبالرغم من التحديات والركود الاقتصادي العالمي، حقق المصرف أداءً متميزاً مسجلاً ربحاً بلغ 19,7 مليون رينغيت Ringgit، منذ بدء عملياته في 16 أكتوبر عام 2006م، لكن المطلوبات للصفقات التجارية قد كبدت خسائر قدرها 14,5 مليون رينغيت

- ارتفع إجمالي الأصول من 4,8 مليون رينغيت إلى 5,7 مليون رينغيت في نهاية السنة المالية أي 31 ديسمبر 2009م

- استقطب المصرف 390 عضو فريق مهني في 19 فرعاً يقدم خدمات عالمية في مجموعة الأفراد والشركات والخزينة والاستثمار، كما شهد العام 2009م انضمام المصرف، بصفته أول مصرف إسلامي، إلى شبكة MEPS، الأمر الذي منح عملاءنا إمكانية استعمال 9000 صراف آلي

- في العام 2010م، يتوقع تعافي الاقتصاد وتحسنه بعد مضي عام من النتائج السلبية، وعليه، سيسعى المصرف إلى المحافظة على صفته التنافسية في مواجهة التحديات، إلى ذلك، يتوقع استمرار المصرف في رفع مستويات أدائه من النمو عبر توسيع أنشطته ومبادراته وخدمة عملائه الفعليين ومنحهم نوعية عالية من الخدمات والمنتجات

المجموعة المالية

- اتسم هذا العام بالتحديات والإنجازات، حيث قامت المجموعة بنجاح بإنجاز مشروع تطبيق معيار الإفصاح المالي الدولي رقم (8)

- واصلت المجموعة المالية بفريقها المكون من محاسبين محترفين عملها وجهودها لإنشاء أفضل الأنظمة، والسياسات، والإجراءات، والممارسات المالية والإدارية، مركزةً بصفه خاصة على ميكنة بيئة الإجراءات والتي بدورها حدت من التدخل اليدوي

- إيماناً من المجموعة المالية بدورها كشريك فعال لإنجاح قطاعات المصرف المختلفة قدمت المجموعة الدعم الكامل واللازم لدراسة سياسة وتطوير منتجات المصرف، وتقوم الإدارة عن كثب بمراقبة الإجراءات المالية الخارجية المؤثرة على نتائج وإنتاجية وربحية المصرف، وتقدم لذلك الوسائل التصحيحية اللازمة

- المجموعة المالية تتكون من فريق من المحاسبين المحترفين القادرين على إنجاز أعمالهم في الوقت المحدد على الدوام، وسوف تستمر المجموعة في إنشاء أفضل نموذج لعمل ناجح ودعمه بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا وبأفضل الممارسات والتطبيقات العالمية

مجموعة المخاطر والائتمان

- يؤمن مجلس إدارة الراجحي بأن فعالية إدارة المخاطر تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإدارة الناجحة، وتغذي النمو والنجاح عامة في مختلف أنشطة المصرف، وهذا ما عمل المجلس على ترسيخه من خلال الاستثمار القوي في هذا المجال للموارد البشرية والوسائل التكنولوجية والسياسات بحيث أصبحت مجموعة المخاطر والائتمان شريكاً أساسياً ومساهماً في نمو المصرف وبلورة قيمته الإضافية وتوجهه الاستراتيجي وصولاً أحياناً إلى مراقبة أية مخاطر سلبية

- تقوم اللجان الإدارية ولجان مجالس الإدارات بالتوجيه والمساعدة مع القيام بالإدارة والمراقبة لمخاطر المصرف بشكل شامل، وهذا يؤمن تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها والتعريف عنها داخل وخارج المؤسسة وإعلان إجراء المراقبة الملائمة والفعالة لإدارتها

- يملك مصرف الراجحي إدارة متكاملة للمخاطر، تقوم مجموعة المخاطر والائتمان بتطويرها والمحافظة عليها، وتطوير السياسات المتعلقة بالمخاطر التي تواجه المصرف، على سبيل المثال لا الحصر، كمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الربحية، ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية، وتخضع إدارة المخاطر، من جهة أخرى، إلى المراجعة المستقلة من قبل لجنة التدقيق

المالية الداخلية والخارجية ومن قبل مؤسسة النقد العربي السعودي/SAMA

- في العام 2009م، أجرت إدارة المخاطر والائتمان عدداً من التحسينات لهيكلة إدارة المخاطر في المصرف والأنظمة والإجراءات محرزة تقدماً في تطبيق معيار بازل2 فيما يتعلق بتطوير نموذج معدلات جديدة وتنقيح النماذج الموجودة ومراجعة أدوات التسعير التي تتضمن المخاطر المالية المعدّلة مقابل العائدات RAROC، هذا بالإضافة إلى تحسينات أخرى على مستوى مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق على نطاق الناس، والسياسات والإجراءات، والتدريب، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات

- سيستمر المصرف في تطوير فلسفة إدارة المخاطر والقدرات والكفاءات لتبيان مكانته الدولية في إدراة المخاطر وتعظيم معادلة المخاطر/مقابل العائدات والمحافظة على الريادة في سياسات مخاطر السوق، ومخاطر الربحية وفقاً للمعايير الموضوعة من قبل مجلس الإدارة

التخطيط الاستراتيجي

- يتطلع مصرف الراجحي على المدى البعيد إلى تحقيق الريادة في الخدمات التمويلية على مستوى المنطقة، كما يهدف إلى تقديم قيمة قوية لمساهميه

- تتوقع إدارة مجموعة التخطيط الاستراتيجي الاستدامة في ايجاد فرص للنمو في الأقسام التي تتمتع بقاعدة رأسمالية قوية وبدقة في تنفيذ الأعمال وبالإلتزام في تسليمها، لهذه الغايات اعتمدت المجموعة في تخطيطها على الأسس التالية:

– توسيع الخدمات المصرفية للأفراد وتنويعها بغية تقوية موقع مصرفنا الريادي
– الاستمرار في تطوير كفاءة وقدرات العاملين في المصرف وفقاً لمختلف أنواع إحتياجات العملاء
– تقديم منتجات جديدة ومغرية للإستثمار والإدخار بغية تلبية حاجات الأفراد والشركات
– التواصل المباشر مع العملاء والتطلع دائماً إلى توفير الخدمة النوعية لهم في مختلف الأوقات
– تنمية كفاءة القدرات في الأداء والإدارة الوقائية من المخاطر
– تحديث القاعدة التكنولوجية من أجل بلوغ أهدافنا ووعودنا تجاه العملاء

- لا بد من الذكر أن مصرفنا حصل في العام 2009 على تراخيص وسجل تعامله مع المصارف المركزية الوطنية في كل من الكويت والأردن، يهدف مصرفنا بهذا إلى بدء عملياته التجارية فوراً في كل من البلدين، الأمر الذي يمنح عملاءنا، سواء الأفراد أو الشركات، خدمات تمويلية متكاملة، ويرتقي بالخدمات المصرفية الإسلامية إلى أعلى المستويات في دول جديدة ولعملاء جدد
- ستعمد المجموعة المصرفية للتخطيط الاستراتيجي إلى دراسة فرص توسيعية جديدة مباشرة أوعبر الشركات لعرضها دورياً على مجلس الإدارة

مجموعة الموارد البشرية

- يتمحور التحدي القائم أمامنا في التركيز على جذب الكفاءات وتنميتها لأنها تساهم في ضخ دم إيجابي على المستوى المصرفي العام خاصةً من خلال برنامج الريادة Lead

- ينطوي تحت لواء هذا البرنامج مجموعة من المدراء العامين الذين تمكنوا من خلال وضع تخطيط متناسق من إعداد دروس وبرامج تطويرية تعنى بمفهوم القيادة والمهارات البرامجية والتدريب الوظيفي المدعّم بالتدريب الفني والتقني

- يتم انتقاء نخبة من المشاركين في هذا البرنامج لتدريبها على يد اختصاصيين بغية إيلائهم الاهتمام الكفيل بتنمية كفاءاتهم الشخصية وتفعيل مهاراتهم القيادية

- هذا ما يؤمن لمصرفنا مصدراً غنياً من الموارد البشرية المؤهلة لتمثيل دور الريادة في المستقبل

- باشر مصرفنا، في الإطار نفسه، في تنفيذ مشروع توسيع نظام الرتب والرواتب خلال هذا العام، وهي خطوة تحفز العاملين في مصرفنا وتفعل أدائهم، كما تساعد على إعادة هيكلة المكافآت وعلى الارتقاء بمستوى المنافسة لمواكبة تحديات السوق

- فيما يخص الإنتاجية، قلص مصرفنا نسبة إجمالية من الأعداد الموجودة لديه، بلغت 5% ولكن بالاعتماد على مقاربة دقيقة وتنفيذ أدق من أجل تجنب أي خسارة في النتاج النهائي

- في الواقع، أدت سياسات الاستبقاء الماضية والثبات في المناخ المصرفي إلى انخفاض معدل التسرب الوظيفي إلى أقل من 8% مقابل المعدل الذي كان متوقع ونسبته 10%

- أدخل مصرفنا 330 موظف جديد مركزاً على الموارد البشرية السعودية، محققاً بذلك نسبة سعودة بلغت 90%

مجموعة الخدمات المشتركة

قسم تكنولوجيا المعلومات

انجازات العام 2009

- في العام 2009 حققنا العديد من الانجازات التي أدت إلى

تحسين موقع المصرف في مختلف المجالات، فقد أطلقنا منتجات جديدة وتعزيزات في الجزء المتعلق بالتمويل التجاري للعملاء (CTF) والخدمات المصرفية للشركات عبر الانترنت (e-Corporate)، وسير عمل (GCPCA)، والأوراق النقدية، وبطاقات الائتمان EMV، وغيرها

- وضعنا معايير مكتبة تكنولوجيا المعلومات ITIL V3 التي تحدد بوضوح أهم الأعمال للمستخدمين، وأفضل الممارسات للمساهمين، وذلك من أجل تعزيز القدرات والإجراءات في ميدان تكنولوجيا المعلومات

- سلمنا كافة المشاريع في وقتها مع مراعاة التكلفة من دون المساس بالنوعية، قمنا بذلك من خلال اعتماد مقاربات إدارة المؤسسات (EPM) الجديدة لبرنامج الحوكمة ومشروع الإدارة

- من جهة أخرى، عمدنا إلى مراجعة تصميم تكنولوجيا المعلومات وإلى تحديثه من أجل تولي التغيير في التطبيقات والهيكلية، والتحكم بها بشكل فعال، وحماية أعمالنا وتحصينها

- وسعنا قدرة مصارفنا الآلية لتحمل 150 عملية في الثانية في أوقات الذروة لتجنيب عملائنا مشقة حمل الأموال، في الوقت نفسه أجرينا مليون عملية تمويل من خلال تنفيذ طرق سهلة وسريعة في نظام التمويل للعملاء

- بدأنا تقديم عدد من الخدمات القيمة في الأنشطة المصرفية عبر الانترنت، محققين تسجيل مليون عميل بواسطة قدرات تصل إلى 2,4m في عمليات الإنترنت

- زُودت الفروع بعمليات إصدار بطاقات ائتمان سريعة وفعالة، وعمد كل فرع إلى الإصدار الفوري لهذه البطاقات

- خصصنا قسماً منفصلاً لتكنولوجيا المعلومات مزود بقدرة عالية لإستيعاب عمليات فرع الكويت، والتزمنا بمعايير مؤسسة النقد العربي السعودي SAMA PCI

- يتلقى مركز خدمة العملاء ثماني مليون اتصال كل شهر لدعم الأعمال، وخدمة مليوني عميل في خدمة الردّ الآلي الصوتي IVR، واستطعنا بواسطة نظام عالي الكفاءة القيام بمليون عملية بيان رواتب على طول يوم كامل مخصص لذلك

قطاع المخاطر

- في العام 2009، ابتكرت مجموعة الخدمات المشتركة نظام عمل مستديم وخدمات مشتركة لقطاع إدارة المخاطر (BS&SSR)، وهذا ما شكل نواة قسم حماية المعلومات، وتقوم المهام المنطوية تحت هذا القسم على الأهداف الدقيقة التالية:

1- تحديد وبناء مجتمع أعمال مستديم
2- بناء الاستمرارية في الأعمال وإعداد سياسات وقائية ضد الأزمات
3- تأمين التخصص والمهنية في استراتيجيات ومقاربات التعافي وحل مشاكل تكنولوجيا المعلومات
4- تعزيز مناخ السيطرة على المخاطر ضمن مجموعة الخدمات المشتركة
5- إدارة خاصية نظام حماية المعلومات الصعبة داخل المصرف

- لتحقيق هذه الغايات، أطلقت مجموعة الخدمات المشتركة في السنة المالية للعام 2009، العديد من المشاريع المهمة والمبادرات التي من شأنها دعم كل من استرتيجيات الخدمات المشتركة واستراتيجية الخدمات المشتركة والمصرف في آن واحد

- بدأنا أيضاً و مازلنا نوظف مهارات عالية لتمكننا من تنفيذ مبادراتنا، التي من شأنها، خلال العام 2010، تحويل المصرف إلى منظمة متكاملة ومستديمة وتقليص معدلات المخاطر في مجال تكنولوجيا المعلومات، والأعمال وحماية المعلومات

- هذا نموذج عن المبادرات التي بدأنا بها وأنهيناها في العام 2009:

– تقييم المخاطر العامة
– إدارة هوية الدخول
– تقييم مخاطر التطبيقات الدقيقة
– المراقبة المستمرة للأنظمة المهمة
– دليل إدارة الأزمات
– برنامج التوعية على حماية المعلومات والتأسيس للتدريب السنوي

- في النهاية، نحن في المراحل النهائية لبرنامج المؤسسة الواسع، والذي من شأنه أن يضمن للمصرف سياسات وإجراءات حديثة ومنضبطة على مستوى كل وظائفه المهمة

الإدارة الهندسية والأملاك

- تم إنشاء 46 فرعاً وفقاً للمخطط (19 فرعاً جديداً وإعادة تمركز 27 فرعاً)
- إعادة تجديد 13 فرعاً (11 فرعاً منهم كإعادة تمركز واثنين ثابتين)

- إعادة تجديد 5 مراكز تحويل (3 منهم جدد و 2 ثابتين)
- تطوير 3 فروع للشركات
- إعادة تجديد مركزين للسيولة النقدية
- 160 جهاز صرف آلي
- تطوير مركز الأرشيف في السلي
- إتمام مشروع/إجراءات وعقود العالي/ALI الخاص بتنظيم التسويق والمبيع في (49 نقطة تم إطلاقها)

العقود وعمليات الشراء

- تعود إلى مجموعة الإدارة التي تتولى تلبية احتياجات المصرف مراعية في ذلك الكلفة والنوعية على مستوى المنتجات والخدمات، وتتولى أيضا مراقبة المدفوعات الخاصة بعمليات المصرف وإدارتها

- تتولى مجموعة الإدارة وظيفة الخدمات الطبية التي تخدم 26000 شخص من جهاز العاملين في المصرف وعائلاتهم في مختلف أرجاء المملكة

الصيانة وخدمات نظام الدعم

- (تم توثيق 60000 ملف) من إجمالي ملفات العام الأول من مشروع التوثيق الإلكتروني

- تطبيق الترميز الرامي إلى تنظيم الملفات، تخزينها والوصول إليها سريعاً

- تقليص 15% من مدفوعات خدمات الدعم والصيانة

الأمن والسلامة

- حقق هذا القسم العديد من الإنجازات في العام 2009 وهي:

– نجاح تنفيذ خطة إفراغ المركز الرئيسي في المصرف
– إتمام عملية ربط أنظمة حماية مختلف الفروع بالمركز الرئيسي والتحكم بها عن بعد
– توثيق كافة أشرطة المراقبة التلفزيونية CCTV والأقراص المدمجة وتخزينها في شبكة متعددة الوسائط مما يوفر وقتاً وجهداً مقارنة بالطرق القديمة المعتادة
– تأمين الحماية لأكثر من 300 صراف آلي جديد ALR عبر تراخيص السحب الفوري الآلي
– تأمين الحماية لأكثر من 58 فرعاً ومركزاً جديداً وتطوير أنظمة الحماية في أكثر من 40 فرع ومركز

الرقابة على الإلتزام

- يتولى هذا القسم متابعة تنفيذ سياسة الإلتزام الخاصة بالأنظمة والتعليمات الموضوعة مسبقاً كدليل إلزامي لجميع إدارات المصرف أثناء العمل، وذلك بهدف تأمين التنفيذ الصحيح والقانوني للإجراءات المعمول بها في المصرف وتصويب أي تجاوزات قد تظهر في العمل التطبيقي، بالتنسيق مع الأقسام المعنية

- في العام 2009، تم تعزيز وظيفة الرقابة على الإلتزام بواسطة إدارة عليا تتمتع بخبرة عالمية تفوق الـ 18 سنة، فعمدت هذه الإدارة إلى زيادة العناصر بناءً على علاقة الإلتزام في ما بين المدراء لدعم مجموعات العمل، إلى ذلك، قامت الإدارة بتخصيص برنامج تدريب للمدراء لتركيز الإلتزام أكثر فأكثر والتدرب على مكافحة غسل الأموال في مختلف فروع مصرف الراجحي. تتضمن لجنة رقابة الالتزام هيئة إداريةً عليا شُكلت في يونيو عام 2009

- تقوم هذه الهيئة الإدارية بالاجتماع دورياً لتغطية مواضيع الإلتزام ومكافحة غسل الأموال ويطلع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المالي على محاضر الاجتماعات، كما تسعى إدارة الرقابة على الإلتزام، من خلال اشتراكها بعدد من اللجان بمؤسسة النقد العربي السعودي ومع البنوك المحلية الأخرى ، إلى إبراز جهود المصرف ورغبته الجادة في تحقيق أعلى مستويات الالتزام بتطبيق الأنظمة المصرفية المحلية والدولية

قسم مكافحة غسيل الأموال

- تحرص الإدارة العليا في مصرف الراجحي على حماية علاقات المصرف من أي تعاملات غير مشروعة أو تعاملات مشبوهة، إيمانا منها بضرورة المحافظة على نزاهة الاقتصاد الوطني وحقوق العملاء

- تقوم إدارة مكافحة غسيل الأموال وبتوجيه مستمر من الإدارة العليا والجهات المختصة في السعودية، بمنع إجراء أي تعاملات غير مشروعة ودراسة العمليات التي يشتبه بعدم شرعيتها وتحليلها

- سخرت إدارة مكافحة غسيل الأموال خلال النصف الأخير من العام عدداً من الأنظمة التقنية التي تساعد على كشف التعاملات المشبوهة خلال مدة قصيرة، كما تسعى إلى تطوير هذه الأنظمة لتتواءم مع المستجدات التي تطرأ على عمليات غسيل الأموال،

وبما أن التدريب له أهميته في هذا الجانب، تعمل إدارة غسيل الأموال على التدريب المستمر والمتخصص لمنسوبيها في مجال مكافحة غسيل الأموال

المسؤولية الاجتماعية

- استمرّ المصرف في تعميق معاني وتطبيقات المفهوم الشامل للمسؤولية الاجتماعية داخل المصرف وخارجه، وفي نشر ثقافة المسؤولية الفردية نحو المجتمع، فجاءت برامجه متنوّعة ومتعدّدة وفق سياسة واضحة في خدمة المجتمع

- حقق المصرف عددًا من الانجازات المتميزة حصد من خلالها عددًا من الجوائز والتكريمات. وداخل بيئة العمل تم تنظيم فعاليات مختلفة، منها ورشة عمل للقيادات العليا حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومعرض توعية ضد أضرار التدخين، وحملات للتبرع بالدم والتطعيم ضد الإنفلونزا، وترشيد استهلاك الكهرباء والمياه والورق، وتدوير المستعمل منه، كما انخفضت نسبة تسرب الموظفين مقارنة بعام 2008

- يفخر المصرف بتميّزه في تنوّع مجالات خدمة المجتمع من خلال رعاية المناسبات الاجتماعية، ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين الإعلاميين، ودعم المشاريع الصغيرة للأسر المنتجة، والمشاركة التطوّعية في تحسين البيئة، وتكريم المتفوّقات دراسيًا، وتطوير مهارات طلاب المدارس، بالإضافة إلى تخصيص 70 مليون ريال من حساب التطهير لإنشاء مركز صحي بجامعة الملك سعود، ومليوني ريال لمشروع الأمير سلطان للطوارئ

- يقدّم المصرف خدماته المصرفية والتقنية للجمعيات الخيرية

التوسع الدولي في ماليزيا والكويت والأردن

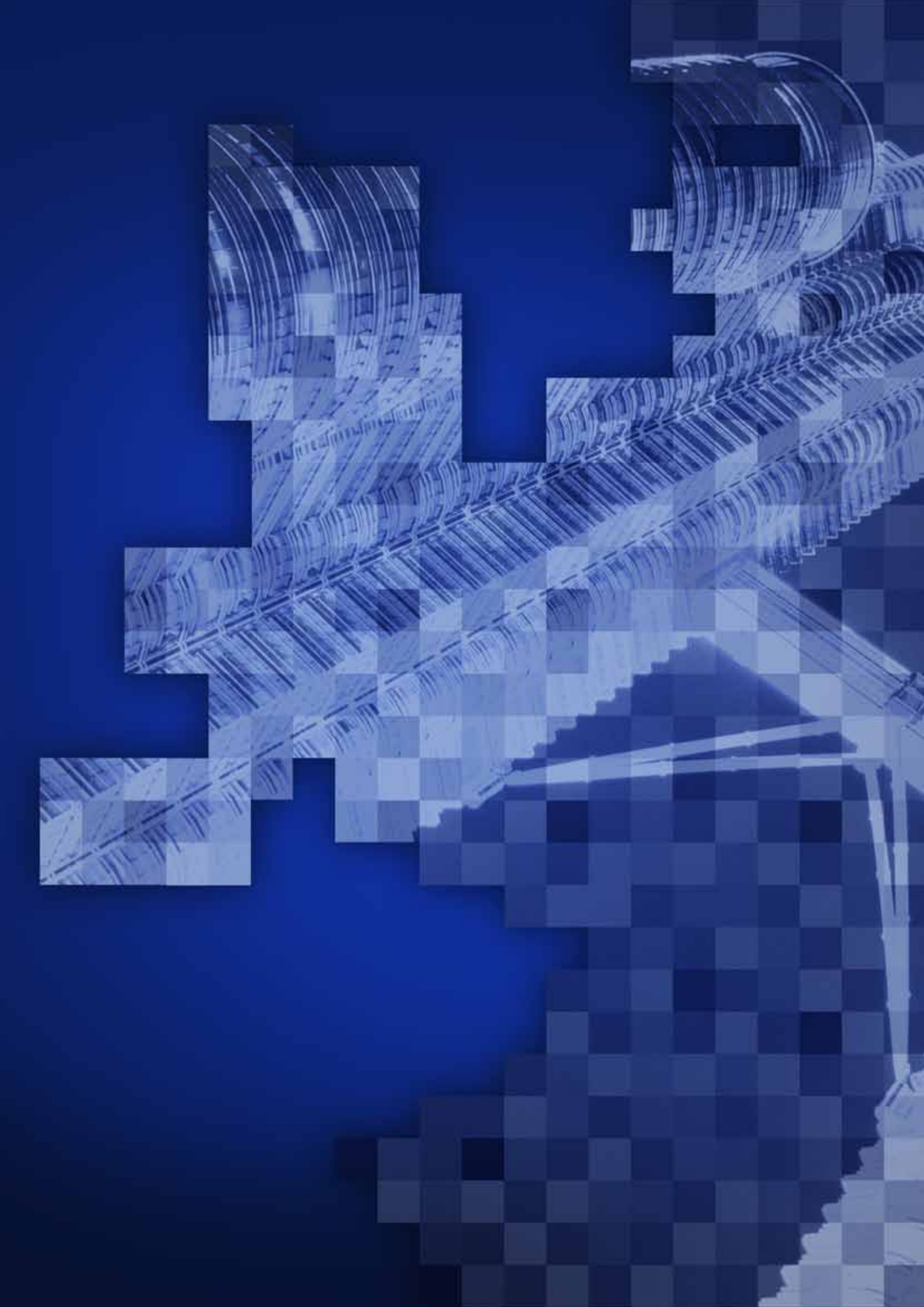

القوائم المالية الموحدة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2009 و2008)
بآلاف الريالات السعودية

	إيضاح	2009	2008
الموجودات:			
نقد	4	3,449,155	3,629,777
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	5	7,963,865	7,672,252
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6	1,281,444	2,891,765
صافي التمويل	7	148,707,005	140,676,723
الاستثمارات	8	2,888,345	1,610,406
صافي حسابات عملاء جارية مدينة	9	695,791	914,228
صافي ممتلكات ومعدات	10	3,182,157	2,868,160
صافي موجودات أخرى	11	2,561,967	3,109,913
إجمالي الموجودات		**170,729,729**	**163,373,224**
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات:			
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12	6,102,073	7,901,630
تمويل مرابحة مشترك من بنوك	13	-	1,875,000
ودائع العملاء	14	120,533,020	116,611,043
حسابات عملاء أخرى (بما فيها تأمينات الاعتمادات والامانات والشيكات المقبولة والحوالات)		2,328,820	2,129,999
مطلوبات أخرى	15	13,024,932	7,823,753
إجمالي المطلوبات		**141,988,845**	**136,341,425**
حقوق المساهمين:			
رأس المال	16	15,000,000	15,000,000
إحتياطي نظامي	17	10,419,177	8,727,370
أرباح مبقاة		744,248	121,286
إجمالي أرباح مقترح توزيعها	23	2,577,459	3,183,143
إجمالي حقوق المساهمين		**28,740,884**	**27,031,799**
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**170,729,729**	**163,373,224**

تعتبرالإيضاحات المرفقة من (1) الى (38) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2009 و2008)
بآلاف الريالات السعودية

	إيضاح	2009	2008
الدخل:			
إجمالي دخل التمويل		9,802,325	9,423,272
عائدات مدفوعة لإستثمارات عملاء لأجل		(529,816)	(819,453)
عائدات مدفوعة لتمويل مرابحة مشترك من بنوك		(40,447)	(107,156)
صافي دخل التمويل	19	**9,232,062**	**8,496,663**
دخل (مصروف) الاستثمارات		121,970	(2,222)
صافي أتعاب الخدمات المصرفية	20	1,390,980	1,241,267
صافي أرباح تحويل عملات أجنبية		582,322	483,459
دخل العمليات الأخرى	21	177,958	356,100
إجمالي دخل العمليات		**11,505,292**	**10,575,267**
المصاريف:			
رواتب ومزايا الموظفين		1,718,725	1,648,657
إيجارات ومصاريف مباني		144,438	136,830
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل وأخرى، صافي	2-7	1,760,727	1,227,423
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		788,584	651,277
إستهلاك وإطفاء		322,619	383,401
مصاريف مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	29	2,971	3,075
إجمالي مصاريف العمليات		**4,738,064**	**4,050,663**
صافي دخل السنة		**6,767,228**	**6,524,604**
بنود الدخل الشامل		-	-
صافي الدخل الشامل		**6,767,228**	**6,524,604**
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة	22و16	1,500 مليون	1,500 مليون
ربح السهم (بالريال السعودي)	22	4.51	4.35

تعتبرالإيضاحات المرفقة من (1) الى (38) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2009 و2008)
بآلاف الريالات السعودية

	إيضاح	رأس المال	احتياطي نظامي	احتياطي عـــام	أرباح مبقاة	إجمالي أرباح مقترح توزيعها	الإجمالي
2009							
الرصيد في 1 يناير 2009		**15,000,000**	**8,727,370**	-	**121,286**	**3,183,143**	**27,031,799**
توزيعات أرباح مدفوعة عن العام السابق		-	-	-	-	(2,625,000)	(2,625,000)
المحوّل الى الاحتياطي العام	17	-	-	-	-	-	-
صافي الدخل الشامل		-	-	-	6,767,228	-	6,767,228
المحوّل الى الاحتياطي النظامي		-	1,691,807	-	(1,691,807)	-	-
توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة عن النصف الاول من العام الحالي	23	-	-	-	(1,875,000)	-	(1,875,000)
إجمالي أرباح مقترح توزيعها	23917	-	-	-	(2,577,459)	2,577,459	-
المحوّل الى الزكاة المستحقة	23	-	-	-	-	(558,143)	(558,143)
الرصيد في 31 ديسمبر 2009		**15,000,000**	**10,419,177**	-	**744,248**	**2,577,459**	**28,740,884**
2008							
الرصيد في 1 يناير 2008		**13,500,000**	**7,096,219**	**197,650**	**1,588,326**	**1,223,917**	**23,606,112**
توزيعات أرباح مدفوعة عن العام السابق		-	-	-	-	(675,000)	(675,000)
إصدار أسهم منحة	16	1,500,000	-	-	(1,500,000)	-	-
المحوّل الى الاحتياطي العام	17	-	-	88,326	(88,326)	-	-
صافي الدخل الشامل		-	-	-	6,524,604	-	6,524,604
المحوّل الى الاحتياطي النظامي		-	1,631,151	-	(1,631,151)	-	-
توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة عن النصف الاول من العام الحالي	23	-	-	-	(1,875,000)	-	(1,875,000)
إجمالي أرباح مقترح توزيعها	23917	-	-	(285,976)	(2,897,167)	3,183,143	-
المحوّل الى الزكاة المستحقة	23	-	-	-	-	(548,917)	(548,917)
الرصيد في 31 ديسمبر 2008		**15,000,000**	**8,727,370**	**-**	**121,286**	**3,183,143**	**27,031,799**

تعتبرالإيضاحات المرفقة من (1) الى (38) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
(قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2009 و2008)
بآلاف الريالات السعودية

	2009	2008
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:		
صافي الدخل	**6,767,228**	**6,524,604**
التعديلات لتسوية صافي الدخل الى صافي النقدية الناتجة من النشاطات التشغيلية:		
استهلاك وإطفاء	322,619	383,401
مكاسب بيع ممتلكات ومعدات	(17,872)	-
مخصص انخفاض في قيمة التمويل وأخرى، صافي	1,760,727	1,227,423
صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:		
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (ايضاح 5)	(291,772)	(593,227)
تمويل	(9,773,533)	(38,789,147)
استثمارات	(1,277,939)	(1,038,226)
حسابات عملاء جارية مدينة	200,961	175,766
موجودات أخرى	547,946	(572,017)
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:		
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(1,799,557)	5,308,540
ودائع العملاء	3,921,977	26,885,876
حسابات عملاء أخرى	198,821	117,220
مطلوبات أخرى	4,643,036	3,218,692
صافي التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات التشغيلية	**5,202,642**	**2,848,905**
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية:		
شراء ممتلكات ومعدات	(905,880)	(630,182)
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات	287,136	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات الاستثمارية	**(618,744)**	**(630,182)**
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية:		
تمويل مرابحة مشترك من بنوك	(1,875,000)	-
توزيعات أرباح مدفوعة	(4,500,000)	(2,550,000)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات التمويلية	**(6,375,000)**	**(2,550,000)**
صافي النقص في النقد وما في حكمه	**(1,791,102)**	**(331,277)**
النقد وما في حكمه في بداية السنة	**6,521,991**	**6,853,268**
النقد وما في حكمه في نهاية السنة (إيضاح 24)	**4,730,889**	**6,521,991**

تعتبرالإيضاحات المرفقة من (1) الى (38) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الموحدة

أكبر مصرف لتحويل الأموال في السعودية

شركة الراجحي المصرفية للاستثمار
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2009 و2008م

1. عام

أ) التأسيس والعمل

تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) "المصرف" وتم الترخيص بإنشائه بالمرسوم الملكي رقم م/59 وتاريخ 3 ذي القعدة 1407هـ (الموافق 29 يونيو 1987) وفقاً لما ورد في الفقرة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (245) وتاريخ 26 شوال 1407هـ (الموافق 23 يونيو 1987).

يعمل المصرف بموجب السجل التجاري رقم 1010000096، وعنوان المركز الرئيسي للمصرف هو كما يلي:

مصرف الراجحي
شارع العليا العام
ص ب 28 – الرياض 11411
المملكة العربية السعودية

تتمثل أغراض المصرف في مزاولة الأعمال المصرفية والإستثمارية وفقاً لعقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي، ولأحكام نظام مراقبة البنوك، وقرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه، ويقوم المصرف بمزاولة العمليات المصرفية والإستثمارية لحسابه أو لحساب الغير، داخل المملكة وخارجها، من خلال شبكة فروع عددها 477 فرعاً، بما فيها الفروع المتواجدة خارج المملكة كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: 456 فرعاً). كما بلغ اجمالي عدد موظفي المصرف 8,307 موظفا كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: 8,299 موظفا). كما قام المصرف بتأسيس بعض الشركات التابعة ويمتلك جميع أو غالبية أسهمها كما هو موضح أدناه.

ب) الهيئة الشرعية

التزاما من المصرف بتوافق أعماله مع احكام الشريعة الاسلامية فقد أنشأ منذ تأسيسه هيئة شرعية لضمان خضوع أعمال المصرف لموافقتها ورقابتها ونظرت الهيئة في العديد من أعمال المصرف وأصدرت القرارات اللازمة بشأنها.

2. أسس العرض

أ) بيان الالتزام

يقوم المصرف بإعداد القوائم المالية الموحدة المرفقة طبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. كما يعد المصرف قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات بالمملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف.

ب) أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل لقياس القيمة العادلة للإستثمارات المدرج قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل.

ج) العملة الرئيسية للمصرف

يتم عرض وإظهار القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي بصفته العملة الرئيسية للمصرف، ويتم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي.

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية	
	2009	2008
إس بي سي المحدودة / برتش فيرجن آيلاندز	-	99%
اربنت فات المحدودة / المملكة المتحدة	-	100%
الراجحي للاستثمارات المحدودة / لندن	-	100%
شركة آرا (ا) المحدودة / جيرسي	-	99%
شركة الراجحي للتطوير المحدودة / الرياض	99%	99%
شركه الراجحي المصرفية للاستثمار المحدودة/ماليزيا	100%	100%
شركة الراجحي المالية	99%	99%

لقد تم تصفية بعض الشركات التابعة خلال عام 2009 وذلك بعد اتمام الغرض الذي أنشئت من أجله

د) الأحكـــام والتقديـــــرات والإفتـــراضـــات المحـــاسبيـــة الجوهـــريـــة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية الخـاصـة بالتقـاريـر الماليـة، يتطلـب استـخـدام بعـض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتي يمكن أن تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المفصح عنها، كمـا يتطلـب ذلك أن تقـوم الادارة باستخدام تقديراتها حول عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصـرف، يتـم تقـويم هـذه التقديـرات والإفتـراضـات والأحكام بصورة مستمرة، ويتم احتسابها إستناداً إلى الخبرات السابقة والعوامل الأخرى بما في ذلك الحصول على المشورة من الاستشاريين والأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف.

فيمـا يـلي بعـض الحـالات التي تستخـدم فيهـا الإدارة التقديرات والإفتراضات والأحكام:

1) انخفاض خسائر الائتمان على التمويل

يقوم المصرف، بشكل ربع سنوي، بمراجعة محافظ التمويل الخاصة به، بشكل خاص وجماعي، لتقييم خسائر الإنخفاض في قيمتها. ولتحديد فيما إن كان هناك دليل على وجود لخسائر إنخفاض في القيمة، يقوم المصرف بعمل تقديرات وأحكام للتأكد من وجود أية بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى وجود إنخفاض قابل للقياس في التدفقـات النقـدية المستقبلية المقدرة. ويمكـن أن يشتمـل هـذا الدليـل على بيانـات قابلـة للملاحظة تشير إلى وجود تغير سلبي في حالة السداد من قبل مجموعة من المقترضين.

تقـوم الإدارة باستخدام التقديـرات بنـاءً على الخبـرات السابقة بشأن خسائر التمويل بعد الأخذ بعين الإعتبار خصائص مخاطر الائتمان والدليل الموضوعي على وجود انخفاض مماثل لعمليات التمويل التي تضمنتها المحفظة عند تقدير التدفقات النقدية، يتم بصورة منتظمة تقييم المنهجية والإفتراضات المستخدمة في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتقليل أية فروقات بين الخسائر المقدرة والفعلية.

2) مبدأ الاستمرارية المحاسبي

لقد قامت إدارة المصرف بتقييم مقدرة المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وأنها مقتـنعـة بـأنـه يـوجـد لـدى المصـرف المـوارد الكافيـة لمواصلة أعماله في المستقبل المنظور. كما أنه لا علم لدى الإدارة بأية أمور هامة يمكن أن تثير شكوكاً هامة حول المصرف على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية المحاسبي. وعليه، تم المضي في إعـداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

3) ملخص بأهم السياسات المحاسبية

نورد أدناه السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة. تتماشى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة الماضية، فيما عدا إتباع المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 8 – القطاعات التشغيلية إلى جانب التعديلات على بعض المعايير المتبعة حالياً طبقاً لما هو مبين أدناه:

– المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 8 – القطاعات التشغيلية، والذي حل محل معيار المحاسبة الدولية رقم 14 – المعلومات القطاعية، والذي يتطلب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية بالمصرف

– التعديـلات والتغيـرات على المعيـار الـدولي الخـاص بالتقارير المالية رقم 1 – عرض القوائم المالية

– التعديـلات على المعيـار الدولي الخـاص بالتقـاريـر المالية رقم 7 – الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية، تتطلب التعديلات إبداء مزيداً من الإفصاحات حول طرق قيـاس القيمـة العـادلـة ومخـاطـر السيـولـة، وبشكل خاص، تتطلب التعديلات الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة حسب مستويات قياسها

لقد قام المصرف بإتباع المعايير والتعديلات أعلاه بأثر رجعي، ولم يكن لذلك أي أثر على المركز المالي للمصرف وأدائه المالي. تم تعديل بيانات المقارنة، عند الضرورة، وذلك لتتماشى مع عرض الحسابات للسنة الحالية.

3. أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

أ) القوائم المالية

تشتمـل القـوائـم المـاليـة المـوحـدة على حسـابـات مصرف الراجحي والشركات التابعة له والتي يمتلك فيها المصرف حصة تـزيـد عـن 50% من رأسمـالهـا ويسيطـر على سياساتها المالية والتشغيلية. تم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للمصرف باستخدام سياسات محاسبية متسقة.

الشركة التابعة هي تلك المنشأة التي يسيطر المصرف على سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من نشاطاتها، وبشكل عام ، يمتلك فيها حصة تزيد عن نصف رأس المال الذي يحق له التصويت. يتم توحيد الشركة التابعة اعتباراً من تاريخ إنتقال السيطرة على تلك الشركة الى المصرف، ويتوقف توحيد الشركة التابعة عند انتقال السيطرة من المصرف، وتدرج نتائج الشركات التابعة المشتراة أو المستبعدة خلال السنة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الموحدة اعتباراً من تاريخ الشراء أو تاريخ الإستبعاد، حسبما هو ملائم.

يتم حذف الأرصدة المتداخلة بين شركات المجموعة والايرادات والمصاريف الناتجة عن هذه المعاملات عند إعداد القوائم المالية الموحدة. كما في 31 ديسمبر 2009 و2008، تؤول حصة شركاء الأقلية في الشركات التابعة إلى مساهمين مفوضين لصالح المصرف، وبالتالي لم يتم إظهارها بصورة مستقلة في قائمة المركز المالي الموحدة أو قائمة الدخل الشامل الموحدة.

ب) الزكاة

يتم احتساب الزكاة في ضوء أحكام وقواعد فريضة الزكاة في المملكة العربية السعودية، وتعتبر إلزاماً على المساهمين، وبالتالي يتم خصمها من الأرباح الموزعة، وفي حالة وجود أي فروقات بين احتساب المصرف وربط مصلحة الزكاة والدخل، فانه يتم قيدها على الاحتياطي العام.

جـ) تاريخ التداول

يتم إثبات كافة العمليات الإعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يلتزم فيه المصرف بشراء أو بيع الموجودات، وتتطلب العمليات الإعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو متعارف عليها في السوق.

د) العملات الأجنبية

تحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة حين إجراء تلك المعاملات، كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية كما في نهاية السنة إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم إظهار الأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

تحوّل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية الخاصة بالشركات التابعة المسجلة بالعملات الاجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، وتحوّل قوائم الدخل بالعملات الاجنبية للشركات التابعة بمتوسط أسعار التحويل السائدة خلال السنة.

هـ) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم، وعندما يكون لدى المصرف نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

و) إثبات الايرادات

- يتم إثبات الإيرادات من عمليات المتاجرة، والمرابحة، والمشاركة، والبيع بالتقسيط وتمويل الاستصناع بإستخدام العائد الفعلي على الأرصدة

- يتم إثبات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمة. أما أتعاب الإلتزامات لمنح التمويل التي غالباً ما يتم استخدامها، فيتم تأجيلها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها، ويتم إثباتها كتسوية للعائد الفعلي عن عمليات التمويل عند استخدامها. يتم إثبات أتعاب المحافظ المدارة والخدمات الاستشارية والخدمات الأخرى، على أساس نسبي، طبقاً لعقود الخدمات المعنية. أما الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات والأموال وخدمات التخطيط المالي وخدمات حفظ الأوراق المالية والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها على مدى فترة معينة، فيتم إثباتها بشكل نسبي على مدى فترة الخدمة المقدمة. وفي الحالات التي لا يتوقع ان تؤدي فيها ارتباطات التمويل إلى استخدام التمويل، فإنه يتم إدراج أتعاب الإلتزامات بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإلتزام

- يتم إثبات توزيعات الأرباح عند الإقرار بأحقية استلامها

- يتم إثبات أرباح/ خسائر تحويل العملات الأجنبية عند اكتسابها/ تكبدها

ز) التمويل والإستثمار

يقدم المصرف لعملائه بعض المنتجات المصرفية القائمة على مبدأ تجنب الفوائد والتي تشتمل على المتاجرة والبيع بالتقسيط والمرابحة، والاستصناع طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

يصنف المصرف عمليات التمويل والإستثمار على النحو التالي:

1 – مقتناة بالتكلفة المطفأة

تقاس هذه التمويلات بالتكلفة المطفأة وهي تقابل تعريف القروض والسلف حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وتتكون من أرصدة حسابات المتاجرة، والبيع بالتقسيط، والاستصناع والمرابحة.

2 –مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الإستثمارات ضمن هذه الفئة كـ «استثمارات مقتناه لأغراض المتاجرة»، أو «استثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل»، وذلك عند الإثبات الأولي لها. تقاس هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة، وتتكون من الأراضي والعقارات، والصناديق الاستثمارية، والاستثمارات الأخرى.

يتم إثبات التمويل المسجل بالقيمة المطفأة، في الأصل، بالقيمة العادلة، ويعاد قياسه لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً أية مبالغ مشطوبة ومخصص الإنخفاض في القيمة يتم، في الأصل، إثبات الاستثمارات المدرج قيمتها

العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة، ويستمر قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم قيد التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

ح) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم، بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة، إجراء تقويم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات لذلك الأصل وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم إثباتها بإحتساب التغيرات في قيمتها الدفترية، ويتم تسوية القيمة الدفترية للموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة مباشرة أو من خلال إستخدام حساب مخصص ويدرج مبلغ التسوية في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

يتم تقويم المخصصات الخاصة لكافة التمويلات بصورة فردية، ويتطلب ذلك من الإدارة أن تقوم بممارسة اجتهاد أثناء تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بذلك التمويل، لتحديد حجم المخصص المطلوب له، وتعتمد هذه التقديرات بشكل أساسي على افتراضات تتعلق بالعديد من العوامل التي تتطلب بدورها درجات مختلفة من الاجتهاد وعدم التأكد، كما أن النتائج الفعلية يمكن أن تختلف، مما يتطلب إجراء تغييرات في هذه المخصصات مستقبلاً. إضافة للمخصصات الخاصة المبينة أعلاه، يقوم المصرف بتجنيب مخصصات بشكل شمولي لقاء الانخفاض في قيمة كل نوع من أنواع التمويلات، ويتم تجنيب هذه المخصصات لقاء الخسائر، عند وجود دليل موضوعي يشير إلى وجود خسائر غير محددة في تاريخ قائمة المركز المالي. يتم تقدير مبالغ تلك المخصصات على أساس حالات الإخفاق السابقة للجهات المستثمر معها والتصنيفات الائتمانية لتلك الجهات مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة.

تشتمل الأسس والمعايير المتبعة من قبل المصرف للتأكد من وجود دليل موضوعي على وقوع خسائر الإنخفاض في القيمة على ما يلي:

- التأخر في سداد أصل المبلغ أو الربح المتعاقد عليه
- الصعوبات التي يواجهها العميل في توفير التدفقات النقدية
- عدم الإلتزام بتعهدات أو شروط السداد
- الشروع في اتخاذ إجراءات التصفية ضد العميل
- انخفاض مستوى الموقف التنافسي للعميل
- انخفاض قيمة الضمانات

وفي حالة عدم إمكانية تحصيل مبلغ التمويل، فإنه يتم شطبه من مخصص الانخفاض في القيمة الخاص به. تشطب هذه التمويلات بعد اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية وتحديد مبلغ الخسارة.

وإذا ما تبين لاحقاً انخفاض مبلغ خسائر الانخفاض، وان هذا الانخفاض يعود إلى أحداث وقعت بعد إثبات خسائر الإنخفاض (مثل تحسن مستوى التصنيف الائتماني للعميل)، فانه يتم عكس قيد خسارة الانخفاض المثبتة سابقاً، وذلك بتسوية حساب المخصص. ويتم إثبات عكس القيد هذا في قائمة الدخل تحت بند «مخصص انخفاض القيمة». لا يتم شطب الموجودات المالية إلا بعد استنفاذ كافة الوسائل الممكنة لتحصيلها.

ط) التوقف عن إثبات الموجودات والمطلوبات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية عند انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات المالية، أو عند قيام المصرف بنقل غالبية المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية تلك الموجودات.

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند استنفاذها، أي عند تنفيذ الإلتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

ي) حسابات العملاء الجارية المدينة

يتم قياس حسابات العملاء الجارية المدينة، والتي لا تحمل أية عمولات، بالتكلفة المطفأة ناقصاً أية مبالغ مشكوك في تحصيلها ومخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

ك) الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الإستهلاك والإطفاء المتراكم، علماً بأنه لا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. يتبع المصرف طريقة القسط الثابت في احتساب استهلاك وإطفاء الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات التالية:

تحسينات على أرض مستأجرة	حسب فترة التأجير التعاقدية
مباني	33 سنة
تحسينات على مباني مستأجرة	3 سنوات
معدات وأثاث	3 - 10 سنوات

يتم، بتاريخ كل قائمة مركز مالي، مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للموجودات ومن ثم تعديلها إذا لزم الأمر.

تحدد الأرباح والخسائر الناجمة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة متحصلات الاستبعادات مع القيمة الدفترية، ويتم إدراجها في قائمة الدخل الشامل الموحدة.
يتم مراجعة كافة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها، وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد لها وذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة القابلة للاسترداد له.

ل) ودائع العملاء

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع العملاء، والتي لا تحمل أية عمولات، بالقيمة العادلة للمبلغ المستلم، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

م) المخصصات

يتم تكوين مخصصات عندما يكون لدى المصرف إلتزام قانوني حالي أو إلتزام بناء قائم نتيجة أحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب استخدام الموارد المتدفقة بما فيها المنافع الإقتصادية لسداد هذا الإلتزام وأيضاً عندما يكون بالإمكان عمل تقدير للمبلغ يمكن الاعتماد عليه.

ن) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر عقود الإيجار التي يبرمها المصرف بصفته مستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الشامل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.
كما تعتبر عقود الإيجار التي يبرمها المصرف بصفته مؤجراً عقود إيجار تشغيلية.

س) النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يعرف النقد وما في حكمه، بأنه تلك المبالغ المدرجة في النقدية والمعادن الثمينة والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الوديعة النظامية، كما يشتمل أيضا على الأرصدة لدى البنوك التي تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء.

ع) الإيرادات الخاصة المستبعدة من قائمة الدخل الشامل الموحدة

وفقاً لقرارات الهيئة الشرعية، تستبعد إيرادات العمولات الخاصة المستلمة من قبل المصرف من الدخل، وتدرج ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة وتصرف على أعمال خيرية.

ف) أموال المضاربة

يقوم المصرف بعمليات المضاربة لحساب العملاء ويعتبرها المصرف استثمارات مقيدة وتظهر أرصدتها ضمن الحسابات النظامية خارج القوائم المالية الموحدة، كما تظهر حصة المصرف من الأرباح التي يتقاضاها مقابل ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

ص) خدمات إدارة الاستثمار

يقدم المصرف خدمات استثمار لعملائه والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار. إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الاستثمار لا تعتبر موجودات خاصة بالمصرف، وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للمصرف. إن حصة المصرف في هذه الصناديق مدرجة ضمن الاستثمارات المدرجة قيمتها من خلال قائمة الدخل الشامل. تدرج الأتعاب المكتسبة ضمن ايضاح الأطراف ذات العلاقة.

4. النقد

يتكون النقد كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)

	2009	2008
النقد في الصندوق	3,448,512	3,629,138
المعادن الثمينة	643	639
الإجمالي	**3,449,155**	**3,629,777**

5. الأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

تتكون الأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)

	2009	2008
وديعة نظامية	7,963,575	7,671,803
حسابات جارية	290	449
الإجمالي	**7,963,865**	**7,672,252**

يتعين على المصرف وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الإحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من ودائع العملاء وحسابات العملاء الأخرى تحسب في نهاية كل شهر ميلادي.

6. المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر من أرصدة حسابات جارية كما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)

	2009	2008
داخل المملكة	152	2,500
خارج المملكة	1,281,292	2,889,265
الإجمالي	**1,281,444**	**2,891,765**

لا توجد ضمن المطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أرصدة متأخرة السداد أو أرصدة انخفضت قيمتها كما في 31 ديسمبر 2009.

7. صافي التمويل

7-1 التمويل

أ) يتكون صافي التمويل كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)

	2009			2008
	الإجمالي	المخصص	الصافي	الصافي
تمويل مسجل بالتكلفة المطفأة				
متاجـرة خزينة	35,607,474	-	35,607,474	31,383,681
متاجرة شركات	33,617,236	(1,989,072)	31,628,164	35,569,297
بيع بالتقسيط	67,305,115	(1,520,615)	65,784,500	59,070,283
استصـــــناع	901,282	-	901,282	1,290v412
مرابحـــــة	14,902,777	(675,395)	14,227,382	13,019,556
فـــــيزا	565,369	(7,166)	558,203	343,494
المجموع	**152,899,253**	**(4,192,248)**	**148,707,005**	**140,676,723**

ب) فيما يلي تحليلاً لصافي التمويل كما في 31 ديسمبر من حيث توزيعها داخل وخارج المملكة:

(بآلاف الريالات السعودية)

	2009							2008
البيـــان	متاجرة خزينة	متاجرة شركات	بيـــع بالتقسيط	استصناع	مرابحة	فيزا	المجموع	المجموع
داخل المملكة	31,655,368	33,617,236	67,159,385	901,282	7,353,929	565,369	141,252,569	106,849,380
خارج المملكة	3,952,106	-	145,730	-	7,548,848	-	11,646,684	37,777,673
الإجمالي	**35,607,474**	**33,617,236**	**67,305,115**	**901,282**	**14,902,777**	**565,369**	**152,899,253**	**144,627,053**
المخصص	-	(1,989,072)	(1,520,615)	-	(675,395)	(7,166)	(4,192,248)	(3,950,330)
الصافي	**35,607,474**	**31,628,164**	**65,784,500**	**901,282**	**14,227,382**	**558,203**	**148,707,005**	**140,676,723**

ج) فيما يلي تحليل بمخاطر تركيز صافي التمويل ومخصص التمويل حسب القطاعات الإقتصادية الرئيسية التالية كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)			
	التمويلات العاملة	التمويلات غير العاملة	المخصص	صافي التمويلات
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	13,081,203	-	-	13,081,203
تجاري	25,159,225	2,738,419	(1,171,763)	26,725,881
صناعي	10,904,170	-	-	10,904,170
عام (حكومي)	24,241,526	-	-	24,241,526
خدمات	4,990,253	-	-	4,990,253
زراعة وأسماك	1,664,214	-	-	1,664,214
بناء وإنشاءات	8,754,008	12,032	(151)	8,765,889
شخصية	58,523,482	1,115,930	(1,015,676)	58,623,736
أخرى	1,714,791	-	-	1,714,791
الإجمالي	**149,032,872**	**3,866,381**	**(2,187,590)**	**150,711,663**
مخصص إضافي للمحفظة			(2,004,658)	(2,004,658)
الرصيد			**(4,192,248)**	**148,707,005**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)			
	التمويلات العاملة	التمويلات غير العاملة	المخصص	صافي التمويلات
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	7,673,886	-	-	7,673,886
تجاري	34,982,230	1,422,670	(453,811)	35,951,089
صناعي	5,536,800	-	-	5,536,800
عام (حكومي)	25,053,646	9,420	(8,933)	25,054,133
خدمات	3,392,360	-	-	3,392,360
زراعة وأسماك	1,772,022	-	-	1,772,022
بناء وإنشاءات	8,133,026	24,954	(16,827)	8,141,153
شخصية	53,341,937	1,309,438	(952,409)	53,698,966
أخرى	1,974,664	-	-	1,974,664
الإجمالي	**141,860,571**	**2,766,482**	**(1,431,980)**	**143,195,073**
مخصص إضافي للمحفظة			(2,518,350)	(2,518,350)
الرصيد			**(3,950,330)**	**140,676,723**

د) يعكس الجدول أدناه تحليل فئات التمويل كما تظهر في قائمة المركز المالي وبحسب قطاعات الاعمال الرئيسية للمصرف، كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أفراد	شركات	خزينة	إجمالي
متاجرة خزينة	-	-	35,607,474	**35,607,474**
متاجرة شركات	-	33,617,236	-	**33,617,236**
بيع بالتقسيط	61,456,668	5,848,447	-	**67,305,115**
استصناع	-	901,282	-	**901,282**
مرابحة	2,202,425	11,034,666	1,665,686	**14,902,777**
فيزا	565,369	-	-	**565,369**
المجموع	**64,224,462**	**51,401,631**	**37,273,160**	**152,899,253**
ناقصا: المخصص	(2,178,601)	(2,013,647)	-	**(4,192,248)**
صافي التمويل	**62,045,861**	**49,387,984**	**37,273,160**	**148,707,005**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أفراد	شركات	خزينة	إجمالي
متاجرة خزينة	-	-	31,383,681	**31,383,681**
متاجرة شركات	-	36,728,640	-	**36,728,640**
بيع بالتقسيط	57,607,442	3,729,293	-	**61,336,735**
استصناع	-	1,290,412	-	**1,290,412**
مرابحة	3,938,452	8,255,348	1,340,708	**13,534,508**
فيزا	353,077	-	-	**353,077**
المجموع	**61,898,971**	**50,003,693**	**32,724,389**	**144,627,053**
ناقصا: المخصص	(2,766,411)	(1,183,919)	-	**(3,950,330)**
صافي التمويل	**59,132,560**	**48,819,774**	**32,724,389**	**140,676,723**

هـ) يبين الجدول أدناه ملخصاً بأرصدة التمويل وذلك حسب الأرصدة غير المتأخرة والمتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها وكذلك الأرصدة التي انخفضت قيمتها وبحسب قطاعات الأعمال الرئيسية للمصرف، كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)					
	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة التمويل متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة التمويل التي انخفضت قيمتها	الإجمالي	المخصص	الصافي
أفراد	62,995,093	113,439	1,115,930	64,224,462	(2,178,601)	62,045,861
شركات	48,102,102	549,078	2,750,451	51,401,631	(2,013,647)	49,387,984
خزينة	37,273,160	-	-	37,273,160	-	37,273,160
الإجمالي	**148,370,355**	**662,517**	**3,866,381**	**152,899,253**	**(4,192,248)**	**148,707,005**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)					
	أرصدة التمويل غير متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة التمويل متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها	أرصدة التمويل التي انخفضت قيمتها	الإجمالي	المخصص	الصافي
أفراد	60,035,957	34,331	1,828,683	61,898,971	(2,766,411)	59,132,560
شركات	48,994,500	71,394	937,799	50,003,693	(1,183,919)	48,819,774
خزينة	32,724,389	-	-	32,724,389	-	32,724,389
الإجمالي	**141,754,846**	**105,725**	**2,766,482**	**144,627,053**	**(3,950,330)**	**140,676,723**

لم يتم اعتبار التمويل المتأخر السداد لمدة تقل عن 90 يوماً كتمويل منخفض القيمة ما لم تتوفر معلومات أخرى بخلاف ذلك.
إن الأرصدة غير متأخرة السداد والمتأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها تمثل إجمالي أرصدة التمويل العاملة.

و) يبين الجدول التالي تحليلاً بجودة التمويل متأخر السداد لغاية 90 يوم والتي لم تنخفض قيمته كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أفراد	شركات	خزينة	إجمالي
تمويلات عاملة – مقبولة	106,300	363,072	-	469,372
تمويلات عاملة – تحت الملاحظة	7,139	186,006	-	193,145
الإجمالي	113,439	549,078	-	662,517

2008	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أفراد	شركات	خزينة	إجمالي
تمويلات عاملة – مقبولة	28,137	64,884	-	93,021
تمويلات عاملة – تحت الملاحظة	6,194	6,510	-	12,704
الإجمالي	34,331	71,394	-	105,725

إن التمويلات ضمن فئة مقبولة هي تمويلات عاملة، ولها خصائص أساسية هامة، وتشتمل على تلك التي لم تظهر حالات ضعف فعلية أو محتملة.

تتضمن فئة تحت الملاحظة تمويلات عاملة وأن أصل المبلغ وعوائد الأرباح غير مستحقة السداد، إلا أنها تتطلب من الإدارة إبداء مزيد من الاهتمام بشأن أي حالات ضعف مالية أو غير مالية قد تحدث مستقبلا نتيجة لانخفاض التوقعات المتعلقة بالسداد وبالتالي عدم سداد أصل المبلغ أو عوائد الأرباح. إن التمويلات تحت الملاحظة لا تعرض المصرف إلى مخاطر كافية بحيث يتم تصنيفها دون ذلك.

ز) يبين الجدول التالي تحليلاً بأعمار التمويل المتأخر السداد والتي لم تنخفض قيمته كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أفراد	شركات	خزينة	إجمالي
متأخرة السداد لغاية 30 يوم	58,787	173,885	-	232,672
متأخرة السداد ما بين 30-60 يوما	47,513	189,187	-	236,700
متأخرة السداد ما بين 60-90 يوما	7,139	186,006	-	193,145
الإجمالي	113,439	549,078	-	662,517
القيمة العادلة للضمانات	-	240,390	-	240,390

2008	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أفراد	شركات	خزينة	إجمالي
متأخرة السداد لغاية 30 يوم	19,722	58,480	-	78,202
متأخرة السداد ما بين 30-60 يوما	8,415	6,404	-	14,819
متأخرة السداد ما بين 60-90 يوما	6,194	6,510	-	12,704
الإجمالي	34,331	71,394	-	105,725
القيمة العادلة للضمانات	-	37,464	-	37,464

تحدد القيمة العادلة للضمانات وفق الأسعار المتداولة وطرق تقييم أخرى (حسب توفرها).

ح) يبين الجدول أدناه إجمالي أرصدة التمويل التي انخفضت قيمتها بصورة فردية، وكذلك القيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها والتي يحتفظ بها المصرف كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أفراد	شركات	خزينة	إجمالي
تمويل انخفض قيمته بشكل فردي	-	2,750,451	-	**2,750,451**
القيمة العادلة للضمانات	-	492,844	-	**492,844**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أفراد	شركات	خزينة	إجمالي
تمويل انخفض قيمته بشكل فردي	-	937,799	-	**937,799**
القيمة العادلة للضمانات	-	93,310	-	**93,310**

يحتفظ المصرف خلال عمليات التمويل الخاصة به، بضمانات لتقليل مخاطر الائتمان المتعلقة بالتمويل. تشتمل هذه الضمانات على ودائع العملاء، وودائع نقدية أخرى، وضمانات مالية، وأسهم محلية ودولية، وعقارات، وممتلكات ومعدات أخرى. يتم الإحتفاظ بهذه الضمانات، بشكل أساسي، مقابل عمليات التمويل الشخصية والتجارية، وتدار لمواجهة المخاطر المتعلقة بها بصافي القيمة البيعية لها.

ط) يبين الجدول أدناه جودة التمويلات غير متأخرة السداد والتي لم تنخفض قيمتها:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)
تصنيف مخاطر (1)	–
تصنيف مخاطر (2)	24,486,572
تصنيف مخاطر (3)	20,076,052
تصنيف مخاطر (4)	28,770,251
تصنيف مخاطر (5)	51,594,731
تصنيف مخاطر (6)	15,528,675
تصنيف مخاطر (7)	7,914,074
الإجمالي	**148,370,355**

لم يتم عرض المعلومات الخاصة بالعام 2008 نظراً لأن النظام المعني بتجميع هذه المعلومات كان لا يزال في مرحلة التطبيق.

– تصنيف مخاطر (1) استثنائي

العملاء من ذوي المكانة الائتمانية وفي قمة جودة الائتمان.

– تصنيف مخاطر (2) ممتاز

العملاء في أعلى مستويات الجودة الائتمانية، في الوقت الراهن ومستقبلاً. تكاد لا توجد مخاطر في منح تسهيلات لهذه الفئة. التدفقات النقدية تعكس بصورة استثنائية ومستقرة هامشاً كبيراً من الحماية. التدفق النقدي المتوقع يظهر معدلات قوية لهامش الحماية والسيولة في تغطية خدمة الدين. مؤشرات المراكز المالية قوية جداً مع موجودات نوعية ممتازة من حيث القيمة والسيولة.

– تصنيف مخاطر (3) متفوق

العملاء الذين يتمتعون بدرجة ائتمان عالية وهم يمثلون الجانب الأدنى لمستوى جودة ائتمانية عالية ولكن مع جودة ائتمان مرتقبة ممتازة. جودة جيدة جداً في الموجودات والسيولة. قوة متصلة لاستيعاب الدين وخدمته. بعض العوامل قد تكون موجودة وتوحي أن العميل يمكن أن لا يكون خالي من مشاكل مؤقتة في وقت ما بالمستقبل.

– تصنيف مخاطر (4) جيد

العملاء الذين على رأس مستويات الجودة المتوسطة ما بين المقترضين والذين هم يقيناً ذو جودة سليمة، وهؤلاء لهم مقومات خطر ضئيلة. عناصر القوة متمثلة في السيولة النقدية واستقرار هوامش الربح والتدفق النقدي، وتنوع الأصول وعدم الاعتماد على نوع واحد من النشاط.

– تصنيف مخاطر (5) مرضية

تشمل العملاء المصنفين ضمن مستويات جودة ائتمان فوق المتوسط مع هامش أصغر لتغطية خدمة الدين مع بعض عناصر قوة منخفضة. جودة موجودات وسيولة مرضية وقدرة متوسطة لاستيعاب وتغطية خدمة الدين. قوة كافية ومرونة مالية تعوضان سنوات الخسارة أو انخفاض الأرباح.

– تصنيف مخاطر (6) مقبولة

تشمل العملاء والذين عائداتهم في انخفاض، توترات في التدفقات النقدية وضعف العوامل الأساسية في السوق تشير إلى مخاطر أعلى من المتوسط. قدرة محدودة للحصول على تمويل إضافي مع تغطية متواضعة لخدمة الدين بالإضافة الى جودة موجودات وهامش ربح وحصة سوق أقل من المتوسط. أداء العملاء يعتبر مرضي ولكن يمكن أن يتأثر سلباً بعوامل معاكسة مثل انخفاض في جودة وكفاية الضمانات.

– تصنيف مخاطر (7) مخاطر عالية جداً

عموماً يخضع العملاء تحت هذا التصنيف لظروف تجارية غير مرغوب فيها تشكل مخاطر ائتمان غير مناسبة ولا مبرر لها ولكن ليس إلى درجة تبرر تصنيفاً دون المستوى المطلوب. لم تحدث خسارة للأرباح أو المبلغ الأصلي. نقاط الضعف المحتملة قد تتضمن ضعف الظروف المالية، وبرامج غير واقعية للسداد، وعدم كفاية مصادر التمويل، أو عدم وجود ضمانات ومعلومات ومستندات ائتمانية كافية واقعية. هذه الفئة لا يمكن تمييزها وتعتبر ضمن الفئة المتوسطة. عموماً لن يتم منح تمويلات جديدة أو زيادة التمويلات القائمة لهذه الفئة.

2-7 مخصص الانخفاض في قيمة التمويل

تتلخص حركة مخصص الانخفاض في قيمة التمويل خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر بما يلي:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أفراد	شركات	خزينة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	2,766,411	1,183,919	-	**3,950,330**
مضاف خلال السنة	707,166	1,000,753	-	**1,707,919**
الاستبعادات (ديون مشطوبة)	(1,294,976)	(171,025)	-	**(1,466,001)**
الرصيد في نهاية السنة	**2,178,601**	**2,013,647**	-	**4,192,248**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)			
	أفراد	شركات	خزينة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	3,026,447	900,472	100,759	**4,027,678**
مضاف خلال السنة	736,884	493,216	-	**1,230,100**
مبالغ مستردة مجنبة سابقا	-	-	(100,759)	(100,759)
الاستبعادات (ديون مشطوبة)	(996,920)	(209,769)	-	**(1,206,689)**
الرصيد في نهاية السنة	**2,766,411**	**1,183,919**	-	**3,950,330**

8. الاستثمارات

تتكون الاستثمارات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
استثمارات مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل:	2009	2008
استثمارات في أراضي وعقارات وسيارات وأخرى	1,187,262	569,722
استثمارات في صكوك	703,531	705,785
استثمارات في شركات	753,607	172,978
استثمارات في صناديق استثمارية	243,945	161,921
الرصيد	**2,888,345**	**1,610,406**

إن الاستثمارات المذكورة أعلاه والمدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل تمثل أدوات مالية تم تخصيصها بالقيمة العادلة وذلك وفقاً للاستراتيجية الموثقة لإدارة المخاطر بالمصرف.

لا توجد ضمن الاستثمارات أرصدة متأخرة السداد أو أرصدة انخفضت قيمتها كما في 31 ديسمبر 2009.

9. صافي حسابات العملاء الجارية المدينة

يتكون صافي حسابات العملاء الجارية المدينة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
حسابات العملاء الجارية المدينة (داخل المملكة)	741,023	914,228
ناقصا: المخصص	(45,232)	-
صافي حسابات العملاء الجارية المدينة	**695,791**	**914,228**

10. صافي الممتلكات والمعدات

يتكون صافي الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)							
	الأراضي	تحسينات على أرض مستأجرة	المباني	تحسينات على مباني مستأجرة	المعدات والأثاث	الإجمالي 2009	الإجمالي 2008
التكلفة:							
في 1 يناير	1,278,261	2,328	961,348	433,324	1,988,082	4,663,343	4,040,233
الاضافات خلال السنة	-	-	254,393	83,120	568,367	905,880	630,182
الإستبعادات	(6,408)	-	(90,305)	-	(553,148)	(649,861)	(7,072)
في 31 ديسمبر	**1,271,853**	**2,328**	**1,125,436**	**516,444**	**2,003,301**	**4,919,362**	**4,663,343**
الاستهلاك والإطفاء المتراكم:							
في 1 يناير	-	1,297	153,819	168,259	1,471,808	1,795,183	1,449,132
الاضافات خلال السنة	-	61	16,961	115,280	190,317	322,619	353,123
الإستبعادات	-	-	(90,306)	-	(290,291)	(380,597)	(7,072)
في 31 ديسمبر	-	**1,358**	**80,474**	**283,539**	**1,371,834**	**1,737,205**	**1,795,183**
صافي القيمة الدفترية:							
في 31 ديسمبر 2009	**1,271,853**	**970**	**1,044,962**	**232,905**	**631,467**	**3,182,157**	-
في 31 ديسمبر 2008	**1,278,261**	**1,031**	**807,529**	**265,065**	**516,274**		**2,868,160**

تشتمل المباني على أعمال تحت التنفيذ قدرها 387 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: 443 مليون ريال سعودي).

11. صافي الموجودات الأخرى

يتكون صافي الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
ايرادات تمويل متاجرة مستحقة	663,500	1,252,692
ايرادات تمويل مرابحة مستحقة	92,351	85,853
ايرادات تمويلات أخرى مستحقة	103,122	134,556
دفعات مقدمة للغير	280,980	361,282
شيكات تحت التحصيل عملاء	153,491	573,740
مصاريف مدفوعة مقدما	198,887	153,334
مدينون متنوعون	202,540	394,064
أخرى	887,062	231,510
الإجمالي	**2,581,933**	**3,187,031**
ناقصا: المخصص	(19,966)	(77,118)
صافي موجودات أخرى	**2,561,967**	**3,109,913**

12.المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى حسب نوعها كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
حسابات جارية	2,113,327	3,806,705
استثمارات بنوك لأجل	3,988,746	4,094,925
الإجمالي	**6,102,073**	**7,901,630**

كما تتكون المطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر من أرصدة داخل وخارج المملكة كما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
داخل المملكة	3,649,873	2,217,936
خارج المملكة	2,452,200	5,683,694
الإجمالي	**6,102,073**	**7,901,630**

13. تمويل مرابحة مشترك من بنوك

يمثل هذا الرصيد تمويل مرابحة تسهيلات بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي (1,875 مليون ريال سعودي) لمدة ثلاث سنوات تم الحصول عليها من مجموعة بنوك. تم سداد باقي الأرباح مع المبلغ الأصلي المستلم بموجب هذه التسهيلات خلال شهر مايو 2009م.

14. ودائع العملاء

تتكون ودائع العملاء حسب العملات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
ريال سعودي	116,112,497	111,589,544
عملات أجنبية	4,420,523	5,021,499
الإجمالي	**120,533,020**	**116,611,043**

كما تتكون ودائع العملاء حسب نوعها كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
ودائع عملاء جارية	107,004,245	96,164,697
استثمارات عملاء لأجل	13,528,775	20,446,346
الإجمالي	**120,533,020**	**116,611,043**

15. المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
مطلوب لمؤسسة النقد العربي السعودي	7,518,000	3,041,000
دائنون	2,880,621	2,418,625
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	557,558	474,822
الأعمال الخيرية (أنظر إيضاح 31)	78,206	64,810
أخرى	1,990,547	1,824,496
الإجمالي	**13,024,932**	**7,823,753**

يمثل الرصيد المطلوب لمؤسسة النقد العربي السعودي المبلغ المستخدم من قبل المصرف لفترة قصيرة الأجل وذلك بموجب الاتفاقية المبرمة مع مؤسسة النقد العربي السعودي.

16. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به، والمصدر والمدفوع بالكامل من 1.25 بليون سهم، بقيمة إسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم.

وافقت الجمعية العمومية غير العادية للمصرف في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 17 صفر 1429هـ (الموافق 24 فبراير 2008م) على زيادة رأس مال المصرف من 13,500 مليون ريال سعودي إلى 15,000 مليون ريال سعودي باصدار سهم مجاني واحد مقابل كل تسعة أسهم قائمة، وذلك بتحويل مبلغ 1,500 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة.

17. الاحتياطي النظامي والعام

يقضي نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للمصرف بتحويل ما لا يقل عن 25% من صافي دخل السنة الى الإحتياطي النظامي. ويجوز للمصرف التوقف عن إجراء هذا التحويل عندما يساوي رصيد هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

كذلك يقوم المصرف بتجنيب احتياطي عام لمواجهة المخاطر المصرفية العامة والزكاة وغيرها، إن وجدت.

وافقت الجمعية العمومية غير العادية للمصرف في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 17 صفر 1429هـ (الموافق 24 فبراير 2008م) على تحويل مبلغ 88.3 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطي العام. اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 19 يناير 2009م تحويل مبلغ 286 مليون ريال سعودي من الاحتياطي العام إلى الأرباح المبقاة.

18. الإرتباطات والإلتزامات المحتملة

أ) الدعاوى القضائية

بتاريخ 31 ديسمبر 2009، هناك عدد من الدعاوى القضائية مقامة ضد المصرف. وتم تكوين مخصصات لقاء بعض هذه الدعاوى بناءً على تقدير المستشارين القانونيين للمصرف.

ب) الارتباطات الرأسمالية

بلغت الإرتباطات الرأسمالية كما في 31 ديسمبر 2009 مبلغ 82.9 مليون ريال سعودي (2008: 95.5 مليون ريال سعودي) تتعلق بعقود تطوير وتحديث الحاسب الآلي.

ج) التعهدات والإلتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. تتكون التعهدات والإلتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان بشكل أساسي من خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والقبولات والإلتزامات لمنح الائتمان غير المستخدم. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية – التي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل المصرف بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بإلتزاماته تجاه الأطراف الأخرى – تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها التمويلات.

إن الاعتمادات المستندية – التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المصرف نيابة عن العميل تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال وفق شروط وأحكام خاصة – مضمونة بالبضاعة التي تخصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل. تمثل القبولات تعهدات المصرف لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء.

أما المتطلبات النقدية بموجب خطابات الضمان والاعتمادات المستندية فإنها تقل كثيراً عن المبلغ الملتزم به لعدم توقع المصرف قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الإتفاقية.

تمثل الإلتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل تمويلات وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالإلتزامات لمنح الائتمان غير المستخدمة، فمن المحتمل أن يتعرض المصرف لخسارة بمبلغ يعادل الالتزامات غير المستخدمة، لكن يتوقع أن يكون مبلغ الخسارة الذي لا يمكن تقديره بشكل معقول أقل كثيرا من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان غير المستخدمة لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية، لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنتهاء مدتها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1- فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والإلتزامات المحتملة كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)				
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
الاعتمادات المستندية والقبولات	2,387,295	546,455	245,767	1,684,565	**4,864,082**
خطابات الضمان	4,353,113	1,194,322	1,895,828	111,901	**7,555,164**
إلتزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	437,387	678,145	6,380,553	4,081,861	**11,577,946**
الإجمالي	**7,177,795**	**2,418,922**	**8,522,148**	**5,878,327**	**23,997,192**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)				
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
الاعتمادات المستندية والقبولات	1,890,553	1,235,811	373,271	1,098,107	**4,597,742**
خطابات الضمان	414,633	4,149,105	3,162,881	278,221	**8,004,840**
إلتزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	2,255,712	3,429,890	2,746,027	1,062,280	**9,493,909**
الإجمالي	**4,560,898**	**8,814,806**	**6,282,179**	**2,438,608**	**22,096,491**

بلغ الجزء غير المستخدم من الإلتزامات غير المؤكدة والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل المصرف، والقائمة كما في 31 ديسمبر 2009 ما مقداره 8,378 مليون ريال سعودي (2008: 9,320 مليون ريال سعودي).

2- فيما يلي تحليلاً للتعهدات والإلتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى كما في 31 ديسمبر:

	(بآلاف الريالات السعودية)	
	2009	2008
شركات	8,450,877	8,418,858
بنوك ومؤسسات مالية وأخرى	15,546,315	13,677,633
الإجمالي	**23,997,192**	**22,096,491**

د) الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء التي قام بها المصرف كمستأجر:

	(بآلاف الريالات السعودية)	
	2009	2008
أقل من سنة واحدة	11,028	19,825
من سنة الى 5 سنوات	98,597	76,070
أكثر من 5 سنوات	26,077	33,798
الإجمالي	**135,702**	**129,693**

19. صافي دخل التمويل

يتكون صافي دخل التمويل للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
متاجرة خزينة	842,362	821,826
متاجرة شركات	2,002,859	2,226,728
بيع بالتقسيط	6,266,509	5,740,385
استصناع	108,141	150,913
مرابحة	582,454	483,420
إجمالي دخل التمويل	**9,802,325**	**9,423,272**
عائدات مدفوعة لاستثمارات عملاء لأجل	(529,816)	(819,453)
عائدات مدفوعة لتمويل مرابحة من بنوك	(40,447)	(107,156)
صافي دخل التمويل	**9,232,062**	**8,496,663**

20. صافي أتعاب الخدمات المصرفية

فيما يلي تحليلاً لصافي أتعاب الخدمات المصرفية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
دخل الأتعاب	2009	2008
ايرادات خدمات الأسهم	319,745	543,176
ايرادات أنظمة خدمة المدفوعات	320,413	257,769
ايرادات الحوالات	250,378	218,690
ايرادات البطاقات الائتمانية	155,174	117,991
أخرى	827,797	718,411
إجمالي دخل الأتعاب	**1,873,507**	**1,856,037**
مصاريف الأتعاب		
مصاريف خدمات الاسهم	(108,577)	(289,130)
مصاريف أنظمة خدمة المدفوعات	(373,950)	(325,640)
إجمالي مصاريف الأتعاب	**(482,527)**	**(614,770)**
صافي دخل الأتعاب	**1,390,980**	**1,241,267**

21. دخل العمليات الأخرى

فيما يلي تحليل لدخل العمليات الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
ربح بيع استثمارات متنوعة (سيارات)	13,167	6,939
أتعاب المضاربة	36,325	76,489
صافي إيرادات أخرى	128,466	272,672
الإجمالي	**177,958**	**356,100**

22. ربح السهم

يتم احتساب ربح السهم على أساس صافي دخل السنة مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة خلال السنة.

23. إجمالي الأرباح المقترح توزيعها والمدفوعة والزكاة الشرعية

قام المصرف بتوزيع أرباح على المساهمين عن النصف الأول من عام 2009 بمبلغ صافي قدره 1,875,000 ألف ريال سعودي وذلك بواقع 1.25 ريال سعودي للسهم الواحد. كما بلغ إجمالي الأرباح المقترح توزيعها عن النصف الثاني من العام 2009 مبلغ 2,577,459 ألف ريال سعودي (2008: 3,183,143 ألف ريال سعودي)، وتم حسم مبلغ 327,459 ألف ريال سعودي (2008: 558,143 ألف ريال سعودي) على حساب الزكاة من إجمالي الأرباح المقترح توزيعها ليبقى صافي ربح السهم الموزع للمساهمين 2.75 ريال سعودي عن عام 2009 (2008: 3 ريال سعودي).

هذا وتم تسوية الوضع الزكوي للسنوات حتى 1997 بشكل نهائي. وقامت مصلحة الزكاة والدخل بإصدار ربوط زكوية للأعوام من 1998 حتى 2006 واعترض المصرف عليها.

تم تكوين مخصص لفروقات الزكاة، إن وجدت، عن الأعوام السابقة المذكورة أعلاه.

24. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه المدرج في قائمة التدفقات النقدية الموحدة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
نقد	3,449,155	3,629,777
مطلوبات من البنوك (حسابات جارية)	1,281,444	2,891,765
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (حسابات جارية)	290	449
الإجمالي	**4,730,889**	**6,521,991**

25. قطاعات المصرف

لقد إتبع المصرف المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم 8 – القطاعات التشغيلية، وذلك اعتباراً من 1 يناير 2009. يتطلب المعيار بأن يتم تحديد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بقطاعات المصرف التي يتم مراجعتها بانتظام من قبل صانعي القرار الرئيسي بالمصرف، وبشكل أساسي من قبل الرئيس التنفيذي للمصرف، وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات و تقييم أدائها. وبعد اتباع المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية، لم يطرأ أي تغيير على طريقة تحديد قطاعات المصرف.

لأغراض إدارية يتكون المصرف من أربعة قطاعات مصرفية رئيسية وهي:

قطاع الأفراد:	يشمل ودائع العملاء الخاصة بالأفراد والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (المكشوفة) والأتعاب من الخدمات المصرفية والحوالات.
قطاع الشركات:	يشمل ودائع العملاء الخاصة بالشركات وكبار العملاء والتسهيلات الائتمانية والحسابات الجارية المدينة (المكشوفة).
قطاع الخزينة :	يشمل خدمات الخزينة ومحفظة المتاجرة الخارجية.
قطاع خدمات الاستثمار والوساطة:	يشمل استثمارات الأفراد والشركات في الصناديق الاستثمارية وخدمات المتاجرة في الأسهم المحلية والعالمية والمحافظ الاستثمارية.

تتم المعاملات بين القطاعات المختلفة أعلاه وفقاً للأحكام والشروط التجارية الاعتيادية. لايوجد هناك إيرادات أو مصاريف جوهرية بين تلك القطاعات. تمثل الموجودات والمطلوبات للقطاعات المختلفة الموجودات والمطلوبات التشغيلية وهي أيضا تمثل غالبية موجودات ومطلوبات المصرف.

يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية وله ثلاثة شركات تابعة كما في 31 ديسمبر 2009 (2008: سبعة شركات). (أنظر ايضاح 1– أ).

إن إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات والإلتزامات المحتملة ونتائج أعمال هذه الشركات لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة للمصرف ككل.

أ -فيما يلي تحليلاً بإجمالي موجودات ومطلوبات المصرف، وإجمالي دخل ومصاريف العمليات، وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر لكل قطاع من قطاعات المصرف.

2009	(بآلاف الريالات السعودية)				
	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	69,770,859	50,978,976	49,561,176	418,718	**170,729,729**
مصاريف رأسمالية للسنة	553,359	7,348	345,173	-	**905,880**
إجمالي المطلوبات	94,498,367	33,941,558	11,877,507	1,671,413	**141,988,845**
إجمالي دخل التمويل	6,048,622	2,842,664	840,353	70,686	**9,802,325**
عائدات مدفوعة لإستثمارات عملاء لأجل	(91,424)	(3,977)	(372,013)	(62,402)	**(529,816)**
عائدات مدفوعة لتمويل مرابحة مشترك من بنوك	-	-	(40,447)	-	**(40,447)**
إجمالي دخل العمليات	7,153,698	2,167,368	1,721,536	462,690	**11,505,292**
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل وأخرى، صافي	(622,379)	(1,037,918)	(100,430)	-	**(1,760,727)**
استهلاكات واطفاء	(222,395)	(7,439)	(72,922)	(19,863)	**(322,619)**
مصاريف العمليات الأخرى	(2,077,751)	(208,168)	(164,499)	(204,300)	**(2,654,718)**
إجمالي مصاريف العمليات	(2,922,525)	(1,253,525)	(337,851)	(224,163)	**(4,738,064)**
صافي الدخل	**4,231,173**	**913,843**	**1,383,685**	**238,527**	**6,767,228**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)				
	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	63,139,914	53,589,887	46,154,110	489,313	**163,373,224**
مصاريف رأسمالية للسنة	511,289	14,475	104,418	-	**630,182**
إجمالي المطلوبات	71,441,566	51,714,002	11,527,193	1,658,664	**136,341,425**
إجمالي دخل التمويل	5,527,165	2,757,158	999,343	139,606	**9,423,272**
عائدات مدفوعة لاستثمارات عملاء لأجل	(193,360)	(18,343)	(592,562)	(15,188)	**(819,453)**
عائدات مدفوعة لتمويل مرابحة مشترك من بنوك	-	-	(107,156)	-	**(107,156)**
إجمالي دخل العمليات	5,780,527	2,454,772	1,996,514	343,454	**10,575,267**
مخصص الانخفاض في قيمة التمويل وأخرى، صافي	(515,711)	(441,906)	(269,806)	-	**(1,227,423)**
استهلاكات واطفاء	(298,698)	(14,010)	(46,685)	(24,008)	**(383,401)**
مصاريف العمليات الأخرى	(1,986,860)	(238,243)	(62,530)	(152,206)	**(2,439,839)**
إجمالي مصاريف العمليات	(2,801,269)	(694,159)	(379,021)	(176,214)	**(4,050,663)**
صافي الدخل	**2,979,258**	**1,760,613**	**1,617,493**	**167,240**	**6,524,604**

ب – فيما يلي تحليلا لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف لكل قطاع من القطاعات أعلاه كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)				
	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	62,600,808	50,260,924	40c438,428	272,425	**153,572,585**
التعهدات والإلتزامات المحتملة باستثناء الإلتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان	7,856,286	4,562,960	-	-	**12,419,246**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)				
	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	56,370,618	52,795,778	36,621,737	304,989	**146,093,122**
التعهدات والإلتزامات المحتملة باستثناء الإلتزامات غير القابلة للنقض لمنح الائتمان	7,053,583	5,548,999	-	-	**12,602,582**

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية لمكونات قائمة المركز المالي الموحدة ما عدا النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والممتلكات والمعدات والموجودات الأخرى.

26. إدارة المخاطر المالية

تتعرض نشاطات المصرف للعديد من المخاطر المالية، وإن هذه النشاطات تتطلب تحليل وتقويم وقبول وإدارة نوع واحد أو أكثر من المخاطر. إن الاضطلاع بالمخاطر يعتبر أمر جوهري بالنسبة للعمل المصرفي وأن هذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في أسواق المال. وعليه، فان هدف المصرف هو تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف.

يتم تصميم السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بالمصرف لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة للتقليل من تلك المخاطر. ويقوم المصرف بمراجعة السياسات والأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر بصورة مستمرة لمقابلة التغيرات في الأسواق والمنتجات وإتباع أفضل الممارسات.

تقوم مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر بالمصرف بإدارة المخاطر طبقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. تقوم هذه المجموعة بتحديد وتقويم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات العاملة بالمصرف.

ومن أهم المخاطر التي تم تحديدها من قبل المصرف هي مخاطر الائتمان، ومخاطر العمليات، ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والتي تشتمل بدورها على مخاطر العملات، ومخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الأسعار الأخرى.

1-26 مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية على المصرف. يتعرض المصرف لمخاطر الائتمان التي تمثل عدم مقدرة الطرف الآخر لعملية مالية على الوفاء بالتزاماته. مما يؤدي إلى تكبد المصرف لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية عن الاستثمارات (أو الائتمان الممنوح للعميل)، والنقدية، والودائع لدى البنوك الأخرى. كما تتواجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي بما في ذلك الضمانات الخاصة ببيع أو شراء العملات، والاعتمادات المستندية والقبولات، والالتزامات لمنح الائتمان. تتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر التي تقوم بوضع معايير بشأن الأنشطة التمويلية للمصرف.

أ- قياس مخاطر الائتمان

التمويل

يوجد لدى المصرف عدد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لتلبية متطلبات العملاء. تصنف هذه المنتجات كتمويل في قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف. وعند قياس مستوى مخاطر الائتمان الخاصة بالتمويل مع طرف أخر، يقوم المصرف بدراسة الملاءة الائتمانية الكلية للعميل بإتباع منهجية ملائمة بشأن المخاطر. يقوم المصرف باستخدام طريقة تصنيف للمخاطر التي تتألف من 22 درجة تعتمد على عوامل نوعية وكمية، تسعة عشر منها تتعلق بالتمويلات العاملة تصنيف (1-7)، وثلاثة منها تتعلق بالتمويلات غير العاملة تصنيف (8-10). إن الهدف من عملية تصنيف المخاطر، هو إبلاغ الجهات المختصة باعتماد الائتمان حتى مجلس الإدارة بالمخاطر الملازمة للموجودات المالية المقترحة، والمساعدة في تحديد الأسعار المناسبة.

وهذا من شأنه أن يمكن المصرف من كشف نقاط الضعف في جودة المحفظة، وإجراء التعديلات الملائمة على مخصصات مخاطر الإئتمان في حالة انخفاض مستوى جودة الائتمان، واحتمال وقوع خسائر.

يقوم المصرف بتقويم أرصدة عملاء الشركات المتأخرة السداد لتجنيب المخصصات الملائمة للتمويلات. أما بالنسبة لمحفظة التمويلات الخاصة بعملاء الشركات المتبقية، فيقوم المصرف باستخدام معدل خسارة معين لتحديد مخصص بشكل شمولي ملائم. يتم تحديد معدل الخسارة على أساس الخبرة السابقة في مجال خسائر الائتمان.

مخاطر التسويات

يتعرض المصرف أيضا لمخاطر التسويات من خلال العمليات الخاصة بالإتفاقيات التي تتم مع المؤسسات المالية الأخرى. يقع الخطر عندما لا يقوم الطرف الأخر بالإلتزام ودفع المبلغ المطلوب للمصرف. مع أن هذا التعرض يكون عادة لفترة قصيرة، إلا انه يمكن أن يكون ذو قيمة عالية وجوهرية، ولتقليل التعرض لهذا الخطر يقوم المصرف بالتعامل مع العملاء ذو التقييم الائتماني العالي مع الاحتفاظ بضمانات مادية وفرض حد سقف ائتماني معين لقيمة التعامل مع كل عميل بناء على درجة تقييمه الائتماني.

ب- الإجراءات المتعلقة بوضع حدود لمخاطر الائتمان وسياسات التقليل منها

إن مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان هي مسؤولية المصرف ككل. ويتم استخدام إدارة المخاطر الفعالة في العمليات اليومية وعند صنع القرار، ووضع الإستراتيجيات، وبالتالي فان فهم وإدارة مخاطر الائتمان هي من مسؤولية كل قطاع من قطاعات الأعمال بالمصرف.

ولضمان الموضوعية، والمسؤولية، وتعزيزاً للمشاركة، تقوم وحدات الأعمال التالية بالمصرف بالمساعدة في عملية مراقبة الائتمان:

- وحدة ائتمان الشركات
- وحدة إدارة ومتابعة ومراقبة الائتمان
- وحدة معالجة الديون
- وحدة سياسة الائتمان
- وحدة ائتمان الأفراد

تتم عملية إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بهذه التمويلات، بوضع حدود معتمدة للائتمان. يقوم المصرف بإدارة تلك الحدود ومراقبة تركزات مخاطر الائتمان عند تحديدها وخاصة تلك المتعلقة بالأفراد والمجموعات من العملاء، والصناعات والدول.

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند وجود عدد من العملاء يعملون في نشاطات مماثلة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن يكون للنشاطات التي يعملون بها نفس الخصائص الإقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث التغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. إن التركيز في مخاطر الائتمان يعني مدى تأثر أداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع صناعي أو منطقة جغرافية معينة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع التمويل، وذلك بتجنب التركيز في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن جغرافية أو قطاعات اقتصادية معينة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة الخاصة بالأفراد أو المجموعات، والقطاعات الجغرافية والإقتصادية. يتم مراقبة هذه المخاطر بانتظام، ويتم مراجعتها مرة واحدة أو أكثر بالسنة، عند الضرورة. تعتمد الحدود المتعلقة بمستوى مخاطر الائتمان حسب المنتج والقطاع الإقتصادي والبلد مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل اللجنة التنفيذية.

كما تدار مخاطر الائتمان من خلال التحليل المنتظم لمقدرة العملاء، والعملاء المحتملين على الوفاء بتعهداتهم التعاقدية وسداد التزاماتهم المالية، وتعديل الحدود المالية، حسبما هو ملائم.

فيما يلي بياناً ببعض الإجراءات الرقابية الأخرى المحددة لتقليل مخاطر الائتمان:

ب-1) الضمانات

يقوم المصرف بإتباع التعليمات المتعلقة بمستوى وجودة أنواع محددة من الضمانات. تشتمل الضمانات الرئيسية على:

- رهونات على العقارات السكنية والتجارية
- النقدية والأسهم والموجودات العامة الخاصة بالعميل.
- الأسهم بالنسبة إلى صفقات المرابحة (متاجرة الأسهم المضمونة)

ب-2) التعهدات والالتزامات المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن الضمانات والإعتمادات المستندية تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها المنتجات المصرفية التقليدية.

إن الإعتمادات المستندية – التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المصرف، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الآخر بصرف مبالغ محددة على حساب المصرف وفق شروط وأحكام خاصة – مضمونة بالبضاعة التي تخصها، وبالتالي يمكن تجنب جزء من المخاطر.

تمثل الإلتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الموافقات المعتمدة لمنح الائتمان على شكل منتجات تمويلية إضافية، وضمانات، واعتمادات مستنديه. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن يتعرض المصرف لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، ولكن، فان مبلغ الخسارة المحتملة هو أقل من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة.

ج- السياسات المتعلقة بالانخفاض في القيمة والمخصصات

لأغراض إعداد التقارير المالية يتم فقط إثبات مخصصات الانخفاض في القيمة لقاء الخسائر المتكبدة بتاريخ قائمة المركز المالي وذلك بناء على تقدير الإدارة ووجود دليل موضوعي على حدوث مثل هذا الإنخفاض.

تقوم الإدارة بالتأكد من وجود دليل موضوعي على حدوث انخفاض في القيمة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 وفق الأسس التالية الموضوعة من قبل المصرف.

- التأخر عن سداد أصل المبلغ أو الربح المتعاقد عليه
- الصعوبات التي يواجهها العميل بشأن توفير التدفقات النقدية
- عدم الالتزام بشروط أو تعهدات السداد
- البدء باتخاذ إجراءات التصفية ضد العميل
- تدهور الوضع التنافسي للعميل
- انخفاض قيمة الضمان

تنص السياسة المتبعة من قبل المصرف بأن يتم مراجعة وضع كل عميل مرة واحدة على الأقل في السنة أو أكثر وذلك عندما تقتضي الظروف ذلك، تحدد مخصصات الإنخفاض في القيمة بشأن الحسابات التي تم تقويمها بصورة فردية وذلك بتقويم الخسائر المتكبدة بتاريخ قائمة المركز المالي على أساس كل حالة على حدة أو وفق تقدير الإدارة.

يشتمل التقويم في العادة الضمانات المقتناة (بما في ذلك إعادة تأكيد تعزيز الضمان) والمقبوضات المتوقعة لذلك الحساب الفردي.

تجنب مخصصات الانخفاض التي يتم تقويمها على أساس شمولي بشأن ما يلي:

- محافظ الموجودات المتجانسة المتعلقة بالمحفظة التمويلية للأفراد التي يكون كل عنصر فيها لوحده غير هام
- ولقاء المحفظة التمويلية للشركات في حالة تكبد خسائر لم يتم تحديدها، باستخدام الخبرات السابقة، والتقديرات، والطرق الإحصائية

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى لمخاطر الائتمان بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة دون الأخذ بالاعتبار الضمانات أو تعزيزات الائتمان الأخرى وتشتمل على الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي المتعلقة بمخاطر الائتمان:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
البنود داخل قائمة المركز المالي:		
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,281,444	2,891,765
صافي التمويل :		
شركات	49,387,984	48,819,774
أفراد	62,045,861	59,132,560
خزينة	37,273,160	32,724,389
صافي حسابات عملاء جارية مدينة	695,791	914,228
صافي موجودات أخري	2,561,967	3,109,913
إجمالي البنود داخل قائمة المركز المالي	**153,246,207**	**147,592,629**
البنود خارج قائمة المركز المالي :		
الاعتمادات المستندية والقبولات	4,864,082	4,597,742
خطابات الضمان	7,555,164	8,004,840
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	11,577,946	9,493,909
إجمالي البنود خارج قائمة المركز المالي	**23,997,192**	**22,096,491**
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان	**177,243,399**	**169,689,120**

يمثل الجدول أعلاه أسوأ وضع افتراضي لمخاطر الائتمان التي كان من الممكن أن يتعرض لها المصرف كما في 31 ديسمبر 2009 و2008 دون الأخذ بعين الإعتبار أية ضمانات أو تعزيزات ائتمان أخرى متعلقة بها. وفيما يتعلق بالموجودات داخل قائمة المركز المالي، تم تحديد المخاطر أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي الموحدة.

2-26 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتعهدات المتعلقة بالتزاماته المالية عند استحقاقها وعدم القدرة على الحصول على أموال بدلاً عن المسحوب منها وبالتالي عدم مقدرة المصرف على سداد المودعين والجهات المقترضة والوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتمويلات. تحدث مخاطر السيولة عند وجود عدم استقرار في السوق وانخفاض مستوى التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى عدم توفر بعض مصادر التمويل. إن تنوع مصادر التمويل المتاحة للمصرف يساعد على تقليل هذه المخاطر. تدار موجودات المصرف بعد الأخذ بالاعتبار سيولته والحفاظ على رصيد ملائم من النقدية وشبه النقدية.

عملية إدارة مخاطر السيولة

تشتمل عملية إدارة السيولة بالمصرف الخاضعة لمراقبة لجنة الموجودات والمطلوبات على ما يلي:

- التمويل اليومي ويدار من قبل الخزينة لضمان الوفاء بالإلتزامات، ويشمل ذلك تغذية الأموال عند استحقاقها أو استثمارها
- مراقبة مؤشرات السيولة لبنود قائمة المركز المالي لمواجهة المتطلبات الداخلية والنظامية
- إدارة التركزات وملخص استحقاق الديون
- مراقبة تنويع مصادر التمويل
- إدارة السيولة ومراقبة عدم مطابقة الأصول مع الخصوم

تتم المراقبة والإفصاح بتحليل التدفقات النقدية للاستحقاقات التعاقدية وغير التعاقدية. يتم قياس صافي التدفقات النقدية، وضمان بقائها ضمن الحدود المقبولة. كما تقوم إدارة الخزينة، ولجنة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمراقبة مستوى ونوع التمويلات غير المستخدمة، واستخدام تسهيلات السحب على المكشوف وأثر الالتزامات المحتملة على وضع السيولة بالمصرف مثل الضمانات والاعتمادات المستندية.

يبين الجدول أدناه ملخصاً بالاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة حتى تاريخ الإستحقاق.

تقوم الإدارة بمراقبة الاستحقاقات التعاقدية لضمان توفر السيولة الكافية. تشتمل الموجودات المتاحة

للوفاء بكافة الالتزامات وتغطية الالتزامات التمويلية القائمة على النقدية والمعادن الثمينة والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، والمطلوبات من البنوك، وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ المصرف لدى المؤسسة بوديعة نظامية لا تقل عن 7% من إجمالي ودائع العملاء و 4% من إجمالي حسابات العملاء الأخرى. إضافة للوديعة النظامية، يحتفظ المصرف باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات المصرف تجاه الودائع، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للمصرف الحصول على مبالغ إضافية من خلال ترتيبات استثمارية خاصة مع مؤسسة النقد العربي السعودي تتضمن عمليات بيوع آجلة.

فيما يلي تحليلاً للإستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين على أساس التدفقات النقدية المخصومة كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)					
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ إستحقاق محـدد	الإجمالي
الموجودات:						
نقد	3,449,155	-	-		-	**3,449,155**
أرصدة لدى مؤسسة النقد	2,695,148	1,242,318	-	4,026,399	-	**7,963,865**
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,281,444	-	-	-	-	**1,281,444**
صافي التمويل	43,017,904	37,538,722	54,873,596	13,276,783	-	**148,707,005**
الاستثمارات	2,667,980	220,365	-	-	-	**2,888,345**
صافي حسابات عملاء جارية مدينة	591,422	20,874	83,495	-	-	**695,791**
صافي الممتلكات والمعدات	-	-	-	-	3,182,157	**3,182,157**
صافي موجودات أخرى	301,338	992,860	69,726	1,198,043	-	**2,561,967**
الإجمالي	**54,004,391**	**40,015,139**	**55,026,817**	**18,501,225**	**3,182,157**	**170,729,729**
المطلوبات وحقوق المساهمين:						
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,113,327	3,988,746	-	-	-	**6,102,073**
ودائع العملاء	107,004,245	-	-	13,528,775	-	**120,533,020**
حسابات عملاء أخرى	2,328,820	-	-	-	-	**2,328,820**
مطلوبات أخرى	10,559,000	-	-	-	2,465,932	**13,024,932**
حقوق المساهمين	-	-	-	-	28,740,884	**28,740,884**
الإجمالي	**122,005,392**	**3,988,746**	**-**	**13,528,775**	**31,206,816**	**170,729,729**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)					
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ إستحقاق محـــدد	الإجمالي
الموجودات:						
نقد	3,629,777	-	-	-	-	**3,629,777**
أرصدة لدى مؤسسة النقد	-	-	-	-	7,672,252	**7,672,252**
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,891,765	-	-	-	-	**2,891,765**
صافي التمويل	23,519,326	48,231,616	57,061,068	11,864,713	-	**140,676,723**
الاستثمارات	1,487,541	122,865	-	-	-	**1,610,406**
صافي حسابات عملاء جارية مدينة	793,887	18,126	102,215	-	-	**914,228**
صافي الممتلكات والمعدات	-	-	-	-	2,868,160	**2,868,160**
صافي موجودات أخرى	-	-	-	-	3,109,913	**3,109,913**
الإجمالي	**32,322,296**	**48,372,607**	**57,163,283**	**11,864,713**	**13,650,325**	**163,373,224**
المطلوبات وحقوق المساهمين:						
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,806,705	4,094,925	-	-	-	**7,901,630**
تمويل مرابحة مشترك من بنوك	251,108	1,623,892	-	-	-	**1,875,000**
ودائع العملاء	96,164,697	20,308,432	135,415	2,499	-	**116,611,043**
حسابات عملاء أخرى	2,129,999	-	-	-	-	**2,129,999**
مطلوبات أخرى	5,299,246	-	-	-	2,524,507	**7,823,753**
حقوق المساهمين	-	-	-	-	27,031,799	**27,031,799**
الإجمالي	**107,651,755**	**26,027,249**	**135,415**	**2,499**	**29,556,306**	**163,373,224**

فيما يلي تحليلا للإستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)					
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ إستحقاق محـــدد	الإجمالي
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,113,327	4,010,584	-	-	-	**6,123,911**
ودائع العملاء	107,004,245	-	-	13,603,168	-	**120,607,413**
حسابات عملاء أخرى	2,328,820	-	-	-	-	**2,328,820**
مطلوبات أخرى	10,559,000	-	-	-	2,465,932	**13,024,932**
الإجمالي	**122,005,392**	**4,010,584**	**-**	**13,603,168**	**2,465,932**	**142,085,076**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)					
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ إستحقاق محـــدد	الإجمالي
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,806,705	4,094,925	-	-	-	**7,901,630**
تمويل مرابحة مشترك من بنوك	251,108	1,633,265	-	-	-	**1,884,373**
ودائع العملاء	108,335,177	8,408,174	146,713	2,855	-	**116,892,919**
حسابات عملاء أخرى	2,129,999	-	-	-	-	**2,129,999**
مطلوبات أخرى	5,299,246	-	-	-	2,524,507	**7,823,753**
الإجمالي	**119,822,235**	**14,136,364**	**146,713**	**2,855**	**2,524,507**	**136,632,674**

قد تم بيان تواريخ الإستحقاق التراكمية المتعلقة بالتعهدات والإلتزامات المحتملة في الإيضاح رقم 18/ ج-1) حول القوائم المالية الموحدة

3-26 مخاطر السوق

يتعرض المصرف لمخاطر السوق والتي تمثل مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق. تنشأ مخاطر السوق عن منتجات لها معدلات ربحية، ومنتجات بالعملات الأجنبية، والصناديق الإستثمارية والتي يتعرض جميعها لتغيرات عامة وخاصة في السوق، وللتغيرات في مستوى تقلبات المعدلات والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات الربحية، وأسعار الصرف الأجنبي، والأسعار المتداولة في السوق.

يتم مراقبة مخاطر السوق من قبل إدارة الخزينة والمخاطر، ويتم إبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات بها شهريا والتي تقوم ببحث هذه المخاطر والتأكد من مدى ملاءمة مستواها.

أ- مخاطر السوق – عمليات المضاربة

لا يتعرض المصرف لمخاطر السوق الناجمة عن عمليات المضاربة. إن المصرف ملتزم بأحكام الشريعة ولا يسمح له بابرام عقود أو المضاربة بأدوات تتعلق بعمليات مضاربة مثل تغطية المخاطر، والخيارات، والعقود المستقبلية، والمشتقات.

ب- مخاطر السوق

- العمليات المصرفية

يتعرض المصرف لمخاطر السوق والتي تمثل مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق. تنشأ مخاطر السوق عن منتجات لها معدلات ربحية ومنتجات بالعملات الأجنبية والصناديق الإستثمارية والتي يتعرض جميعها لتغيرات عامة وخاصة في السوق وللتغيرات في مستوى تقلبات المعدلات والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات الربحية، وأسعار الصرف الأجنبي، والأسعار المتداولة في السوق.

- مخاطر معدلات الربحية

تمثل مخاطر معدلات الربحية الناتجة عن التدفقات النقدية، المخاطر الناتجة عن تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في معدلات الربحية السائدة في السوق. لا يتعرض المصرف لمخاطر هامة نتيجة لأثار التقلبات في مستوى معدلات الربحية في السوق على تدفقاتها النقدية المستقبلية لأن غالبية موجودات ومطلوبات المصرف المرتبطة بأرباح تتم على أساس معدلات ربحية ثابتة، وتسجل في القوائم المالية بالتكلفة المطفأة. إضافة إلى ذلك، فان جزء كبير من المطلوبات المالية الخاصة بالمصرف غير مرتبط بأرباح.

- مخاطر العملات الأجنبية

يتعرض المصرف لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزه المالي ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية، تقوم إدارة المصرف بوضع حدود لمستوى مركز العملة المقبول لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، ليلاً وخلال اليوم، ويتم مراقبة تلك المراكز يومياً.

يعتبر الدولار الأمريكي العملة التي يتعرض المصرف لجزء كبير من المخاطر بشأنها، إلا أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي. أما العملات الأجنبية الأخرى فإنها لا تعتبر ذات أهمية لعدم احتفاظ المصرف بأرصدة كبيرة من هذه العملات وكنتيجة لذلك فان المصرف غير معرض لمخاطر كبيرة من خلال العملات الأجنبية الاخرى.

لقد قام المصرف بإجراء اختبار لمدى تأثر نتائجه بالتغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار الصرف الأجنبي عدا التغير في سعر صرف الدولار الأمريكي وذلك باستخدام متوسط أسعار الصرف التاريخية، ولم يكن هناك وجود أي أثر هام لمخاطر العملات الأجنبية على نتائج المصرف.

يبين الجدول أدناه ملخصاً لمخاطر أسعار العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2009 و 2008، وتركيزات مخاطر العملات. كما تشتمل على تحليل للأدوات المالية المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب نوع العملة:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)									
	درهم اماراتي	تاكا بنغلاديشي	ين ياباني	يورو	ليرة لبنانية	رنجت ماليزي	دولار أمريكي	جنيه استرليني	أخرى	إجمالي
الموجودات:										
النقد وما في حكمه	9,585	-	8	31,665	213	35,793	108,301	13,685	44,194	**243,444**
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	58,070	84,242	10,708	141,181	9,148	122,889	389,241	2,973	462,841	**1,281,293**
صافي التمويل	-	-	-	232,467	-	5,801,295	10,568,647	-	-	**16,602,409**
الاستثمارات	-	-	-	553	-	1,135,424	291,297	-	-	**1,427,274**
صافي حسابات عملاء جارية مدينة	-	-	-	1,211	-	-	5	8	-	**1,224**
صافي موجودات أخرى	(1,334)	-	(195)	61		92,381	149,563	-	104	**240,580**
إجمالي الموجودات	**66,321**	**84,242**	**10,521**	**407,138**	**9,361**	**7,187,782**	**11,507,054**	**16,666**	**507,139**	**19,796,224**
المطلوبات:										
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,198	-	-	97,646	-	1,711,580	457,230	2,188	3,650	**2,277,492**
ودائع العملاء	2,073	-	1,493	170,244	12,011	3,701,881	518,254	9,292	5,275	**4,420,523**
حسابات عملاء أخرى	9,801	-	3,249	77,478		-	481,752	4	1,519	**573,803**
مطلوبات أخرى	3,888	81,009	888	8,237	60,132	54,915	(141,529)	5,468	83,579	**156,587**
إجمالي المطلوبات	**20,960**	**81,009**	**5,630**	**353,605**	**72,143**	**5,468,376**	**1,315,707**	**16,952**	**94,023**	**7,428,405**
الصافي	**45,361**	**3,233**	**4,891**	**53,533**	**(62,782)**	**1,719,406**	**10,191,347**	**(286)**	**413,116**	**12,367,819**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)									
	درهم اماراتي	تاكا بنغلاديشي	ين ياباني	يورو	ليرة لبنانية	رنجت ماليزي	دولار أمريكي	جنيه استرليني	أخرى	إجمالي
الموجودات:										
النقد وما في حكمه	14,156	-	8	40,046	176	29,428	132,374	4,892	89,673	**310,753**
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	237,041	45,670	167,681	70,909	8,657	316,439	1,775,507	7,953	-	**2,629,857**
صافي التمويل	-	-	-	523,944	-	4,630,187	3,157,044	-	241,928	**8,553,103**
الاستثمارات	2,781	-	5,259	315,520	-	628,827	1,665,829	5,568	-	**2,623,784**
صافي حسابات عملاء جارية مدينة	-	-	-	-	-	-	688	54,034	-	**54,722**
صافي موجودات أخرى	(1,336)	-	(199)	284	-	121,120	42,009	-	110,447	**272,325**
إجمالي الموجودات	**252,642**	**45,670**	**172,749**	**950,703**	**8,833**	**5,726,001**	**6,773,451**	**72,447**	**442,048**	**14,444,544**
المطلوبات:										
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	50,513	-	-	27,681	-	1,879,109	1,500,249	2,742	113,191	**3,573,485**
تمويل مرابحة مشترك مع بنوك	-	-	-	-	-	-	1,875,000	-	-	**1,875,000**
ودائع العملاء	165	-	1,090	386,498	12,195	2,969,385	1,640,993	6,358	4,815	**5,021,499**
حسابات عملاء أخرى	7,975	-	186,189	568,535	-	-	1,233,989	5,731	119,441	**2,121,860**
مطلوبات أخرى	4,222	73,980	909	6,610	60,296	63,084	119,678	3,990	79,967	**412,736**
إجمالي المطلوبات	**62,875**	**73,980**	**188,188**	**989,324**	**72,491**	**4,911,578**	**6,369,909**	**18,821**	**317,414**	**13,004,580**
الصافي	**189,767**	**(28,310)**	**(15,439)**	**(38,621)**	**(63,658)**	**814,423**	**403,542**	**53,626**	**124,634**	**1,439,964**

ج- مخاطر الأسعار

يوجد لدى المصرف بعض الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل، وتشتمل على الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية المتداولة والاستثمارات الأخرى. تنشأ مخاطر الأسعار نتيجة للتغيرات في الأسعار المتداولة بالسوق الخاصة بالصناديق الاستثمارية.

وحيث أن هذه الاستثمارات هي في عدد محدود من الصناديق الاستثمارية وهي غير هامة بالنسبة لإجمالي المحفظة الاستثمارية، يقوم المصرف بمراقبتها دورياً، وتحدد مخاطر الاحتفاظ بها على أساس التغيرات في الأسعار السائدة بالسوق.

تتضمن الاستثمارات الأخرى على مخاطر متدنية أو معدومة حيث يتم شراء أغلبها لغرض البيع مباشرة، وتتم تلك الاستثمارات فقط في حالة وجود أمر بيع مؤكد، وبالتالي فإنها تتعرض لمخاطر متدنية.

د- المخاطر التشغيلية

هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج من نقص أو أخطاء من أحد الإجراءات الداخلية، الموظفين، أنظمة الحاسب أو قد تحدث من أحداث خارجية.

المخاطر التشغيلية الكامنة في معظم أنشطة المصرف تتطلب إتباع نهج متكامل لتحديد وقياس ورصد المخاطر التشغيلية.

تم إنشاء وحدة المخاطر التشغيلية التابعة لقطاع المخاطر والائتمان والتي تقوم بإدارة هذه المخاطر في المصرف من خلال إنشاء السياسات، تطوير الأنظمة، وضع الأدوات وقياس الأداء، بالإضافة لمراقبة تطبيقها واستعمالها على جميع القطاعات والقيام بالمراقبة المستمرة والتوجيه.

هناك ثلاث إجراءات أساسية والخاصة بالمخاطر التشغيلية وهي تقييم مراقبة المخاطر الذاتي، قاعدة بيانات للخسائر التشغيلية، والتطبيق النهائي لمؤشرات قياس المخاطر والتي صممت من أجل أن تعمل على نحو يعزز بعضها البعض.

27. التركيز الجغرافي

أ – فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والإلتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان التابعة لها كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)							
	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	أوروبا	امريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق أسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات:								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة االنقد	11,378,837	-	-	-	-	34,183	-	**11,413,020**
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	152	514,946	186,085	165,741	-	410,537	3,983	**1,281,444**
صافي التمويل	137,182,750	2,733,042	2,989,919	-	-	5,801,294	-	**148,707,005**
الاستثمارات	1,846,646	724,437	23,039	193,157	-	101,066	-	**2,888,345**
الإجمالي	**150,408,385**	**3,972,425**	**3,199,043**	**358,898**	**-**	**6,347,080**	**3,983**	**164,289,814**
المطلوبات:								
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,649,873	577,310	18,252	60,921	-	1,787,655	8,062	**6,102,073**
ودائع العملاء	116,831,199	-	-	-	-	3,701,821	-	**120,533,020**
الإجمالي	**120,481,072**	**577,310**	**18,252**	**60,921**		**5,489,476**	**8,062**	**126,635,093**
التعهدات والإلتزامات المحتملة	**21,810,872**	**153,145**	**222,930**	**67,350**	**-**	**1,667,083**	**75,812**	**23,997,192**
مخاطر الائتمان (ظاهرة بمبالغ المعادل الإئتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة	**12,267,585**	**107,739**	**22,783**	**5,695**	**-**	**14,867**	**577**	**12,419,246**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)							
	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	أوروبا	امريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق أسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات:								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة االنقد	11,273,256	-	-	-	-	28,773	-	**11,302,029**
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,500	525,363	97,369	1,556,498	-	447,897	262,138	**2,891,765**
صافي التمويل	103,662,882	32,382,029	-	-	-	4,631,812	-	**140,676,723**
الاستثمارات	567,125	733,912	17,071	117,869	-	174,429	-	**1,610,406**
الإجمالي	**115,505,763**	**33,641,304**	**114,440**	**1,674,367**	**-**	**5,282,911**	**262,138**	**156,480,923**
المطلوبات								
مطلوبات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,217,936	2,783,009	109,764	1,245,290	-	1,502,737	42,894	**7,901,630**
تمويل مرابحة مشترك من بنوك		1,875,000	-	-	-	-	-	**1,875,000**
ودائع العملاء	11,641,658	-	-	-	-	2,969,385	-	**116,611,043**
الإجمالي	**115,859,594**	**4,658,009**	**109,764**	**1,245,290**	**-**	**4,472,122**	**42,894**	**126,387,673**
التعهدات والإلتزامات المحتملة	**15,852,123**	**768,436**	**51,230**	**1,128,341**	**968,814**	**987,019**	**2,340,528**	**22,096,491**
مخاطر الائتمان (ظاهرة بمبالغ المعادل الإئتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة	**7,297,481**	**768,436**	**50,617**	**1,128,341**	**31,314**	**985,865**	**2,340,528**	**12,602,582**

تعكس مبالغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التزامات المصرف خارج قائمة المركز المالي الخاصة بالتعهدات والإلتزامات إلى مخاطر الائتمان التي تحملها التمويلات باستخدام معدلات تحويل ائتمانية محددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يتم استخدام معدلات التحويل الائتمانية لتغطية مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام المصرف بالوفاء بالتزاماته.

ب – فيما يلي التوزيع الجغرافي للتمويلات غير العاملة ومخصص خسائر التمويلات كما في 31 ديسمبر:

2009	(بآلاف الريالات السعودية)		
	التمويلات غير العاملة	مخصص خسائر التمويلات	صافي التمويلات غير العاملة
المملكة العربية السعودية	3,866,381	(2,187,590)	1,678,791
أوروبا	-	-	-
أمريكا الشمالية	-	-	-
الإجمالي	**3,866,381**	**(2,187,590)**	**1,678,791**

2008	(بآلاف الريالات السعودية)		
	التمويلات غير العاملة	مخصص خسائر التمويلات	صافي التمويلات غير العاملة
المملكة العربية السعودية	2,766,482	(1,431,980)	1,334,502
أوروبا	-	-	-
أمريكا الشمالية	-	-	-
الإجمالي	**2,766,482**	**(1,431,980)**	**1,334,502**

أنظر ايضاح رقم (7ـج) للتمويلات العاملة.

28. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تحديد القيمة العادلة ومستوياتها

يستخدم المصرف المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الإدارة (بدون تعديل أو اضافات)

المستوى 2: الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة.

المستوى 3: طرق تقويم لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة.

فيما يلي تحليلاً بالموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة:

(بآلاف الريالات السعودية)

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة				
من خلال قائمة الدخل الشامل	928,985	-	1,959,360	**2,888,345**

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل موجودات ما أو سداد مطلوبات ما بين أطراف راغبة في ذلك وبشروط تعامل عادل.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، لا تختلف جوهرياً عن القيمة المدرجة في القوائم المالية الموحدة. إن القيمة العادلة للتمويل المستحق من وإلى البنوك والمسجل بالتكلفة المطفأة، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في هذه القوائم المالية لأن أسعار العمولات السائدة حالياً في السوق لأدوات مالية مماثلة لا تختلف كثيراً عن الأسعار المتعاقد عليها وعلى المدى القصير الأجل بالنسبة للتمويل من وإلى البنوك.

إن القيمة التي يتم الحصول عليها من طرق التقويم المعنية يمكن أن تختلف عن سعر المعاملة للأداة المالية. ويشار إلى الفرق بين سعر المعاملة والقيمة التي يتم الحصول عليها من طريقة التقويم بـ «ربح أو خسارة اليوم الواحد». إن هذه المعاملة يمكن إطفاؤها على مدى فترة المعاملة أو تأجيلها لحين إمكانية تحديد القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام بيانات قابلة للملاحظة، أو تحققها من خلال الإستبعاد. يتم إثبات التغيرات التي تطرأ لاحقاً على القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل بدون عكس «أرباح أو خسائر اليوم الأول» المؤجلة.

29. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل المصرف خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. وتخضع تلك المعاملات مع الأطراف ذات علاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ويبين ما يلي طبيعة وأرصدة تلك المعاملات التي تمت معهم كما في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)

الجهة ذات العلاقة	نوع المعاملة	2009		2008	
		مدين	دائن	مدين	دائن
أعضاء في مجلس الإدارة	اعتمادات*	325,672	-	309,512	-
	كمبيالات مشاركة*	784,973	-	905,437	-
	متاجرة	3,073,303	-	2,833,175	-
	كمبيالات مرابحة*	-	-	2,063	-
	جاري	66,113	351,694	44,833	236,817
	خطابات ضمان*	274,087		312,464	-
	كمبيالات قبول*	8,719	-	-	-
	استثمار مباشر	-	-	-	17,884
	ضمان*	66,000	-	66,000	-
شركات ومؤسسات بكفالة أعضاء في مجلس الإدارة	متاجرة	485,175	-	677,031	-
	اعتمادات*	5,121	-	-	-
	كمبيالات مشاركة*	626	-	-	-
	خطابات ضمان*	3,819	-	46,968	-
صناديق المضاربة (أنظر إيضاح 32)	جاري	-	6,706	-	211,687
	مضاربة*	-	4,025,270	-	2,453,245
	إستثمارات في صناديق	243,945	-	161,921	-
مساهمين رئيسيين آخرين يملكون أكثر من 5% من رأس مال المصرف	استثمار مباشر	-	1,515,469	-	1,544,359
	جاري	-	17,447	-	7,327
	استثمارات في صناديق	-	70,926	-	62,638
	مطلوبات أخرى	-	12,928	-	12,906

*بنود خارج قائمة المركز المالي

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
دخل التمويل	124,677	178,977
دخل العمليات الأخرى	13	1,019
رواتب و مزايا الموظفين (تذاكر سفر)	13,175	10,257
مصروفات إيجارات ومباني	1,526	2,396
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	2,971	3,075

فيما يلي تحليلاً بالتعويضات التي تم قيدها أو دفعها لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
مزايا قصيرة الأجل	22,603	27,346
مخصص مكافأة نهاية خدمة	1,317	1,209

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية الأشخاص الذين لهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة المصرف سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

30. أموال المضاربة

فيما يلي تحليلاً بأموال المضاربة كما في 31 ديسمبر:

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
إستثمارات عملاء	47,875	313,356
حسابات جارية معادن	10,902	11,399
الإجمالي	**58,777**	**324,755**

31. الإيرادات الخاصة المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

يبين ما يلي حركة حساب الأعمال الخيرية الظاهر رصيده ضمن المطلوبات الأخرى (أنظر إيضاح 15):

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
الرصيد في بداية السنة	64,810	55,449
الاضافات خلال السنة	18,912	30,198
المصروف خلال السنة	(5,516)	(20,837)
الرصيد في نهاية السنة	**78,206**	**64,810**

32. خدمات إدارة الاستثمار

يقدم المصرف خدمات استثمارية لعملائه. وقد تم إنشاء صناديق مضاربة في مجالات استثمارية مختلفة وتقوم إدارة الاستثمار لدى المصرف بإدارة تلك الصناديق كما يتم استثمار جزء من أموالها بالمشاركة مع المصرف. هذا ولا يتم إدراج القوائم المالية لهذه الصناديق ضمن القوائم المالية الموحدة للمصرف. وتدرج حصة المصرف في هذه الصناديق ضمن الاستثمارات المتنوعة كما يتم الإفصاح عنها ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وقد بلغ رصيد المبالغ المستثمرة بالمشاركة مع المصرف من تلك الصناديق الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2009 مبلغ 4,025,270 ألف ريال سعودي (2008: 2,453,245 ألف ريال سعودي).

33. كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المصرف، عند إدارة رأس المال، في الإلتزام بمتطلبات رأس المال الموضوع من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والحفاظ على مقدرة المصرف على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، والحفاظ على وجود رأس مالي قوي.

يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي يومياً من قبل إدارة المصرف؛ تتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر 8%.

يقوم المصرف بمراقبة مدى كفاية رأسماله وذلك باستخدام المنهجية والمعدلات المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأس المال المؤهل مع قائمة المركز المالي الموحدة، والتعهدات والإلتزامات المحتملة وذلك لإظهار مخاطرها النسبية كما في 31 ديسمبر 2009 و2008.

(بآلاف الريالات السعودية)		
	2009	2008
مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر	129,319,360	117,273,012
مخاطر العمليات للموجودات المرجحة المخاطر	17,946,355	17,932,387
مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر	11,699,738	1,576,300
إجمالي الركيزة الأولى – للموجودات المرجحة المخاطر	**158,965,453**	**136,781,699**
رأس المال الأساسي	21,973,656	20,468,640
رأس المال المساند	8,701,577	9,506,962
إجمالي رأس المال الأساسي والمساند	**30,675,233**	**29,975,602**
نسبة معدل كفاية رأس المال:		
الأساسي	13,82%	14,60%
الأساسي والمساند	19,30%	21,39%

34. أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية كي تتماشى مع تبويب السنة الحالية. تحديداً تم تصنيف بند الاستثمارات إلى بندين منفصلين، وهما التمويل والاستثمارات بناءً على متطلبات نظامية.

35. الأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة

اقترح مجلس إدارة المصرف في اجتماعه المنعقد بتاريخ 18 يناير 2010م توزيع أرباح على المساهمين عن النصف الثاني من السنة المالية الحالية بمبلغ صافي قدره 2,250 مليون ريال سعودي، بعد حسم الزكاة على المساهمين، وذلك بواقع 1.50 ريال سعودي للسهم الواحد. ويخضع اقتراح مجلس الإدارة لاعتماد الجمعية العمومية غير العادية للمصرف في اجتماعها القادم.

36. التغيـرات المستقبليـة في أطـر إعـداد التقارير المالية الدولية

لقد قرر المصرف عدم الاتباع المبكر للمعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية – والذي يتعين على المصرف الإلتزام به اعتباراً من السنة المالية التي تبدأ في 1 يناير 2013م.

37. اعتماد مجلس الإدارة

اعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية الموحدة بتاريخ 3صفر 1431هـ (الموافق 18 يناير 2010م).

38. إفصاحات خاصة بالركيزة الثالثة لبازل (2) (غير مراجعة)

طبقاً للركيزة – 3 من توصيات لجنة بازل 2، يجب القيام ببعض الإفصاحات الكمية والنوعية. ستكون هذه الإفصاحات موجودة على موقع المصرف على الإنترنت: **www.alrajhibank.com.sa**، وكذلك في التقرير السنوي، طبقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

إرنست ويونغ
ص. ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

برايس وترهاوس كوبرز
ص. ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

تقرير مراجعي الحسابات

إلى السادة مساهمي
شركة الراجحي المصرفية للإستثمار المحترمين
(شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة الراجحي المصرفية للإستثمار (المصرف) والشركات التابعة له، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م والقوائم الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً بالسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى من إيضاح (١) إلى إيضاح (٣٧). لم نقم بمراجعة إيضاح (٣٨) والبيانات المرتبطة بـ "إيضاحات بازل (٢)" المذكورة في هذا الإيضاح والتي ليس من المطلوب أن يشملها نطاق المراجعة.

مسئولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك فى المملكة العربية السعودية. تتضمن هذه المسئولية تصميم وتطبيق والإحتفاظ بنظام رقابة داخلية خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة، وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقاً للظروف.

مسئولية مراجعي الحسابات

إن مسئوليتنا هى إبداء الرأى حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التى قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل المراجعة على القيام بإجراءات الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقويم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، وسواءاً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وعند تقويم هذه المخاطر، يقوم مراجعو الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلية الخاص بإعداد القوائم المالية للمصرف وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقويم العرض العام للقوائم المالية.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التى حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

الـــــرأى

في رأينا، ان القوائم المالية الموحدة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمصرف والشركات التابعة له كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي وللمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك وعقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

إرنست ويونغ

فهد محمد الطعيمي
قيد رقم ٣٥٤

برايس وترهاوس كوبرز الجريد

وليد ابراهيم شكري
قيد رقم ٣٢٩

الرياض: ١٥ صفر ١٤٣١هـ
(الموافق ٣٠ يناير ٢٠١٠م)

أعلى نسبة
توظيف بين المصارف
أكثر من 7,500 موظف

الإفصاح السنوي لمتطلبات بازل (2)
31 ديسمبر 2009

الجدول (1)

نطاق التطبيق

أ) ينطبق هذا التقرير على مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية.

ب) تم توحيد النتائج المالية لجميع الشركات التابعة بالكامل عند نشر نتائج شركة الراجحي للصرافة والاستثمار في المملكة العربية السعودية، وفيما يلي وصف موجز للشركات التابعة:

1. شركة الراجحي للخدمات المالية المحدودة:
تأسست في عام 2007م في المملكة العربية السعودية، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لمصرف الراجحي، وتعمل في إدارة الصناديق المشتركة، والوساطة، وتمويل الشركات.
2. شركة الراجحي للتنمية المحدودة، الرياض:
تأسست في عام 2000م للاستثمار في الأراضي والمباني والعقارات، وهي مملوكة بنسبة 99% لمصرف الراجحي.
3. شركة الراجحي للصرافة والاستثمار المحدودة، ماليزيا:
تأسست في عام 2006م، وتقدم خدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، وهي مملوكة بالكامل لمصرف الراجحي.

ج) لا توجد هناك قيود أو عوائق أخرى رئيسة على تحويل الأموال أو رأس المال النظامي ضمن المجموعة، غير أن ذلك مشروط بالحصول على جميع الموافقات الداخلية والخارجية من جهات الصلاحية ذات العلاقة.

الجدول (2)

هيكل رأس المال

يتكون رأسمال مصرف الراجحي من:
1. 1,500,000,000 سهم عادي مدفوعة بالكامل، بقيمة أسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم.

الجدول (3)

كفاية رأس المال

تعتبر كفاية رأس المال مقياس لقدرة المصرف على مواجهة أي حدث طارئ محتمل دون الإخلال بمصالح المودعين، وضخ الائتمان في مختلف قطاعات الأعمال في المصرف، حيث تساعد كفاية رأس المال المصرف على تعزيز الاستقرار المالي وثقة المساهمين.

يهدف المصرف إلى تعزيز قيمة استثمارات مساهميه من خلال هيكل مثالي لرأس المال من شأنه حماية مصالح الجهات المستفيدة تحت أقصى الظروف، كما يتيح مجالاً كافياً للنمو، وفي نفس الوقت يكون ملبياً للمتطلبات النظامية، ويحقق عوائد معقولة للمساهمين.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لإدارة رأس المال، وذلك على النحو التالي:
1. التأكد من الاستقرار المستقبلي للمصرف من خلال المحافظة على رأسمال كافي لتغطية الخسائر غير المتوقعة.
2. تعزيز الاستخدام الفعال لرأس المال من خلال تحسين العوائد المرجحة بالمخاطر.
3. تحفيز عملية صنع القرار والإدارة المسبقة للمخاطر من خلال التوزيع الفعال لرأس المال على قطاعات الأعمال.

يقوم المصرف بقياس الأنواع المختلفة من رأس المال، كما يلي:
1. رأس المال النظامي: يستخدم لقياس رأس المال المطلوب لحماية المصرف من الإعسار، وتقوم الجهة الإشرافية (مؤسسة النقد العربي السعودي – ساما) بتقديم القواعد والإرشادات للبنوك حول كيفية قياس رأس المال النظامي، كما تضع المعايير النموذجية للمصارف، ويستخدم هذا المنهج في إعداد التقارير للجهة الإشرافية وبما يتمشى مع أنظمة وتعليمات ساما.
2. رأس المال المحاسبي: يستخدم لقياس رأس المال والذي يتمثل في حقوق الملكية وذلك بحسب ما تحدده القواعد المحاسبية، وبالتالي فإن هذا المقياس يتكون بالأساس من إجمالي رأس المال المدفوع، والاحتياطيات المؤهلة، والأرباح المرحلية واحتياطي إعادة التقييم.

3. رأس المـــال النظامـي/القانـوني: يستخـدم لقيـاس رأس المال المطلوب للمصرف ليكون قادراً على العمل بصورة قانونية، ويتم تحديد الحد الأدنى من رأس المال النظامي من قبل الجهة الإشرافية، ويتضمن غالباً رأس المال الأساسي والأرباح المحتفظ بها.

يستخدم مصرف الراجحي حالياً المنهج المعياري لقياس معدل كفاية رأس المال، وسيستخدم هذا المنهج لحين موعد انتقال المصرف إلى استخدام رأس المال الاقتصادي.

متطلبات الإفصاح النوعي العام
الهيكل التنظيمي لإدارة مخاطر الائتمان

أ) حوكمة الشركات (السياسات والإجراءات وهيكل الحوكمة):
تتكامل أطر عمل إدارة المخاطر مع عمليات وثقافة مصرف الراجحي، وتتم إدارة المخاطر بشكل استباقي، وتتميز أطر عمل إدارة المخاطر بالمرونة حيث تشتمل على الأنشطة الجديدة التي يقوم بها المصرف، ويطبق المصرف أطر عمل تشمل إدارة المخاطر وقد تم تبليغها والاطلاع عليها من قبل مجلس الإدارة وقطاعات الأعمال، وتتمثل إستراتيجية العمل لدى المصرف في تحقيق الهدف المنشود بأن يكون المصرف شريكاً مالياً قوياً يتمتع بالبصيرة والشفافية في قبول المخاطر، وهو الأمر الذي تدعمه أطر عمل حوكمة المخاطر لدى المصرف.
يتكون هيكل حوكمة المخاطر من الهيئات واللجان التالية: مجلس الإدارة، واللجنة التنفيذية المنبثقة عن المجلس، ولجنة المراجعة المنبثقة عن المجلس، ولجنة الإدارة العليا، ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ولجنة الائتمان، ولجنة إدارة المعالجات، ولجنة إدارة المخاطر، واللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات، ولجنة المشتريات، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الالتزام، ولجنة الترشيحات و المكافآت والهيئة الشرعية العليا.

تطبق المبادئ التالية على جميع أنشطة إدارة الائتمان والمخاطر:
1. الاستقلالية: هنـاك فصـل واضح بين إدارة الائتمـان والمخاطر وقطاعات الأعمال، وتتطلب جميع الأنشطة التي تلزم المصرف قانونياً أو أخلاقياً بمراكز ذات مخاطر الموافقـة المسبقـة مـن قبـل الأشخـاص المفوضيـن أو اللجان الائتمانية ذات الصلاحية والتي تتكون من أعضاء يمثلون كلاً من إدارة المخاطر وقطاعات الأعمال.
2. الشفافيـة: تتميـز هيـاكـل إدارة الائتمـان والمخاطر والسيـاسـات والإجـراءات بالشفـافيـــة وتقـوم علـى مبادئ متماثلـة يتـم تبليغهـا والاطـلاع عليهـا بشكل جيد من قبل جميع المستويات.
3. صلاحيـة الموافقـات الائتمـانيـة: يتـم منـح التفويـض بصلاحية الاعتماد/الموافقات الائتمانية للأفراد واللجان من قبل مجلس الإدارة.
4. التواقيع المشتركة: يتم اعتماد الالتزامات المتعلقة بقبول المخاطر من قبل شخصين مفوضين على الأقل.
5. المسؤولية: تتحمل قطاعات الأعمال ذات العلاقة مخاطر ومنافع أي عملية، وهذا يشكل جزءاً من أهداف الأداء الرئيسة.

تتم إدارة المخاطر في المصرف من خلال مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر، والتي يرأسها مدير مخاطر الائتمان الذي يتبع للرئيس التنفيذي، وتتكون مجموعة إدارة الائتمـان والمخـاطـر مـن إدارة ائتمـان الشـركات ، وإدارة المخاطر، وإدارة تحليل المحافظ الائتمانية والمخاطر ورأس المال، وسياسـة الائتمـان ومشـاريـع تقنيـة المعلومـات، وإدارة ورقابة الائتمان.

تتكون أنشطة مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر مما يلي:
- تقويم واعتماد حدود/التعرض للمخاطر، وذلك ضمن نطاق الجهات ذات الصلاحية (أو رفع التوصيات لجهات الصلاحية الأعلى في حالة وجود مخاطر أكبر)، وذلك بشكل مستقل عن قطاعات الأعمال
- تطوير وتبليغ وتوجيه، ومراقبة الالتزام بسياسات الائتمان الشاملة
- رفع التوصيات بشكل مشترك مع قطاعات الأعمال إلى مجلس الإدارة، عن قدرة المصرف لقبول كافة أنواع المخاطر
- الإدارة اليومية لجميع وظائف المخاطر الأخرى، بما في ذلك مراقبـة ومتـابعـة وإعـداد التقـارير المتعلقة بحدود المخاطر، وذلك لأغراض الرقابة الداخلية والالتزام بالمتطلبات النظامية

1) مخاطر الائتمان:
مخاطر الائتمان هي المخاطر المحتملة لخسارة الإيرادات، والمبلغ الأصلي للتمويل، ورأس المال نتيجة لتخلف أو عدم قدرة المقترض أو الطرف الآخر على الالتزام بشروط عقـد التسـهيـلات الائتـمـانيـة (التمويـل) أو الأنشـطـة الاستثمارية.

يتعامل المصرف مع مخاطر الائتمان التي تعتبر أكبر المخاطر التي يواجهها المصرف، على النحو التالي:
تخضع جميع العمليات الائتمانية والتي تشمل الموافقة الائتمانية، إطلاق التسهيلات، إدارة الائتمان، التصنيف، معالجة الديون وشطبها، تخضع جميعها لسياسة الائتمان لدى المصرف، والتي تتم مراجعتها من قبل إدارة المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.

تتم مراجعة كل طلبات التمويل بشكل مستقل من قبل إدارة مخاطر الائتمان، والتي إما أن تقوم بالموافقة على طلب التمويل وذلك إذا ما كان من ضمن حدود الصلاحية، أو تقوم برفع توصياتها لجهة الصلاحية الأعلى.

تتم مراجعة جميع تسهيلات الشركات الائتمانية بحد أدنى مرة واحدة بالسنة.

يتم إخضاع تركز مخاطر الأطراف المقابلة، والمناطق الجغرافية، والقطاعات، لإرشادات وتوجيهات الجهة الإشرافية والحدود المنصوص عليها في سياسة الائتمان لدى المصرف.

يتم تصنيف مخاطر الشركات الائتمانية باستخدام طريقة تصنيف المخاطر الداخلية لتقديم الدعم للقرارات المتعلقة بالائتمان.

2) مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناشئة عن المراكز داخل وخارج قائمة المركز المالي بسبب الحركات السلبية في أسعار السوق، وتتم إدارة مخاطر السوق من خلال تحليل وتحديد ومراقبة وضبط والتبليغ عن جميع الأنشطة الناتجة من تعرض المصرف، وتتكون مكونات مخاطر السوق من مخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر أسعار الأسهم (أدوات الملكية)، ومخاطر أسعار السلع.

أ) مخاطر معدلات الربحية:

تشير مخاطر معدلات الربحية إلى الأثر المحتمل على هامش الدخل الصافي للمصرف الناشيء عن تغييرات في معدلات العوائد في السوق.
يدير المصرف مخاطر معدلات الربحية من خلال تضمين القيم التي حددتها لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات فيما يتعلق بمخاطر الأسعار من خلال تقويم الأثر المحتمل لتغيير معدلات الربحية في السوق بمقدار 200 نقطة أساس.

ب) مخاطر الصرف الأجنبي:

تشير مخاطر الصرف الأجنبي إلى أثر الحركات السلبية في أسعار صرف العملات الأجنبية الناشئة من العمليات التي ينفذها المصرف لعملائه، وتكون مراكز الصرف الأجنبي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق بشكل يومي، وتتم مراقبتها مقابل حدود محددة سلفاً.
تكون عمليات الصرف الأجنبي الخاصة بالعملاء مدفوعة بالحوالات الخارجية، وتكون مخاطرها الإجمالية قليلة مقارنة بأحجام الحوالات في السوق.

ج) مخاطر أسعار الأسهم / مخاطر أسعار السلع:

مخاطر الأسهم هو الأثر الذي قد ينتج عن الحركات السلبية في أسعار الأسهم على مراكز الأسهم، هذا علماً أن مراكز الأسهم المفتوحة تعدل بالقيمة السوقية بشكل منتظم.
تتكون محفظه الأسهم على شكل صناديق استثمارية وعدد محدود من الاستثمار المباشر. وتنشأ مخاطر الصناديق الاستثمارية عند قيام المصرف بطرح صناديق جديدة مدارة من قبل مدير موجودات خارجي، حيث يطلب مدراء الموجودات الخارجيون غالباً من المصرف الالتزام بجمع عدد محدد من وحدات الصناديق الاستثمارية، وأثناء قيام المصرف ببيع وحدات الصناديق إلى عميل ما، فإنه يحتفظ بالفرق بين المبلغ الذي تم الالتزام به والمبلغ المباع للعميل في دفاتره، وتعتبر هذه الأسهم من الاستثمارات طويلة الأجل، وهي متوافقة مع أحكام الشريعة، كما يتعرض المصرف إلى مخاطر التغيرات في أسعار الصناديق الاستثمارية الموجودة في دفاتره، ويتم تحديث قيمة الاستثمارات يومياً من قبل الإدارة المالية، ولا تعتبر جوهرية.
تشير مخاطر السلع إلى مخاطر الخسارة التي قد تنشأ جراء الحركات في أسعار السلع، ويتم إعادة تقويم محفظة السلع بشكل منتظم لتحديد التغييرات في القيمة السوقية بسبب تغير الظروف الاقتصادية.
وبصفته مصرفاً إسلامياً، فإن مصرف الراجحي يقوم بشراء وبيع السلع لتسهيل معاملات العميل للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة، لا يقوم المصرف بالمتاجرة في السلع لمصلحته الشخصية. غالباً ما تقتصر المخاطر التي يتعرض لها المصرف على التقلبات في أسعار السلع لمدة 1-2 ساعة فقط، وتعتبر غير هامة.

3) مخاطر السيولة:

تشير مخاطر السيولة إلى احتمال عدم قدرة المصرف على دفع التزاماته (متطلبات التمويل) عند استحقاقها لعدم تمكنه من تحويل الموجودات إلى نقدية، أو لعدم قدرته على استقطاب أموال كافية، أو إذا تمكن من ذلك، تأتي هذه الأموال بتكلفة عالية جداً، مما قد يؤثر على مداخيله ورأسماله (فجوات أو عدم تطابق في التدفقات النقدية بتكلفة معقولة) إضافة لذلك، فقد تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على مقاصة المخاطر مقابل الموجودات التي يقتنيها حالياً، مما قد يجبر المصرف على بيع موجوداته بخسارة نظراً لكون هذه الموجودات غير قابلة للتسييل أو لأن السوق يواجه أزمة سيولة.

يتعرض المصرف لثلاثة أنواع من مخاطر السيولة وهي على النحو الآتي:

1) مخاطر السيولة الآجلة والاسترداد: تنشأ مخاطر السيولة الآجلة عند عدم وجود تطابق بين المدفوعات الواردة والصادرة. وقد تكون هناك تأخيرات غير متوقعة في تسديد الدفعات (مخاطر السيولة الآجلة)، أو وجود تدفقات مرتفعة لدفعات صادرة وغير متوقعة (مخاطر الاسترداد).
2) مخاطر السيولة الهيكلية: يتعلق هذا النوع من مخاطر السيولة باحتمال تغير تكاليف الحصول على السيولة لغرض إقفال فجوة السيولة وذلك عندما

يصبح إعادة التمويل أكثر تكلفة بسبب انخفاض الملاءة الائتمانية للمصرف.

3) مخاطر السيولة في السوق: تنشأ مخاطر السيولة في السوق في حالة عدم استطاعة بيع أحد المراكز ضمن الفترة الزمنية المرغوبة أو يمكن بيعه لكن بخصم، وهذه الحالة تنطبق خصوصاً على الأوراق المالية في الأسواق التي لا تتوفر فيها سيولة.

4) المخاطر التشغيلية:

هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج من نقص أو أخطاء من أحد الإجراءات الداخلية، أو الموظفين، أو أنظمة الحاسب أو قد تحدث من أحداث خارجية، وقد تم إنشاء وحدة المخاطر التشغيلية التابعة لقطاع المخاطر والائتمان، والتي تقوم بإدارة هذه المخاطر في المصرف من خلال وضع السياسات، وتطوير الأنظمة، ووضع الأدوات والمنهجيات، بالإضافة لمراقبة تطبيقها واستخدامها من جميع القطاعات والقيام بالمراقبة المستمرة والتوجيه، وقد تم إنشاء لجنه مجموعة المخاطر التشغيلية التابعة للجنة إدارة المخاطر.

مخاطر الائتمان

مخاطر تعثر الطرف الآخر:

قام المصرف باحتساب مخاطر تخلف الطرف الآخر كجزء من متطلبات الركيزة الأولى من متطلبات بازل 2 باستخدام المنهج المعياري، وسيستمر المصرف باستخدام هذا المنهج لتحديد مبلغ رأس المال الذي سيحتفظ به لقاء مخاطر تعثر الطرف الآخر.

وبموجب هذا المنهج المعياري، يتم تحديد أوزان المخاطر لأنواع محددة من المخاطر الائتمانية بشكل أساسي بناء على التصنيف الخارجي المعطى من وكالات التصنيف الائتماني للعملاء الملتزمين الذين ليس لهم تصنيف خارجي، وبعد ذلك يتم ضبط مخاطر التعثر وفقاً لمتطلبات رأس المال.

يتم استخدام عدة أساليب لاحتساب متطلبات رأس المال للحد من مخاطر الائتمان، وتشمل تلك الأساليب على الضمانات المالية مثل: النقدية والأسهم، وأشكال محددة من الضمانات العينية مثل: العقارات والكفالات.

وفي المجمل، فإن المصرف يستخدم المنهج المعياري لاحتساب رأس المال المصاحب لذلك، غير أنه يتم احتساب رأس المال الإضافي المطلوب بموجب الركيزة الثانية باستخدام النماذج الداخلية المطورة من قبل المصرف.

المعالجة الرأسمالية للمخاطر:

وفقاً للإرشادات والتوجيهات الصادرة من ساما والمتعلقة بالمنهج المعياري، فإن المصرف يصنف المخاطر إلى الفئات التالية:

1. المخاطر السيادية (مخاطر الدولة): تطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من البنوك العاملة في المملكة والمعرضة لمخاطر سيادية تتعلق بدول أخرى (بما فيها المعايير المنصوص عليها في بازل-2) أن تستخدم وزن المخاطر التفضيلي المعين لتلك الدولة من قبل الجهة الإشرافية الوطنية فيها.
2. المطالبات على البنوك وشركات الأوراق المالية تستخدم الخيار الثاني بموجب تعليمات بازل 2.
3. يجب أن تكون الفئات التالية متوافقة مع إرشادات وتوجيهات ساما القائمة على اتفاقية بازل 2 وهي على النحو التالي: مصارف التنمية والتطوير، والمطالبات على الشركات، والمطالبات على محافظ تمويل الأفراد غير المضمونة بعقارات، والمطالبات المضمونة برهن عقارات سكنية، والمطالبات المضمونة برهن عقارات تجارية، والتسهيلات الائتمانية المستحقة، والبنود خارج قائمة المركز المالي، كل ذلك يجب أن يكون متوافقا مع إرشادات وتوجيهات ساما القائمة على اتفاقية بازل 2.

الجدول (4)

مخاطر الائتمان – إفصاحات عامة لجميع المصارف

1. تعريف أرصدة التمويل «متأخرة السداد» و«منخفضة القيمة»:

للأغراض المحاسبية:

التسهيلات الائتمانية المستحقة السداد منذ 90 يوماً أو أقل تعتبر متأخرة، بينما التسهيلات الائتمانية المتأخر سدادها عن 90 يوماً تعتبر «منخفضة القيمة».

لأغراض بازل 2:

- متى ما ترجح للمصرف أن الطرف الممول لن يقوم بسداد كامل التزاماته تجاه المصرف، دون اللجوء من قبل المصرف إلى اتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمانات (إن وجدت).
- تأخر سداد التسهيلات الائتمانية لأكثر من 90 يوم لأي التزام ائتماني تجاه المصرف.

2. وصف المنهجيات المتبعة في المخصصات الخاصة والعامة والأساليب الإحصائية:

أ. يتم مراجعة التمويل الذي يعد هاماً بشكل منفرد كتمويل الشركات على حده للتأكد إذا ما كانت قيمة التمويل قد انخفضت، وكل تمويل طرأ انخفاض محدد في قيمته يجنب له احتياطي محدد، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المحتمل استردادها أو استرجاعها مستقبلاً من التمويل بعد خصم قيمة الضمانات

ب. يتم وضع إجمالي التمويل/التسهيلات الائتمانية الهامة والتي لم تنخفض قيمتها في مجموعة واحدة، ويتم احتساب مخصصات لها بناءً على دراسة يتم إجراؤها اعتماداً على الأداء السابق للمحفظة

ج. الأصول التي لا تعتبر هامة بصفة فردية، مثل تمويل المصرف الخاص بقطاع الأفراد (التجزئة)، يتم تكوين مخصص له بناءً على تحليلات أداء المحفظة الخاصة بها

3. مناقشة سياسة إدارة الائتمان لدى المصرف:

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر مخاطر المصرف أهمية، حيث يتعرض المصرف لمخاطر الائتمان التي تمثل في عدم مقدرة الطرف الآخر في العملية المالية بالوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد المصرف لخسارة مالية، وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية جراء التمويل (التسهيلات المقدمة للعملاء) ومن الاستثمارات لدى المؤسسات المالية والودائع لدى البنوك الأخرى، كما هناك مخاطر ائتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي بما في ذلك الضمانات، والاعتمادات المستندية والقبولات، والالتزامات بمنح تسهيلات ائتمانية. وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر التي تقوم بوضع معايير بشأن الأنشطة التمويلية للمصرف.

أ- قياس مخاطر الائتمان:

التمويل:

يوجد لدى المصرف عدد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لتلبية متطلبات العملاء، وتصنف هذه المنتجات تحت بند «التمويل» في قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف، وعند قياس مستوى مخاطر الائتمان الخاص بالتمويل مع طرف أخر، يقوم المصرف بدراسة الملاءة الائتمانية بشكل مجمل للعميل بإتباع منهجية ملائمة بشأن المخاطر، وعلى الجانب الآخر، فإن المصرف يقوم باستخدام طريقة تصنيف لمخاطر عملاء الشركات التي تتألف من اثنين وعشرين درجة تعتمد على عوامل نوعية وكمية، تسعة عشرة منها تتعلق بالاستثمارات العاملة، وتهدف عملية تصنيف المخاطر إلى تحديد الجودة الائتمانية للطرف الآخر والمساعدة في تحديد الأسعار المناسبة.

وهذه العملية من شأنها أن تمكن المصرف من كشف نقاط الضعف في جودة المحفظة الائتمانية وإجراء التعديلات الملائمة على مخصصات مخاطر الائتمان في حالة انخفاض مستوى جودة الائتمان، واحتمال وقوع خسائر، حيث يقوم المصرف بتقويم أرصدة عملاء الشركات المتأخرة السداد لتجنيب المخصصات الملائمة للأصول الممولة. أما بقية أرصدة عملاء الشركات فإن المصرف يقوم باستخدام معدل خسارة معين لتحديد المخصص العام الملائم. يتم تحديد معدل الخسارة على أساس الخبرة السابقة في مجال خسائر الائتمان.

وبالنسبة لعملاء قطاع الأفراد (التجزئة)، تحدد مخاطر الائتمان باستخدام أنظمة ائتمان تفصيلية وفق معايير محددة. ولمراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بمحفظة قطاع الأفراد، يقوم المصرف بوضع إرشادات لكل منتج، وتوفر هذه الإرشادات عوامل نوعية وكمية مختلفة بشأن تقويم وقبول ومراقبة مخاطر الائتمان.

ب. الإجراءات المتعلقة بوضع حدود لمخاطر الائتمان وسياسات التقليل منها

إن مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان هي مسؤولية المصرف ككل، ويتم استخدام إدارة المخاطر الفعالة في العمليات اليومية وعند صناعة القرار، ووضع الإستراتيجيات، وبالتالي فان فهم وإدارة مخاطر الائتمان هي من مسؤولية كل قطاع من قطاعات الأعمال بالمصرف.

ولضمان الموضوعية، والمسؤولية، وتعزيزاً للمشاركة، تقوم وحدات الأعمال التالية بالمصرف بالمساعدة في عملية مراقبة الائتمان:

- وحدة ائتمان الشركات (تقويم ومراجعة الائتمان)
- وحدة إدارة ومتابعة ومراقبة الائتمان
- وحدة معالجة الديون
- وحدة سياسة الائتمان
- وحدة ائتمان الأفراد (تقويم ومراجعة الائتمان)

تتم عملية إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بهذه التسهيلات الائتمانية، بوضع حدود معتمدة للائتمان. يقوم المصرف بإدارة تلك الحدود ومراقبة تركز مخاطر الائتمان عند تحديدها وخاصة تلك المتعلقة بالأفراد والمجموعات من العملاء، والصناعات والدول.

ينتج التركيز الائتماني في مخاطر الائتمان عند وجود عدد من العملاء يعملون في نشاطات متماثلة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن يكون للنشاطات التي يعملون بها نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. إن التركز في مخاطر الائتمان يشير إلى مدى تأثر أداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع صناعي أو منطقة جغرافية معينة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع استثماراته وذلك بتجنب التركيز في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن جغرافية أو قطاعات اقتصادية معينة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة الخاصة بالأفراد أو المجموعات، والقطاعات الجغرافية والاقتصادية. تتم مراقبة هذه المخاطر بانتظام، وتتم مراجعتها مرة واحدة أو أكثر في السنة، عند الضرورة، كما يتم مراجعة الحدود الائتمانية بحسب المنتج والقطاع الاقتصادي والبلد مرة واحدة على الأقل في السنة.

كما تدار مخاطر الائتمان من خلال التحليل المنتظم لمقدرة العملاء القائمين، والعملاء الجدد على الوفاء بتعهداتهم التعاقدية وسداد التزاماتهم المالية، وتعديل النسب المالية، حسبما هو ملائم.

الجدول (5)

المنهج المعياري وأوزان المخاطر التي حددتها الجهة الإشرافية في منهجيات التقييم الداخلي IRB

يستخدم المصرف وكالات التصنيف الائتماني التالية:

ستاندرد آند بورز S&P
موديز Moody's
فيتش Fitch

تستخدم هذه الوكالات لتقييم مخاطر الأطراف التالية: الشركات، البنوك، مؤسسات القطاع العام، والمخاطر السيادية.

وفقاً لتعليمات بازل 2، فإن المصرف يقارن تصنيف وكالات التصنيف الخارجية بأوزان المخاطر المعيارية المحددة من بازل 2.

الجدول (6)

مخاطر الائتمان: إفصاحات المحافظ الخاضعة لمنهجيات التقييم الداخلي IRB

لا ينطبق على المصرف

الجدول (7)

تخفيف مخاطر الائتمان: إفصاحات تتعلق بالمنهج المعياري وطرق التقييم الداخلي IRB

تتضمن متطلبات الإفصاح النوعي العامة المتعلقة بالتقليل من مخاطر الائتمان ما يلي:

- السياسات والعمليات التي تشير إلى مستوى استخدام المصرف للبنود داخل وخارج قائمة المركز المالي
- سياسات وعمليات تقويم وإدارة الضمانات
- وصف لأنواع الضمانات الرئيسة التي تشير إلى التي يحصل عليها المصرف
- أنواع الضامنين الرئيسيين وملاءتهم الائتمانية
- معلومات حول تركز المخاطر (الائتمان أو السوق) ضمن التدابير المتخذة للتقليل منها

إدارة المخاطر والتقليل منها:

إن إدارة المخاطر والتقليل منها هي من أساسيات عمل المصرف وإدارته لنشاطاته، وفيما يلي بعض طرق إدارة وتقليل مخاطر الائتمان:

1. وضع الحدود: وضع المصرف حدوداً مختلفة لحمايته، ومن ذلك حدود منح التسهيلات الائتمانية للشركات بناءً على رأسمالها واحتياطياتها، حيث يعتمد الحد الأقصى للقرض الممنوح للعميل على رأسمال المصرف والتصنيف الائتماني لذلك العميل، والقيود المتعلقة بمدة القرض المسموح بها لتصنيفات العملاء المختلفين، والحدود المتعلقة بتركزات القطاع، وغير ذلك.
2. الضمانات: تم تحديد متطلبات مختلفة بناءً على نوع التمويل بحسب نوع الضمان المقبول (مثل أسهم، عقار، رهونات أخرى، ضمانات طرف ثالث، إلخ...). كما تم تطوير قواعد تتعلق بكيفية تقويم الضمانات، وتكرار إعادة تقييم الضمان، ومتى يتعين على المصرف طلب ضمان إضافي.
3. صلاحيات اعتماد الائتمان (الموافقات الائتمانية): تم تحديد صلاحيات وحدود مختلفة على مستوى الأفراد أو لجان الموافقات الائتمانية في المصرف، وذلك بالاعتماد على تقويم وحجم الحدود الموصى بها.
4. عملية تقييم الائتمان: تم تصميم عملية واضحة لتقييم الائتمان لدى المصرف للتأكد من اتباع طريقة متماثلة وقوية.
5. قياس جودة الائتمان: تستخدم نماذج مختلفة لكل من محفظة الأفراد ومحفظة الشركات، والتي يتم من خلالها تأكيد التصنيف الائتماني للعميل. وتأخذ هذه النماذج في الاعتبار عوامل كمية ونوعية لتأكيد التقييم الائتماني للعميل. وقد تم تطوير هذه النماذج باستخدام المعلومات المحددة لدى مصرف الراجحي حيثما ينطبق.
6. المستندات والوثائق القانونية: يتم إعداد المستندات والوثائق القانونية المناسبة للتأكد من قدرة المصرف على حماية نفسه في حالة تعثر العميل بالسداد، وهناك عدة متغيرات تعتمد على المنتج، ونوع الائتمان، والجودة الائتمانية للعميل.

الجدول (8)

الإفصاح العام لمخاطر ائتمان الطرف الآخر

لا ينطبق على المصرف.

الجدول (9)

التسنيد: الإفصاح عن المنهج المعياري ومنهجيات التقييم الداخلي IRB

لا ينطبق على المصرف.

الجدول (10)

مخاطر السوق: إفصاحات المصارف باستخدام الطرق المعيارية

مخاطر السوق:

يتعرض المصرف لمخاطر السوق والتي تتمثل في مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق، وتنشأ مخاطر السوق نتيجة لمنتجات لها معدلات ربحية ومنتجات بالعملات الأجنبية والصناديق الاستثمارية والتي يتعرض جميعها لتغيرات عامة وخاصة في السوق وللتغيرات في مستوى تقلب المعدلات والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات الربحية، وأسعار الصرف الأجنبي، والأسعار المتداولة في السوق، ويستخدم المصرف النموذج المعياري لاحتساب رأس المال المطلوب لمخاطر السوق.

مخاطر العملات الأجنبية:

يتعرض المصرف لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزه المالي ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية، وتقوم إدارة المصرف بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، بشكل مستمر، ويتم مراقبة تلك المراكز يومياً.

يعتبر الدولار الأمريكي العملة التي يتعرض المصرف لجزء كبير من المخاطر بشأنها، إلا أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي، أما العملات الأجنبية الأخرى فإنها لا تعتبر ذات أهمية لعدم احتفاظ المصرف بأرصدة كبيرة من هذه العملات، وكنتيجة لذلك فإن المصرف غير معرض لمخاطر كبيرة بشأن العملات الأجنبية الأخرى.

تتألف مخاطر السوق من مخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر الأسهم، ومخاطر السلع.

أ) مخاطر معدلات الربحية:

تنشأ مخاطر معدلات الربحية بصورة أكبر في موجودات المصرف عن مطلوباته ضمن الهيكل الحالي لقائمة المركز المالي، وقد يتغير هيكل المخاطر إذا زاد المصرف المطلوبات التي تحقق أرباحاً وخصوصاً للعملاء من قطاع الشركات.

مخاطر معدلات الربحية، هي المخاطر التي قد تؤثر على هوامش صافي الدخل أو القيمة السوقية لحقوق الملكية بسبب التغييرات غير المتوقعة في معدلات الربحية.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر معدلات الربحية من خلال إدراج القيم التي تحددها لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومعدلات الاستنفاذ المقدرة للموجودات والمطلوبات في نموذج مخاطر معدلات الربحية.

وثمة افتراض أساسي في نموذج مخاطر أسعار الفائدة يتمثل في أن أكبر صدمة يمكن مواجهتها على المدى القريب هو تغيير أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس، غير أن النشاطات الأخيرة في السوق قد أدت إلى حدوث تغييرات جوهرية في حالات فردية في معدلات العوائد، لكن أياً منها لم يقترب من حاجز الـ 200 نقطة أساس.

ب) مخاطر الأسهم/الموجودات:

مخاطر الأسهم هو الأثر الذي قد ينتج عن الحركات السلبية في أسعار الأسهم على مراكز الأسهم، هذا علماً أن مراكز الأسهم المفتوحة تعدل بالعملة السوقية بشكل منتظم.

يتعرض المصرف لمخاطر كبيرة تتعلق بأسعار الأسهم، وهذه المخاطر في الصناديق الاستثمارية (244 مليون ريال سعودي) والاستثمارات المباشرة (974 مليون ريال سعودي)، وتنشأ مخاطر الصناديق الاستثمارية عند قيام المصرف بطرح صناديق جديدة مدارة من قبل مدير موجودات خارجي، حيث يطلب مدراء الموجودات الخارجيون في العادة من المصرف الالتزام بجمع عدد محدد من وحدات الصناديق الاستثمارية (مثلاً 100 مليون ريال)، وأثناء قيام المصرف ببيع وحدات الصناديق إلى عميل ما، فإنه يحتفظ بالفرق بين المبلغ الذي تم الالتزام به والمبلغ المباع للعميل في دفاتره، وتعتبر هذه الأسهم من الاستثمارات طويلة الأجل، وهي متوافقة مع أحكام الشريعة، ويتعرض المصرف إلى تقلب أسعار

الصناديق الاستثمارية الموجودة في دفاتره، ويتم تحديث قيمة الاستثمارات يومياً من قبل الإدارة المالية، ولا تعتبر جوهرية.
تتم الاستثمارات المباشرة لفترة غير محددة من الزمن، والتي يمكن بيعها استجابة لاحتياجات السيولة أو للتغيرات في معدلات الربحية أو قيمه الاستثمارات، ولا يقوم المصرف بإدراة هذه الاستثمارات مباشره ويتم تحديث قيمة الاستثمارات يومياً من قبل الإدارة المالية، ولا تعتبر جوهرية.

ج) مخاطر السلع:
تشير مخاطر السلع إلى مخاطر الخسارة التي قد تنشأ جراء الحركات في أسعار السلع، ويتم إعادة تقويم محفظة السلع بشكل منتظم لتحديد التغييرات في القيمة السوقية بسبب تغير الظروف الاقتصادية.

وبصفته مصرفاً إسلامياً، فإن مصرف الراجحي يقوم بشراء وبيع السلع لتسهيل عمليات العميل للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة، لا يقوم المصرف بالمتاجرة في السلع لحسابه الخاص، وعادةً ما تقتصر المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشأن التقلبات في أسعار السلع لمدة 1-2 ساعة فقط.

الجدول (11)

مخاطر السوق: إفصاحات المصارف باستخدام طريقة النماذج الداخلية لمحافظ المتاجرة

لا ينطبق على المصرف.

الجدول (12)

المخاطر التشغيلية

نبذة عن المخاطر التشغيلية:
يستخدم مصرف الراجحي المنهج المعياري لاحتساب كفاية رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية، ويمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة التي قد تنشأ عن نقص أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو جراء أحداث خارجية، ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

مصادر المخاطر التشغيلية:
تنشأ المخاطر التشغيلية للمصرف من عدة مصادر منها:

- التزوير الداخلي: ويقصد به التلاعب، أو سوء استخدام ممتلكات، أو التحايل على الأنظمة واللوائح أو سياسات الشركة، ويستثنى من ذلك حوادث التمييز/التفرقة، التي يشارك فيها طرف داخلي واحد على الأقل
- التزوير الخارجي: وهو تصرف يقصد منه التلاعب أو سوء استخدام ممتلكات أو التحايل على النظام من قبل طرف ثالث

- ممارسات التوظيف وسلامة أماكن العمل: وهو تصرف يتنافى مع أنظمة واتفاقيات التوظيف أو الصحة أو السلامة (مثل دفع المطالبات المتعلقة بالإصابات الشخصية، أو من حالات تمييز أو تفرقة)

- العملاء، والمنتجات، وممارسات العمل: وهو الإخفاق في التقيد بالالتزامات المهنية لعملاء محددين (بما في ذلك متطلبات الأمانة والملاءمة)، سواء كان ذلك بدون قصد، أو من خلال الإهمال، أو بسبب طبيعة أو تصميم أحد المنتجات

- إلحاق الضرر بموجودات مادية: خسارة أو تلف موجودات مادية بسبب كوارث طبيعية أو حوادث أخرى

- انقطاع النشاط وفشل الأنظمة: وهو حدوث انقطاع في النشاط أو أعطال في الأنظمة

- التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات: إخفاق إجراءات العمليات أو إداراتها بسبب العلاقات مع الأطراف الأخرى أو الموردين

يستخدم المصرف حالياً المنهج المعياري لاحتساب الحد الأدنى من رأس المال المطلوب من الجهة الإشرافية لتغطية المخاطر التشغيلية

الجدول (13)

الأسهم: الإفصاحات لمراكز دفاتر المصرف

اعتمد مصرف الراجحي على طريقة المنهج المعياري (Standardized Approach) لاحتساب كفاية رأس المال لاستثمارات المصرف. تم تسجيل استثمارات المصرف بالتكلفة لعدم إمكانية احتساب القيمة العادلة بدقة.
وتنشأ مخاطر الصناديق الاستثمارية عند قيام المصرف بطرح صناديق جديدة مدارة من قبل مدير موجودات خارجي، حيث يطلب مدراء الموجودات الخارجيون غالباً من المصرف الالتزام بجمع عدد محدد من وحدات الصناديق الاستثمارية (مثلاً 100 مليون ريال). وأثناء قيام المصرف

ببيع وحدات الصناديق إلى عميل ما، فإنه يحتفظ بالفرق بين المبلغ الذي تم الالتزام به والمبلغ المباع للعميل في دفاتره. وتعتبر هذه الأسهم من الاستثمارات طويلة الأجل، وهي متوافقة مع أحكام الشريعة.
ويتعرض المصرف إلى مخاطر التغيرات في أسعار الصناديق الاستثمارية الموجودة في دفاتره. ويتم تحديث قيمة الاستثمارات يومياً من قبل الإدارة المالية، ولا تعتبر جوهرية.

الجدول (14)

مخاطر معدلات الربحية في المحفظة البنكية

تظهر مخاطر معدلات الربحية بشكل أكبر في موجودات المصرف أكثر من مطلوباته ضمن الهيكل الحالي لقائمة المركز المالي. فإذا زاد المصرف مطلوباته التي تحقق الربح لعملائه من الشركات، فإن هيكل المخاطر سيتغير.

المطلوبات: معظم ودائع عملاء المصرف هي حسابات جارية خالية من الفوائد. لذا، فإن تغير أسعار الفائدة ليس له أثر على هذه الحسابات، غير أنه يوجد لدى المصرف عدد قليل من ودائع الشركات وودائع الأفراد لأجل، والتي تعتبر حساسة تجاه تغير أسعار الفائدة.

الموجودات: يحتسب المصرف معدلات ربحية مختلفة بحسب استحقاقات التمويل (التمويل الأطول أجلاً تتطلب عادة معدلات ربحية أعلى). ولتحديد معدل الربحية، يستخدم المصرف المعدل السائد في السوق (بين البنوك السعودية) كدليل لتحديد معدل الربحية الذي سيطبقه بالنظر لأحوال السوق.

وقد قدم المصرف وصفاً لمصادر كل نوع من أنواع مخاطر معدلات الربحية:

مخاطر تجديد الأسعار: معظم المخاطر التي يتعرض لها المصرف تتعلق بفقدان الأرباح عند انخفاض معدلات الربحية، وهذا يرجع إلى مكونات محفظة المصرف التي تتألف في الغالب من مطلوبات حسابات جارية لا تحمل الربحية وموجودات بمعدلات ربحية ثابتة. وبمعنى آخر، فإن المصرف يعتبر حساساً تجاه الموجودات حيث يستفيد من ارتفاع معدلات الربحية ويعاني عند انخفاض تلك المعدلات لأن مبالغ تجديد تسعير الموجودات تكون أعلى من مبالغ تجديد أسعار المطلوبات، حيث يكون لانخفاض معدلات الربحيه أثراً سلبياً على موجودات المصرف ذات السعر الثابت (الزيادة) مقابل الأرباح (النقص) ذلك نظراً لأن الموجودات تتحمل معدل ربحية أعلى مقارنة مع انخفاض معدل الربحية في السوق.

الموجودات: هناك معدلات ربحية مختلفة وأحكام تجديد أسعار موجودات المصرف. وحيث أنه يتم استخدام معدلات الربحيه السائدة في السوق (SIBOR للريال السعودي، LIBOR للدولار الأمريكي) كمؤشر معياري لمعدلات الربحية، فإن حدوث انخفاض في معدلات الربحيه يمكن أن ينشأ عنه فقدان في الأرباح.

مخاطر الأساس: لأن معظم موجودات ومطلوبات المصرف تعتمد على معدلات الربحية السائدة بين البنوك السعودية، وليس معدلات أخرى، فإن المخاطر تكون متدنية. وتعتمد الموجودات والمطلوبات بالدولار الأمريكي على معدلات الربحيه السائدة بين البنوك في لندن، ويتم إدراج أي قروض بالقيمة العادلة للمطلوبات التي تتطابق معه من حيث القيمة والمدة، مما يقلل من مخاطر الأساس.

مخاطر معدلات الربحية: تكمن هذه المخاطر في جانبين هما: تجديد الربحية والتغييرات في منحنى العوائد. تكمن مخاطر تجديد التسعير في تقلبات معدلات الربحية ولها آثار مختلفة على موجودات المصرف، بينما تقع مخاطر منحنى العوائد من خلال التغيير في قيم المحفظة بسبب التغييرات غير المتوقعة في منحنيات العوائد من حيث الانحدار والشكل، ويتضمن ذلك ما يلي:

أ) المخاطر التجارية المستبدلة – عندما يتعين على المصرف دفع عائد أكبر من الدخل الناتج عن أي موجودات لديه. ويحدث ذلك عندما يواجه المصرف تغييرات في معدلات الربحية (تجديد أسعار الربحية) والذي يزيد من الفرق في الدفعات المتغيرة والثابتة. ويوجد لدى المصرف حالياً عدد قليل من الموجودات والمطلوبات المسعرة بصورة متغيرة.

ب) تقع مخاطر معدل العائد عند تغيير معدلات الربحيه (تجديد معدلات الربحية)، وهناك عدم تطابق بين العائد على الموجودات والمطلوبات.

المنهج:

لقياس الحساسية بشكل عام في المحفظة البنكية، يقوم المصرف بقياس الأرباح المعرضة للمخاطر، ويشار لذلك بطريقة الأرباح المعرضة للمخاطر، وتأخذ هذه الطريقة في الاعتبار كيف يمكن للتغييرات في معدل الفائدة أن تؤثر على أرباح المصرف المعلنة. وتركز هذه المنهجية على مخاطر الأرباح على المدى القريب، أي السنة أو السنتين القادمتين. ويكون للتقلبات في معدلات الربحيه عادة أكبر الأثر على الأرباح المعلنة من خلال التغييرات على دخل المصرف الصافي من دخل التمويل (ويساوي الدخل من التمويل ناقص تكلفة التمويل). وتستخدم هذه الطريقة التغيير بمقدار 200 نقطة أساس كاختبار اجهاد. وتكون طريقة القياس (على سبيل المثال لا الحصر) كالتالي:

– تقدير معدل انخفاض محفظة الموجودات في المدد المختلفة (أي تحديد المدة مقابل تواريخ الاستحقاق).
– تقييم التغيير المتوقع في منحنى العوائد، بوجود تغيير مقداره 200 نقطة أساس لمدة قصيرة الأجل.